وزارة التعليـــم العـــالي والبحث العلـــمي
جـــامعة محمد الصـديق بن يحي – جيـــجل–

كليـة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

العنـــوان

دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية

– دراسة حالة– مؤسسة عياشي سعيد للبلاط

مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة ماستر مهني في علوم التسيير
تخصص :التسيير المالي المهني للمؤسسات

إعداد الطالبتين:
بروي بشرى
هزيلي فايزة

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

حناش إلياس	الدرجة العلمية	جامعة جيجل	رئيسا
بن أعمر مختار	الدرجة العلمية	جامعة جيجل	مشرفا ومقررا
بن عمورة سمية	الدرجة العلمية	جامعة جيجل	مناقشا

السنة الجامعية:2024/2023

وزارة التعليـــم العـــالي والبحث العلـــمي
جـــامعة محمد الصـديق بن يحي – جيـــجل-

كليـة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

العنـــوان

دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية

– دراسة الحالة– مؤسسة عياشي سعيد للبلاط

مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة ماستر مهني في علوم التسيير

تخصص :التسيير المالي المهني للمؤسسات

إعداد الطلبة :

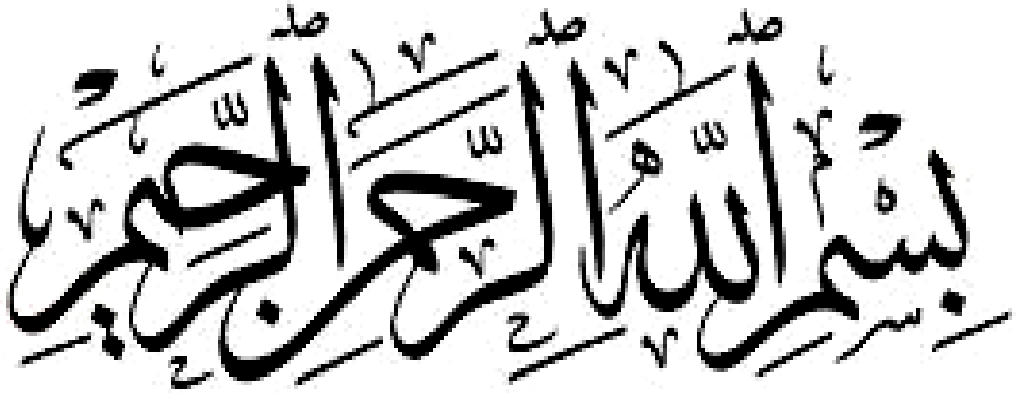
بروي بشرى

هزيلي فايزة

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

حناش إلياس	الدرجة العلمية	جامعة جيجل	رئيسا
بن أعمر مختار	الدرجة العلمية	جامعة جيجل	مشرفا ومقررا
بن عمورة سمية	الدرجة العلمية	جامعة جيجل	مناقشا

السنة الجامعية:2024/2023


بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

من قال أنها لها ..... نالها

ومن أنا لها وإن أتت رغما عنها أتت بها

لم يكن الحلم قريبا ولا الطريق محفوفا بالتسهيلات لكن فعلتها ونلتها الحمد لله حبا وشكر وامتنانا الذي بفضله ها أنا اليوم وحيدة والداي " **فايزة هزيلي**" أنظر إلى حلما طال انتظاره وقد أصبح واقعا أفتخر به.

"**وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين**"

وبكل حب أهدي ثمرة نجاحي وتخرجي إلى: من دعمني بلا حدود وأعطاني بلا مقابل إلى من علمني أن الدنيا كفاح إلى الذي حملني على كتفيه وأسكنني نور عينيه وشق الصعاب من أجل تعلمي إلى الذي ضحى من أجلي تعليمي إلى أن يراني على ما أنا عليه الآن "**والدي الحبيب**" أدامك لله وأطال في عمرك.

إلى من جعل الجنة تحت أقدامها إلى من كان دعاؤها سر نجاحي إلى من كان سندي وأختي وصديقتا أيامي في السراء والضراء "**والدتي الحبيبة**" حماك لله ورعاك وأطال في عمرك.

إلى من حملنا رحم واحد وتقاسمت معهم الأيام بحلوها ومرها جعلهم لله السند المعين إخوتي "عماد" ، "وليد" حفظكم لله دمت سندا.

إلى من تقاسمت معها أجمل الأيام وسندي في إنجاز هده المذكرة صديقتي ورفيقة دربي " بروي بشرى"

إلى من قضينا معهم أجمل اللحظات في مشواري الدراسي إلى الصديقات إيمان ، لويزة ، ريان، مريم.

إلى كل من قدم لي يد العون والمساعدة وتقاسمت معهم الأيام بحلوها ومرها التي كانوا لي أخواتي جعلهم لله السند المعين حكيمة، شيماء، أنيسة وزوجت خالي " فاطمة"

إلى براعم الأمل والكتاكيت الصغار "سيراج"، "ميساء" الذي كانا لي فرحتي

إلى كل الأعمام والأخوال عائلة "هزيلي"

إلى من كان سندا وأخا وصديقا في أصعب الأيام "أحمد بولحسة" شكرا لأنك تحملت شقاوتي، أسأل لله أن يكون طريقك مليء بنجاح وأن تجد الخير وكل ما تستحقه وأن يحفظك لله من كل سوء وضرر دمت صديقا.

وفي الأخير اهدي فرحتي للحاضرين في قلبي دائما الذي كان حبيبا وسندا كنت أتمنى ان تكون بجانبي وأول من يسمع بتخرجي، لكن قدر لله ما شاء فعل ذهب وحمله قلبي بدعاء ومشاعري بالفقيد الحزن " رؤوف بومالة" ها أنا أشاركك أول إنجازاتي أتمنى أن تصلك مشاعري اللهم ارحم روحا طيبة اللهم ارحم من أخذه لله من أعيننا ولم يغب من قلوبنا " رحمك لله رؤوف

إلى كل الذين وسعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي.

فايزة



الإهداء

إلى "أمي" نجمتي المضيئة وغيمتي الناعمة زهرة عمري وشمسي الدافئة، أمي أول امرأة رأيت بها القوة ورأيت بها الصمود، رغم العناء لم تنحني أبدا لم تظهر ضعفها أبدا، كافحت حاربت، تألمت كي تبقى الأم المثالية لنا ستبقى أمي في عيني المثالية، أمي ليست يوما، أمي الأيام بأكملها.

إلى "أبي": الجدار الذي أستند عليه في تعبي وحزني، إلى الكتف التي أضع عليها أثقالي. أبي رجل صالح، يحق له أن تكون الجنة تحت أقدامه، لم يعش يوما يفكر في نفسه، أفنى روحه في إسعاد كل من حوله.

فيا رب لا تحرم أبي من الجنة لأنه لم يحرمني من شيء في الدنيا.

إلى إخوتي "عبد الحق، عبد الإله، فؤاد، عبد القادر، عبد الكريم": كيف لا أحبهم وقد قيل في حب الأخ: "هو ذلك الجبل الذي أسند عليه نفسي عند الشدائد"، ورب الكون قال: " سنشد عضدك بأخيك" دمتم لي سندا.

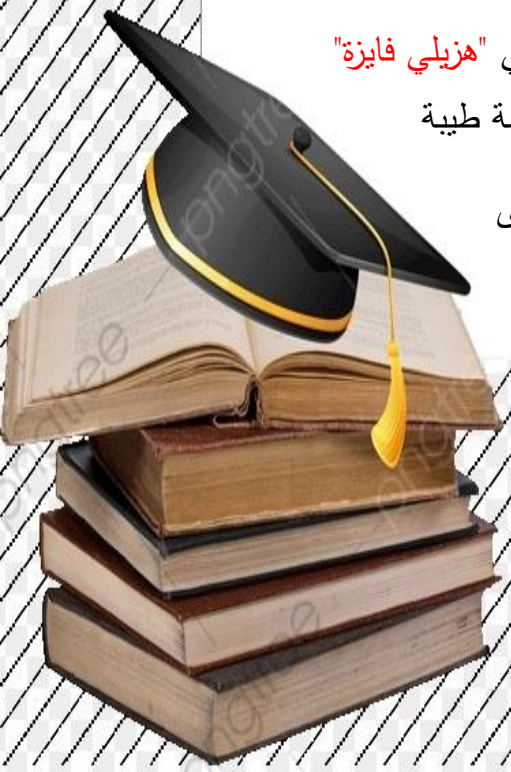
إلى أخواتي "سارة، ريمة، حليمة، مروة": لكم كل الشكر على وقوفكم معي في كل المحن.

كما أتقدم أيضا بالشكر إلى زوجة أخي "أمينة" على تشجيعها لي والكتكوتة "لينة" حفظها الله ورعاها.

إلى من تقاسمت معي عناء هذا العمل زميلتي ورفيقة دربي "هزيلي فايزة"

إلى كل من ساهم معانا من قريب أو بعيد ولو بكلمة طيبة

بشرى



التشكر والتقدير

قال تعالى: «رَبِي أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ التِي أَنْعَمْتَ عَلَيَ وَعَلَى وَالِدَيَ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاه»

الأحقاف الآية 15.

نحمد الله عز وجل الذي ألهمنا الصبر والثبات، وأمدنا بالقوة والعزم على مواصلة مشوارنا الدراسي وتوفيقه لنا على انجاز هذا العمل، فنحمدك اللهم ونشكرك على نعمتك وفضلك ونسألك البر والتقوى ومن العمل ما ترضى، وسلام على حبيبه وخليله الأمين عليه أزكى الصلاة والسلام.

كما نتقدم بجميل شكرنا وتقديرنا للأستاذ المشرف "**بن أعمر مختار**" لتفضله بالإشراف على هذه البحث وعلى حرصه أن يخرج هذه المذكرة في صورة كاملة لا يشوهها أي نقص، وإمدادنا بمختلف النصائح والتوجيهات وصبره معنا على إتمامه، نسأل الله أن يجازيه عنا كل خير.

ونشكر كذلك اللجنة المناقشة لتفضلهم بقراءة وفحص وتقييم هذه المذكرة.

كما نشكر أيضا عمال إدارة مؤسسة عياشي سعيد على مساعدتنا في إنجاز الجانب التطبيقي.

وفي الأخير نتقدم بالشكر لجميع زملائنا في الدفعة وإلى كل من قدم لنا يد العون سواء من قريب أو بعيد وساهم معنا بكلمة طيبة أو بنصيحة.

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
الإهداء	02
الشكر والتقدير	04
فهرس المحتويات	05
قائمة الجداول	10
قائمة الأشكال	13
مقدمة	15
الفصل الأول: ماهية التحليل المالي في المؤسسة الاقتصادية	
تمهيد	21
المبحث الأول: مفهوم التحليل المالي	22
المطلب الأول: تعريف التحليل المالي وخصائصه	22
1- تعريف التحليل المالي	22
2- خصائص التحليل المالي	23
المطلب الثاني: أنواع التحليل المالي والجهات المستفيدة منه	23
1- أنواع التحليل المالي	23
2- الجهات المستفيدة من التحليل	25
المطلب الثالث: مراحل التحليل المالي وأهدافه	28
1- مراحل التحليل المالي	28
2- أهداف التحليل المالي	29
المبحث الثاني: أدوات التحليل المالي	30
المطلب الأول: القوائم المالية	30
1- الميزانية المالية	30
2- كشف الدخل (جدول حسابات النتائج)	31
3- كشف التدفقات النقدية (الخزينة)	31

المطلب الثاني: مؤشرات التوازن المالي	32
1- رأس المال العامل	32
2- احتياجات رأس المال العامل	34
3- الخزينة	35
المطلب الثالث: النسب المالية	36
1- تعريف النسب المالية	36
2- أنواع النسب المالية	37
خلاصة الفصل الأول	45
الفصل الثاني: علاقة التحليل المالي باتخاذ القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية	
تمهيد	48
المبحث الأول: مفهوم القرارات المالية	49
المطلب الأول: تعريف القرارات وأنواعها	49
1- تعريف القرارات (بشكل عام)	49
2- أنواع القرارات	49
المطلب الثاني: تعريف القرارات المالية وأنواعها	52
1- تعريف القرارات المالية	52
2- أنواع القرارات المالية	53
المطلب الثالث: مراحل اتخاذ القرارات المالية وأهدافها	57
1- مراحل اتخاذ القرارات المالية	57
2- أهداف القرارات المالية	59
المبحث الثاني: القرارات المالية المترتبة عن التحليل المالي	59
المطلب الأول: في حالة التحليل المالي بواسطة مؤشرات التوازن المالي	60
1- في مجال التوازن المالي	60
2- في مجال التمويلات الدائمة	60

3- في مجال الاستثمارات	60
4- في مجال السيولة	62
المطلب الثاني: في حالة التحليل المالي بواسطة النسب المالية	62
1- في مجال التمويل	62
2- في مجال النشاط	62
3- في مجال السيولة	63
4- في مجال المردودية	63
5- في مجال الإنفاق الاستثماري	63
المطلب الثالث: في حالة التحليل المالي بواسطة أدوات أخرى	64
1- في حالة تحليل الاستغلال	64
2- في حالة تحليل عتبة المردودية	64
خلاصة الفصل الثاني	66
الفصل الثالث: دراسة حالة "مؤسسة عياشي سعيد للبلاط"	
تمهيد	69
المبحث الأول: تقديم مؤسسة "عياشي سعيد للبلاط"	70
المطلب الأول: نشأة المؤسسة وموقعها	70
1- نشأة المؤسسة	70
2- موقع المؤسسة	70
المطلب الثاني: مجال نشاط المؤسسة وأهدافها	71
1- مجال نشاط المؤسسة	71
2- أهداف المؤسسة	72
المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للمؤسسة وحجمها	73
1- الهيكل التنظيمي للمؤسسة	73
2- حجم المؤسسة	75

المبحث الثاني: علاقة التحليل المالي باتخاذ القرارات المالية في "مؤسسة عياشي سعيد للبلاط"	77
المطلب الأول:عرض الميزانيات المالية	77
1- جانب الأصول (الصافية)	77
2- جانب الخصوم	78
المطلب الثاني: التحليل المالي بواسطة مؤشرات التوازن المالي	80
1- قياس مؤشرات التوازن المالي	80
2- القرارات المالية التي يمكن اتخاذها	82
المطلب الثالث: التحليل المالي بواسطة النسب المالية	84
1- قياس النسب المالية	84
2- القرارات المالية التي يمكن اتخاذها	93
خلاصة الفصل الثالث	96
الخاتمة	100
المراجع	104
الملاحق	108
الملخص	122

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	مكونات الميزانية المالية المختصرة	31
02	توزيع المستخدمين الأقسام (الوظائف الرئيسية) في مؤسسة عياشي سعيد للبلاط	76
03	الميزانية المالية المختصرة "لمؤسسة عياشي سعيد للبلاط" في نهاية السنوات المالية 2020، 2021 و2022:	78
04	الميزانية المالية المختصرة "لمؤسسة عياشي سعيد للبلاط" في نهاية السنوات المالية 2020، 2021 و2022	79
05	رأس المال العامل الصافي المحقق في مؤسسة "عياشي سعيد للبلاط" خلال السنوات المالية 2020، 2021 و2022	80
06	احتياجات رأس المال العامل في "مؤسسة عياشي سعيد للبلاط" خلال السنوات المالية 2020، 2021 و2022	81
07	الخزينة الصافية في "مؤسسة عياشي سعيد للبلاط" خلال سنوات المالية 2020، 2021 و2022	82
08	نسبة السيولة العامة في مؤسسة عياشي سعيد للبلاط خلال السنوات المالية 2020، 2021 و2022	85
09	نسبة السيولة السريعة المحققة في "مؤسسة عياشي سعيد للبلاط" خلال السنوات المالية 2020، 2021 و2022	85
10	نسبة السيولة الجاهزة المحققة في "مؤسسة عياشي سعيد للبلاط" خلال السنوات المالية 2020، 2021 و2022	86
11	نسبة التمويل الدائم محققة في مؤسسة "عياشي سعيد للبلاط" خلال السنوات المالية 2020، 2021 و2022	87
12	نسبة التمويل الخاص المحققة في مؤسسة "عياشي سعيد للبلاط" خلال السنوات المالية 2020، 2021 و2022	87
13	نسبة الاستقلالية المالية المحققة في مؤسسة "عياشي سعيد للبلاط" خلال السنوات المالية 2020، 2021 و2022	88
14	نسبة التمويل الخارجي المحققة في "مؤسسة عياشي سعيد	88

	للبلاط" خلال السنوات المالية 2020، 2021 و2022	
15	مدة التحصيل من الزبائن في "مؤسسة عياشي سعيد للبلاط" خلال السنوات المالية 2020، 2021 و2022	89
16	مدة التسديد للموردين في "مؤسسة عياشي سعيد للبلاط" خلال السنوات المالية 2020، 2021 و2022	90
17	معدل دوران الأصول في "مؤسسة عياشي سعيد للبلاط" خلال السنوات المالية 2020، 2021 و2022	91
18	نسبة المردودية الاقتصادية المحققة في مؤسسة "عياشي سعيد للبلاط" خلال السنوات المالية 2020، 2021 و2022	92
19	نسبة المردودية المالية المحققة في "مؤسسة عياشي سعيد للبلاط" خلال السنوات المالية 2020، 2021 و2022	93

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الأشكال	الصفحة
01	مراحل تقييم المقترح الاستثماري	61
02	الهيكل التنظيمي لمؤسسة عياشي سعيد للبلاط	73

مقدمة

تعيش المؤسسات الاقتصادية في بيئة ديناميكية متغيرة باستمرار، وهذه البيئة فرضت عليها تحديات كبيرة ترتبط ببقائها واستمرارها، وبالتالي نموها وازدهارها، كما أن تزايد ظروف عدم التأكد فرض عليها التفكير الجدي لإيجاد السبل المناسبة لتقييم أدائها، والوقوف على عوامل القوة والضعف في ذلك الأداء، ولقد أصبح التحليل المالي أحد هذه السبل، كونه يساهم مساهمة كبيرة في تحديد نقاط القوة والضعف، وبالتالي العمل على تعزيز الأولى ومعالجة الثانية من خلال عملية اتخاذ قرارات فعالة، صائبة ودقيقة مبنية على مصداقية المعلومات، فالتحليل المالي لمجرد التحليل لا يشكل أي قيمة إن لم تكن مخرجاته تساهم في تعزيز عملية اتخاذ القرارات كما أنه لا يقتصر على مجرد قراءة الأرقام التي تظهر في القوائم المالية، وإنما يتعدى ذلك إلى البحث عن الدلالات والمعاني لتلك الأرقام التي تساعد في رسم الاتجاهات المستقبلية لأداء المؤسسة الاقتصادية، وبالتالي إن جودة القرارات الإدارية في مجال التشغيل أو الاستثمار أو التمويل مبنية بالأساس على نتائج هذا التحليل ولا يمكن أن تستند فقط إلى عوامل الخبرة، أو عوامل أخرى دون غيرها.

وعلى هذا الأساس، اخترنا أن يكون موضوع بحثنا يتمحور تحديدا حول دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية.

إشكالية البحث:

ولقد عمدنا إلى طرح الإشكالية في تساؤل رئيسي تتفرع عنه عدة أسئلة فرعية، على النحو التالي:

التساؤل الرئيسي:

ما هو الدور الذي يؤديه التحليل المالي في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية؟

الأسئلة الفرعية:

* ما هو مفهوم التحليل المالي؟
* ما هي الأدوات الأساسية للتحليل المالي؟
* ما هو مفهوم القرارات المالية؟
* ما هي القرارات المالية التي تترتب عن التحليل المالي؟
* وأخيرا ما هي علاقة التحليل المالي (من منظور السيولة والاستحقاق) بعملية اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة موضوع الدراسة؟

فرضيات البحث:

وبالموازاة لهذه الإشكالية قمنا بوضع الفرضيتين التاليتين قصد اختبار مدى صحتهما، بالنسبة للمؤسسة موضوع الدراسة:

* إن المؤسسة تتوفر على كل الأدوات اللازمة لأغراض التحليل المالي (من منظور السيولة والاستحقاق).
* إن مخرجات التحليل المالي تسمح بالكشف عن نقاط القوة ونقاط الضعف في الأداء المالي للمؤسسة، وتساعد الإدارة المالية خصوصا على اتخاذ القرارات اللازمة لتصحيح الأخطاء وترشيد هذا الأداء وغيره أكثر فأكثر في المستقبل.

أهمية البحث وأهدافه:

تكمن أهمية هذا البحث في كونه سيسمح لنا، من الناحية الموضوعية، توضح مفهوم التحليل المالي والكشف عن طبيعة وأهمية الدور الذي يمكن أن يؤديه في عملية اتخاذ القرارات المالية (وغيرها) في المؤسسة الاقتصادية عامة والمؤسسة موضوع الدراسة خاصة.

وعلى هذا الأساس إن أهميته ترتبط بأهدافه الرئيسية المتمثلة في:

- الإجابة على الإشكالية المطروحة والتأكد من مدى صحة الفرضيتين الموضوعتين سابقا.

أسباب اختيار الموضوع:

أما الأسباب والدوافع التي جعلتنا نختار هذا الموضوع، فهي عديدة، البعض منها موضوعي والبعض الآخر ذاتي وتتلخص فيما يلي:

* إن التحليل المالي ظل دائما من اهتمامات الساعة وهو يوفر جزءا من التقنيات الكمية التي تساعد على التسيير المالي للمؤسسة الاقتصادية.
* إن هذا الموضوع يتصل بشكل مباشر بتخصصنا الجامعي (وهو التسيير المالي للمؤسسة الاقتصادية).
* رغبتنا في توسيع معارفنا ومعارف زملائنا الطلبة في هذا المجال العلمي.
* الحاجة الدائمة للمؤسسات الاقتصادية في الجزائر، إلى متى هذه الأساليب والتقنيات الكمية المساعدة على التسيير واتخاذ القرارات.

* بالإضافة إلى رغبتنا في اكتساب الخبرة في البحث العلمي ووضع مخرجاته تحت تصرف المؤسسة موضوع الدراسة بغرض إفادتها قدر الإمكان.

المناهج العلمية المستخدمة في البحث:

ومن أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار مدى صحة الفرضيتين الموضوعتين وبالتالي إنجاز هذا البحث قمنا باستعمال المنهج الوصفي في الجانب النظري ثم منهج دراسة حالة في الجانب التطبيقي، وعليه يمكن القول أن هذا البحث يعتبر وصفي وكمي كذلك باعتبار أنه يتطلب اختبار العلاقة السببية بين متغير أول مستقل (هو التحليل المالي) ومتغير ثاني تابع للأول (هو عملية اتخاذ القرارات المالية)، مع العلم أن الأساليب المتبعة في جمع البيانات والمعلومات اللازمة تتمثل خصوصا في المقابلات والإحصاء والقياس، وذلك تبعا لما يتطلبه إنجاز هذا البحث.

خطة البحث:

أما خطة هذا البحث فقد قسمناها إلى ثلاثة فصول متكاملة، حيث خصصنا الأول لشرح ماهية التحليل المالي من خلال شرح مفهومه أولا بكل ما يتطلبه ذلك من تعريفه وذكر خصائصه وأنواعه والجهات المستفيدة منه بالإضافة إلى توضيح مراحله وأهدافه الرئيسية، وبعد ذلك انتقلنا في هذا الفصل إلى التطرق إلى أدوات التحليل المالية وخصوصا منها القوائم المالية ومؤشرات التوازن المالي والنسب المالية وأدوات ممكنة أخرى.

وفي الفصل الثاني قمنا بشرح العلاقة التي تربط نظريا التحليل المالي بعملية اتخاذ القرارات في المؤسسة الاقتصادية، حيث وضحنا مفهوم القرارات المالية أولا من خلال تعريفها وذكر أنواعها وكذا شرح المراحل التي تتطلبها عملية اتخاذها بالإضافة إلى تحديد أهم أهدافها، ثم قمنا بعد ذلك بالتعرض بالدراسة للقرارات المالية التي قد تترتب عن مخرجات التحليل المالي في حالات استعمال مؤشرات التوازن المالي أو النسب المالية أو أدوات أخرى.

أما الفصل الثالث فقد خصصناه لدراسة حالة مؤسسة "عياشي سعيد للبلاط"، فقمنا أولا بتقديم هذه المؤسسة، ثم انتقلنا في خطوة ثانية إلى الكشف عن طبيعة ومدى أهمية الدور الذي يمكن أن يؤديه التحليل المالي في اتخاذ القرارات المالية (وغيرها) على مستوى هذه المؤسسة (خلال فترة النشاط الممتدة من السنة المالية 2020 إلى السنة المالية 2022).

المجال الزماني والمكاني للدراسة التطبيقية:

لقد اخترنا أن تكون "مؤسسة عياشي سعيد للبلاط" موضوعا لدراستنا التطبيقية، باعتبارها عينة عشوائية تمثل المؤسسات الاقتصادية المتواجدة في ولاية جيجل، وأجرينا تربصنا الميداني على مستواها خلال الفترة الممتدة من النصف الثاني لشهر أفريل إلى النصف الأول لشهر جوان (خلال السنة الجارية 2024).

وللأمانة تجدر الإشارة أننا لم نصادف أي صعوبات أو مشاكل في علاقاتنا بمسؤولي هذه المؤسسة، حيث تمكننا من الحصول على كل البيانات والمعلومات اللازمة لإنجاز هذا البحث في أحسن الظروف الممكنة.

الدراسات العلمية السابقة:

ومن بين الدراسات العلمية السابقة، التي أجريت في نفس المجال المعرفي واستفدنا منها نذكر على سبيل المثال ما يلي:

* **دراسة لـ: بن خروف جميلة (سنة 2009):**

وهي عبارة عن مذكرة ماجستير، في علوم التسيير (تخصص المالية) بعنوان: "دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي واتخاذ القرارات في المؤسسة الاقتصادية"، حيث خلصت هذه الدراسة إلى أن المعلومات المالية تلعب بالتأكيد أدوارا هامة في تقييم الأداء المالي وكذا اتخاذ القرارات المالية (وغيرها) في المؤسسة الاقتصادية.

* **دراسة لـ: الأستاذ المرحوم لزعر سامي (سنة 2012):**

وهي كذلك مذكرة ماجستير في علوم التسيير (تخصص المالية) بعنوان: "التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي"، وتوصلت هذه الدراسة إلى تحديد آثار النظام المحاسبي المالي الجديد على مجالات وأبعاد التحليل المالي في المؤسسة الاقتصادية.

الفصل الأول:

ماهية التحليل المالي في المؤسسة الاقتصادية

تمهيد

المبحث الأول: مفهوم التحليل المالي

المطلب الأول: تعريف التحليل المالي وخصائصه

المطلب الثاني: أنواع التحليل المالي والجهات المستفيدة منه

المطلب الثالث: مراحل التحليل المالي وأهدافه

المبحث الثاني: أدوات التحليل المالي

المطلب الأول: القوائم المالية

المطلب الثاني: مؤشرات التوازن المالي

المطلب الثالث: النسب المالية

خلاصة الفصل الأول

تمهيد:

ظهر التحليل المالي في نهاية القرن التاسع عشر ميلادي ولم ينتشر استعماله فعليا إلا بعد الحرب العالمية الثانية، في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية، ثم تطور بسرعة حتى أصبح عنصرا مهما في التسيير المالي للمؤسسة الاقتصادية في كل دول العالم.

والتحليل المالي لا يخرج في جوهره عن الدراسة التفصيلية للبيانات المحاسبية – المالية وإثارة التساؤلات حول مدلول هذه البيانات، وذلك لمحاولة تفسير الأسباب التي أدت إلى ظهور هذه البيانات بالأرقام التي هي عليها، مما يساعد على اكتشاف نقاط الضعف والقوة في الأداء المالي وغيره للمؤسسة الاقتصادية وبالتالي اتخاذ القرارات اللازمة لمعالجة نقاط الضعف، وتفادي تكرارها بالإضافة إلى تثمين أسباب نقاط القوة والعمل على ديمومتها والاستفادة منها في المستقبل.

وسنحاول في هذا الفصل أن نوضح ماهية التحليل المالي في المحورين (المبحثين) الرئيسيين التاليين:

- مفهوم التحليل المالي؛
- وأدوات التحليل المالي؛

المبحث الأول: مفهوم التحليل المالي

من أجل المعرفة الدقيقة لوضعيتها المالية، تلجأ المؤسسة الاقتصادية إلى إجراء عدة دراسات وتحاليل، من بينها التحليل المالي الذي يمكنها من استخلاص المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات المالية (وغيرها) المناسبة.

وفي هذا المبحث سنقوم بتعريف التحليل المالي وشرح خصائصه، بالإضافة إلى تحديد أنواعه والجهات التي تستفيد من مخرجاته، قبل أن تنتقل إلى توضيح مراحله الرئيسية وأبرز أهدافه بالنسبة للمؤسسة نفسها ولعدة أطراف أخرى.

المطلب الأول: تعريف التحليل المالي وخصائصه

يمكن تعريف التحليل المالي وتلخيص خصائصه على النحو التالي:

1- تعريف التحليل المالي:

يعرف التحليل المالي بأنه "عملية معالجة للبيانات المالية المتاحة عن مؤسسة من أجل الحصول منها على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرارات وفي تقييم الأداء في الماضي والحاضر وكذلك في تشخيص أي مشكلة موجودة (مالية أو تشغيلية) وتوقع ما سيكون عليه الوضع في المستقبل، ويتطلب تحقيق مثل هذه الغاية القيام بعملية جمع وتصحيح للبيانات المالية وتقديمها بشكل مختصر، وبما يناسب عملية اتخاذ القرار"[1].

كما يمكن القول أن التحليل المالي هو: "علم له قواعد ومعايير وأسس يهتم بتجميع البيانات والمعلومات الخاصة بالقوائم المالية للمؤسسة، وإجراء التنسيق اللازم لها، ثم إخضاعها إلى دراسة تفصيلية دقيقة، وإيجاد الربط والعلاقة فيما بينهما، فمثلا العلاقة بين الأصول المتداولة التي تمثل السيولة وبين الخصوم المتداولة التي تشكل التزامات قصيرة الأجل والعلاقة بين أموال الملكية والالتزامات طويلة الأجل، بالإضافة إلى العلاقة بين الإيرادات والمصروفات ثم تفسير النتائج التي تم التوصل إليها، والبحث عن أسبابها، وذلك لاكتشاف نقاط الضعف والقوة في الخطط والسياسات المالية، بالإضافة إلى تقييم أنظمة الرقابة ووضع الحلول والتوصيات اللازمة لذلك في الوقت المناسب"[2].

---

[1] مؤيد عبد الرحمن الدوري، نور الدين أديب أبو زناد، "**التحليل المالي باستخدام الحاسوب**"، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، 2003، ص11.

[2] سيد عطا الله السيد، "**التدريب المحاسبي والمالي**"، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص207.

2- خصائص التحليل المالي:

من مختلف التعاريف التي قدمت للتحليل المالي يمكن أن نستنتج أن أهم خصائصه تتمثل فيما يلي[1]:

- هو عملية تحويل البيانات المالية الواردة في القوائم المالية إلى معلومات تستعمل كأساس لاتخاذ القرارات؛
- يشمل كافة الأنشطة وكل المستويات الإدارية وليس فقط النشاط المالي في الواقع؛
- هو عملية مستمرة في المؤسسة؛
- يميز بين كل من البيانات والمعلومات المساعدة في عملية اتخاذ القرارات؛
- لا يقتصر على بيانات مالية محدودة بل يمتد إلى الميزانية وقوائم الدخل وغير ذلك؛

المطلب الثاني: أنواع التحليل المالي والجهات المستفيدة منه

للتحليل المالي عدة أنواع كما تستفيد منه عدة جهات، بما فيها المؤسسة نفسها، وذلك كما هو موضح فيما يلي:

1- أنواع التحليل المالي:

يصنف التحليل المالي إلى عدة أنواع بناءا على معايير مختلفة وذلك على النحو التالي:

1-1- وفق معيار الزمن:

هناك نوعين من التحاليل المالية، هما[2]:

1-1-1- التحليل المالي قصير الأجل:

حيث يقوم المحلل المالي بتحليل القوائم المالية الخاصة بسنة واحدة فقط أو الاعتماد على معلومات محاسبية تقل عن سنة في حالة توفرها.

---

[1] مفلح محمد عقل، "**مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي**"، الطبعة الثانية، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص279.

[2] نبيل بوفليح، "**دروس وتطبيقات في التحليل المالي (حسب نظام S.C.F)**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2019، ص ص14-15.

1-1-2- التحليل المالي المتوسط والطويل الأجل:

يقوم المحلل المالي في هذه الحالة بتحليل قوائم مالية لعدة سنوات متتالية (سنتين فما فوق).

1-2- وفقا لمعيار الاتجاه:

نميز حسب هذا المعيار بين: [1]

1-2-1- التحليل العمودي:

ينطوي هذا النوع من التحليل على دراسة العلاقة الكمية القائمة بين العناصر المختلفة للقوائم المالية والجانب الذي ينتمي إليه كل عنصر في الميزانية، وذلك بتاريخ معين، ويزيد الاستفادة من هذا التحليل تحويل العلاقات إلى علاقات نسبية، أي إيجاد الأهمية النسبية لكل بند بالنسبة لمجموع الجانب الذي ينتمي إليه من الميزانية، ويتصف هذا النوع من التحليل بالسكون لانتفاء البعد الزمني عنه.

1-2-2- التحليل الأفقي:

ينطوي هذا النوع من التحليل على دراسة الاتجاه الذي يتخذ كل بند من بنود القوائم المالية تحت الاعتبار، وملاحظة مقدار التغير بالزيادة أو النقص على كل منها مع مرور الزمن، ويتصف هذا النوع من التحليل بالديناميكية لأنه يبين التغيرات التي تمت مع الزمن، بعكس التحليل العمودي الذي يقتصر على فترة زمنية واحدة.

ويمكن باستعمال هذا الأسلوب من التحليل لمقارنة الأرقام المجردة الخاصة بفترة معينة بمثيلاتها من الفترات السابقة، كما يمكن استعماله لمقارنة النسب التي يحصل عليها المحلل نتيجة التحليل بالنسب وفي ذلك مساعدة له للتعرف على الاتجاهات التي يتخذها وضع المؤسسة المالي نتيجة للسياسات المتبعة فيها.

[1] مفلح محمد عقل، "**مقدمة في الإدارة والتحليل المالي**"، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص305.

1-3- وفقا لمعيار المقارنة:

في هذه الحالة نجد نوعين من التحليل المالي، هما[1]:

1-3-1- التحليل المقارن الداخلي:

وفيه يتم مقارنة المؤشرات المالية لسنة معينة بالمؤشرات المالية لنفس المؤسسة خلال سنوات سابقة.

1-3-2- التحليل المقارن الخارجي:

وفيه يتم مقارنة المؤشرات المالية لمؤسسة معينة بالمؤشرات المالية المعيارية أو النموذجية للقطاع الاقتصادي الذي تنشط فيه أو بمؤشرات خاصة بمؤسسات أخرى منافسة.

1-4- وفقا لمعيار الجهة القائمة بالتحليل:

يتم تقسيم التحليل المالي استنادا إلى الجهة القائمة بالتحليل إلى النوعيين التاليين[2]:

1-4-1- التحليل الداخلي:

إذا تم التحليل من قبل شخص أو مجموعة من أشخاص من داخل المؤسسة وعلى بياناتها ولغايات معينة تطلبها المؤسسة فيعتبر التحليل داخليا، وغالبا ما يهدف هذا التحليل إلى خدمة إدارة المؤسسة في مستوياتهم الإدارية المختلفة.

1-4-2- التحليل الخارجي:

يقصد به التحليل الذي تقوم به جهات من خارج المؤسسة، ويهدف هذا التحليل إلى خدمة هذه الجهات ولتحقيق أهدافها، و من أمثلة هذه الجهات القائمون بأعمال التسهيلات المصرفية في البنوك، والبنوك المركزية والغرف الصناعية، ....الخ.

---

[1] نبيل بوفليح، مرجع سابق، ص ص 17، 18.

[2] وليد ناجي الحيالي:"**الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي**"، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع،عمان،2004، ص29.

2- الجهات المستفيدة من التحليل المالي:

يثير التحليل المالي اهتمام فئات متعددة حيث تسعى كل فئة للحصول على الإجابات على مجموعة من التساؤلات التي تمس مصالحها وذلك عن طريق تحليل القوائم المالية وتفسير نتائجها، فالغرض من التحليل يختلف باختلاف الفئة ذات العلاقة ويمكننا تحديد الفئات صاحبة الاهتمام بالتحليل المالي فيما يلي[1]:

2-1- إدارة المؤسسة:

يعتبر التحليل المالي من أهم الوسائل التي يتم بموجبها تحليل نتائج الأعمال وعرضها على مالكي المؤسسة بحيث يظهر هذا التحليل مدى كفاءة الإدارة في أداء وظيفتها إذ يعتبر التحليل المالي أداة من أجل:

- معرفة الإدارة العليا لمدى كفاءة الإدارات التنفيذية في أداء مهامها؛
- تقييم أداء الإدارات والأقسام والأفراد وكذلك السياسات الإدارية؛
- المساعدة في التخطيط السليم للمستقبل؛

2-2- أصحاب المؤسسة:

وهم المساهمون أو الشركاء، ويرتبط هؤلاء بالمؤسسة بشكل رئيسي لذا نجد أن اهتمامهم بنتائج التحليل المالي ينصب على تحليل الهيكل المالي العام وطبيعة التمويل الداخلي و الخارجي و الربحية والعائد على الأموال المستثمرة وكذالك مدى قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها المالية الجارية بانتظام كما يهتم أصحاب المؤسسة بمدى قدرتها في توفير السيولة النقدية لدفع حصص الأرباح المستحقة لهم.

2-3- الدائنون:

تختلف وجهة نظر الدائنين في التحليل المالي تبعا لنوع الدين على النحو التالي:

2-3-1- الديون الطويلة الأجل:

إن ما يهم الدائنون هنا هو ضمان استرداد أموالهم وحصولهم على الفوائد وبالتالي فإن اهتمامهم بالتحليل المالي يتعلق بمعرفة القيمة الحقيقية للأصول الثابتة ومستوى الربحية وكفايتها في تغطية الفوائد السنوية.

[1] منير شاكر محمد وآخرون، مرجع سابق،ص ص 18، 20.

2-3-2- الديون قصيرة الأجل:

إن ما يهم الدائنون هنا هو ضمان قبض مبلغ الدين في تاريخ استحقاقه، لذا نجد الدائنون هنا يهتمون بتحليل رأس المال العامل والمركز النقدي والسيولة.

2-4- جهات أخرى:

وهنالك مثلا جهات أخرى تهتم بالتحليل المالي للمؤسسة الاقتصادية، منهم مثلا:

2-4-1- الغرف التجارية والصناعية:

حيث تقوم هذه الغرف بجمع البيانات عن المؤسسات الاقتصادية في القطاع الواحد بهدف استخراج نسب ومؤشرات لكل فرع من فروع النشاط الاقتصادي.

2-4-2- المستثمرون المحتملون:

لغرض دراسة إمكانية استثمار أموالهم في المؤسسات الاقتصادية فإن المستثمرون المحتملون يهتمون بنتائج التحليل المالي لهذه المؤسسات.

2-4-3- المصارف وشركات التأمين:

يستعمل التحليل المالي في هذه الحالة لدراسة مدى قدرة المؤسسة في سداد القروض التي يمكن منحها لها وكذلك في إمكانية التأمين على أنشطتها، فإذا كانت قادرة على الاستثمار في النشاط والنمو وسداد الإقساط، فإن المصارف وشركات التأمين تعتمد إلى حد كبير على نتائج التحليل المالي لتلك المؤسسة وتقرر التعامل معها أو الامتناع عن ذلك، على أساس نتائج هذا التحليل.

المطلب الثالث: مراحل التحليل المالي وأهدافه

يمر التحليل المالي عامة، بعدة مراحل متتالية، حيث يرمي من خلالها إلى تحقيق أهداف محددة، وذلك كما هو موضح فيما يلي:

1- مراحل التحليل المالي:

يمكن تلخيص أهم مراحل التحليل المالي، على النحو التالي[1]:

1-1-جمع المعلومات الخاصة بالمؤسسة المعنية بالتحليل المالي:

قبل البدء بعملية التحليل المالي يتعين على المحلل المالي جمع المعلومات المتعلقة بالمؤسسة التي تساعده على إصدار أحكام صحيحة خاصة بالوضعية المالية للمؤسسة وهذه المعلومات يمكن تقسيمها إلى ما يلي:

1-1-1- المعلومات العامة:

وهي معلومات مرتبطة بالمحيط الاقتصادي الذي تنشط فيه المؤسسة، ومعلومات خاصة بالمؤسسة على غرار وضعية اقتصاد البلد الذي تنشط فيه المؤسسة، نوع ووضعية القطاع الاقتصادي الذي تنشط فيه المؤسسة، حصة المؤسسة من السوق، عدد المؤسسات الأخرى المنافسة حجم المؤسسة، مختلف المصالح والأقسام التي تتشكل منها المؤسسة عدد عمال المؤسسة...

1-1-2- المعلومات المحاسبية:

وهي معلومات مهمة وبدونها لا يمكن القيام بعملية التحليل المالي، حيث يتحصل عليها المحلل، عن طريق القوائم المالية، الخاصة بالمؤسسة بإضافة المعلومات محاسبية أخرى، مع العلم أن القوائم أو الكشوفات المالية، هي جداول وسجلات رسمية لمختلف الأنشطة التي قامت بها المؤسسة، خلال السنة المالية مسجلة وفقا لطرق وقواعد محاسبية وتتمثل هذه القوائم في الميزانية المحاسبية – المالية وجدول حسابات النتائج، جدول سيولة أو الخزينة، جدول تغيرات رؤوس الأموال الخاصة والملاحق المحاسبية.

[1] نبيل بوفليح، مرجع سابق، ص ص

1-2- استخدام أدوات التحليل المالي:

الحصول على المعلومات العامة والمحاسبة يشرع المحلل المالي في تحليل القوائم المالية عن طريق استخدام أدوات التحليل المالي المتمثلة في مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية بالإضافة إلى استخدام مؤشرات أخرى على غرار التمويل الذاتي، فائض الخزينة، عتبة المردودية، الرافعة التشغيلية والمالية، جدول التمويل وغير ذلك، مع العلم أن نوع الأدوات المستخدمة تختلف باختلاف هدف ونوع المحلل المالي.

1-3- تفسير النتائج المتحصل عليها:

بعد استخدام أدوات التحليل المالي يتحصل المحلل المالي على نتائج يقوم بتفسيرها، وتحديد نقاط القوة ونقاط الضعف الخاصة بالوضعية المالية للمؤسسة وتحديد أسبابها.

1-4- الخروج بحكم حول الوضعية المالية للمؤسسة:

إن مضمون هذه المرحلة يختلف باختلاف نوع المحلل المالي، فالمحلل المالي الداخلي يثمن نقاط القوة، ويقدم حلول واقتراحات لإدارة المؤسسة من أجل معالجة نقاط الضعف والاختلالات المالية التي تعاني منها.

بينما المحلل الخارجي هو محلل مستقل عن المؤسسة يوصي الجهة المستخدمة له إما بالتعامل أو عدم التعامل مع المؤسسة المعنية وذلك حسب وضعيتها المالية.

2- أهداف التحليل المالي:

يشمل الحكم الذي يحث التحليل المالي عن الخروج به حول الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية عدة أبعاد تشكل في مجموعها أهداف هذا التحليل، وهي تتمثل خصوصا فيما يلي[1]:

- معرفة المركز المالي للمؤسسة؛
- معرفة مركز المؤسسة في قطاع النشاط الذي تنتمي إليه؛
- مقارنة الوضعية المالية للمؤسسة مع الوضعيات المالية لمؤسسات من نفس القطاع؛
- تحديد الأخطار المالية التي قد تتعرض لها المؤسسة نتيجة للسياسات المعتمدة من قبلها (مثل سياسة التمويل وغيرها)؛

[1] محمد هيثم الزغيبي، "**الإدارة والتحليل المالي**"، الطبعة الأولى، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص167.

- تحديد نسبة العائد المحقق على أموال الملاك في المؤسسة ودرجة المخاطرة المرافقة لها؛
- تحديد نسب نجاح، ومدى فعالية المؤسسة في تحقيق أهدافها؛
- المساعدة في اختيار السياسات المالية وغيرها، التي تسمح بتحسين وتقويم الوضعية المالية للمؤسسة؛
- المساعدة في اتخاذ كل القرارات المالية (وغيرها) المناسبة بأقل التكاليف الممكنة؛

المبحث الثاني: أدوات التحليل المالي:

تعتمد عملية التحليل المالي من منظور السيولة والاستحقاق على الدراسة التفصيلية للبيانات المحاسبية والمالية، التي توفرها القوائم المالية، وهذه الدراسة لا تتم إلا بالاعتماد على الأدوات اللازمة من أجل الوصول إلى قرارات صائبة وسليمة.

وفي هذا المبحث سنتعرف على أبرز أدوات هذا التحليل انطلاقا من القوائم المالية التي تعد أهم مصادر المعلومات اللازمة ووصولا إلى مختلف أدواته، والتي تتمثل أساسا في مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية بالإضافة إلى أدوات أخرى مثل الأرصدة الوسيطة للتسيير، على سبيل الذكر وليس الحصر.

المطلب الأول: القوائم المالية

تعتبر القوائم المالية من مخرجات نظام المحاسبة المالية، إذ تظهر هذه القوائم في نهاية السنة المالية وتخضع للفحص والتدقيق لأغراض التحليل والوقوف على واقع الأنشطة والأداءات المختلفة، ومن أهمها نذكر ما يلي[1]:

1- الميزانية المالية:

تعكس الميزانية المالية المركز المالي للمؤسسة في نقطة زمنية محددة، وفي الغالب الأعم تكون سنة مالية واحدة، فهي تمثل خلاصة الإجراءات المحاسبية وتطبيقاتها، وتحتوي على جانب الأصول (الموجودات) وجانب الخصوم (المطلوبات)، إذ أن جانب الأصول يمثل قرارات الاستثمار طويلة الأجل

[1] عدنان تايه النعيمي، أرشد فؤاد التميمي، "التحليل والتخطيط المالي واتجاهات معاصرة"، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص ص 24- 29.

(الموجودات الثابتة) وقصيرة الأجل (الموجودات المتداولة)، أما جانب الخصوم فهو يعكس قرارات التمويل الممتلك (الأموال الخاصة) أو التمويل بالمديونية (الديون الطويلة، المتوسطة وقصيرة الأجل).

وخلال فحص وتحليل البيانات الواردة في الميزانية المالية يمكن تحديد مدى سلامة المركز المالي للمؤسسة والجدول رقم (01) يوضح مكونات الميزانية المالية مرتبة حسب معياري السيولة والاستحقاق.

الجدول رقم (01): مكونات الميزانية المالية المختصرة

الأصول (الصافية)	الخصوم
I. الأصول الثابتة - الاستثمارات - الحقوق طويلة الآجل - الحقوق متوسطة الآجال **II. الأصول المتداولة** - قيم الاستغلال (المخزونات) - القيم القابلة للتحقيق على المدى القصير (الحقوق قصيرة الآجال) - القيم الجاهزة (النقديات)	**III. رؤوس الأموال الدائمة** - الأموال الخاصة - الديون طويلة الآجال - الديون متوسطة الآجال **IV. الديون قصيرة الآجال**
مجموع الأصول (الصافية)	مجموع الخصوم

المصدر: خميسي شيحة: "التسيير المالي للمؤسسة"، دار هومة، الجزائر، 2013، ص62.

2- كشف الدخل (جدول حسابات النتائج):

تمثل قائمة الدخل عناصر الإيرادات والتكاليف، أي أنها تعبر عن نتيجة أعمال المؤسسة (ربح أو خسارة)، أي أنها توضح جميع إيرادات المؤسسة وما يقابلها من تكاليف سواء الناتجة عن النشاط الرئيسي للمؤسسة أو أنشطة أخرى استثنائية ويمكن الاستدلال من كشف الدخل على عدة أرصدة وسيطة للتسيير مثل الهامش الإجمالي، القيمة المضافة، نتيجة الاستغلال،.... ونتيجة السنة المالية.

3- كشف التدفقات النقدية (الخزينة):

يوصف كشف التدفقات النقدية بأنه حلقة الوصل بين كشف الدخل والميزانية المحاسبية والمالية والغرض الأساسي من هذا الكشف هو تحديد التدفقات النقدية الداخلة والخارجة خلال فترة مالية محددة،

إذ أن هذا الكشف يظهر أثار الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية على النقد ولذلك يعتبر من القوائم المالية الأساسية في التحليل المالي، ويمكن أن يستخدم من قبل الإدارة للتعرف على حجم التمويل الداخلي المتاح للأنشطة التشغيلية كما يمكن للمستثمرين والدائنين استخدام هذا الكشف لتقييم قدرة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية قادرة على تعظيم ثروة المساهمين، وتسديد التزامات الدائنين.

المطلب الثاني: مؤشرات التوازن المالي

تستعمل عادة ثلاث مؤشرات من طرف المحليين وهي: رأس المال العامل الصافي، احتياجات رأس المال العامل والخزينة.

1- رأس المال العامل:

يعتبر رأس المال العامل من أهم مؤشرات التوازن المالي ويمكن تعريفه كما يلي:

1-1-تعريف رأس المال العامل:

يعرف رأس المال العامل بأنه: "قسط من الأموال الدائمة تخصصه المؤسسة لتمويل جزء من الأصول المتداولة، ويعبر عن هامش الضمان أو هامش الأمان للمؤسسة، حيث يقدر هذا الهامش تبعا لطبيعة نشاط المؤسسة، وكذا طريقة تسيير أصولها المتداولة"[1]، ويحسب رأس مال العامل الصافي بإحدى العلاقتين التاليتين[2]:

- في الأجل الطويل: رأس المال العامل الصافي = الأموال الدائمة – الأصول الثابتة؛
- في الأجل القصير: رأس المال العامل الصافي = الأصول المتداولة – الديون القصيرة الأجل؛

وإن كان يتم تفضيل استخدام رأس مال العامل الصافي كأحد مؤشرات التوازن في الأجل الطويل إلا أن هذا المؤشر قد يتغير في الأجل القصير بتغير أحد أو كل المقادير المكونة له بالزيادة أو النقصان، ومن العوامل التي قد تغير حجمه نذكر ما يلي[3]:

---

[1] مليكة زغيب، ميلود بوشنقير،"**التسير المالي**"، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011، ص 49.

[2] مبارك لسلوس، "**التسيير المالي**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004،ص33.

[3] نفس الرجع الأنف الذكر، ص33.

بالزيادة:

- زيادة الأموال الخاصة وزيادة القروض الطويلة ومتوسطة الأجل؛
- التنازل عن بعض الأصول الإنتاجية،....الخ؛

بالنقصان:

- اقتناء أصول إنتاجية جديدة؛
- تسديد القروض طويلة الأجل؛
- نقصان قيمة الأموال الخاصة،...الخ؛

1-2- أنواع رأس المال العامل:

إلى جانب رأس المال العامل الصافي، المذكور سابقا، نجد الأنواع التالية من رأس المال العامل[1]:

1-2-1- رأس المال العامل الخاص:

هو المقدار الإضافي من الأموال الخاصة بعد تمويلها الأصول الثابتة ويحسب بالعلاقة التالية:

- رأس المال العامل الخاص = الأموال الخاصة - الأصول الثابتة (الصافية)

أو:

- رأس المال العامل الخاص = الأصول المتداولة (الصافية) – مجموع الديون

1-2-2- رأس المال العامل الإجمالي:

هو مجموع عناصر الأصول التي يتكلف بها نشاط استغلال المؤسسة، وهي مجموعة الأصول التي تدور في مدة سنة أو أقل ويحسب بالعلاقة التالية[2]:

- رأس المال العامل الإجمالي = مجموع الأصول المتداولة

---

[1] ناصر دادي عدون، "**تقنيات مراقبة التسيير**"، الجزء الأول، دار المحمدية العامة، الجزائر،1988، ص46.

[2] نفس المرجع الأنف الذكر، ص47.

1-3- الحالات الممكنة لرأس المال العامل(الصافي):

عموما يكون تأثير رأس المال العامل الصافي على الهيكلة المالية للمؤسسة حسب الحالات التالية[1]:

الحالة الأولي:

رأس المال العامل الصافي أصغر من الصفر: الهيكلة المالية غير سليمة، أي أنه يوجد اختلال في التوازن المالي للمؤسسة وفي هذه الحالة يجب إعادة تأسيس رأس المال العامل.

الحالة الثانية:

رأس المال العامل يساوي الصفر: الهيكلة المالية سليمة، ولكن في مستوى أدنى، بحيث توجد أدنى شروط التوازن المالي وفي هذه الحالة يجب الزيادة في رأس المال العامل (الصافي).

الحالة الثالثة:

رأس المال العامل أكبر من الصفر: الهيكلة المالية سليمة وفي هذه الحالة هنالك جزء من الأموال الدائمة يمول الأصول المتداولة (المخزونات أو أكثر).

2- احتياجات رأس المال العامل:

جاء هذا المؤشر لتكملة المؤشر السابق (ر م ع الصافي)، وذلك من أجل تحديد القيمة المناسبة للاحتفاظ برأس عامل موجب.

2-1- تعريف احتياجات رأس المال العامل:

تمثل احتياجات رأس المال العامل "ذلك الفرق بين الاحتياجات الدورية والموارد الدورية "[2]، فالمؤسسة أثناء نشاطها عليها أن تغطي أصولها المتداولة بالديون قصيرة الأجل، فإذا كان هناك فرق موجب بين الطرفين فهو يعبر عن حاجة المؤسسة إلى موارد أخرى لا تزيد مدتها عن دورة واحدة،

---

[1] مليكة زغيب، ميلود بوشنقير، مرجع سابق، ص 54.

[2] الطاهر لطرش، " **تقنيات البنوك**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001، ص148.

وتتغير احتياجات رأس المال العامل الدائم من سنة إلى أخرى تماشيا مع تغير نشاط المؤسسة ويمكن حساب هذه الاحتياجات بعلاقة التالية[1]:

- احتياجات رأس المال العامل = (الأصول المتداولة – النقديات) – (ديون قصيرة الأجل – السلفات المصرفية)

2-2- الحالات الممكنة لاحتياجات رأس المال العامل:

في الغالب يكون حجم الاحتياجات من رأس المال العامل مرتبط بنشاط المؤسسة وفق ما يلي[2]:

- إذا كانت المؤسسة صناعية، فإن دورة الاستغلال تكون طويلة عادة وتتميز بمخزون ضخم، وقيمة مضافة مرتفعة مع ديون منخفضة اتجاه الموردين و في هذه الحالة تكون الاحتياجات من رأس المال العامل ضخمة وتحتاج المؤسسة بالتالي إلى رأس مال عامل صافي ضخم وكبير بهدف تغطيتها؛
- إذا كانت المؤسسة خدمية، فإن دورة الاستغلال تكون عادة قصيرة الأجل وتتميز بمخزون ضعيف وقيمة مضافة وديون مرتفعة اتجاه الموردين، وفي هذه الحالة تكون الاحتياجات من رأس المال العامل منخفضة وتحتاج المؤسسة بالتالي إلى رأس مال عامل صافي منخفض لتغطيتها؛

3- الخزينة:

يمكن تعريف الخزينة على النحو التالي:

3-1- تعريف الخزينة:

"هي الأموال الجاهزة أو الأموال تحت التصرف، أي أنها كل الأموال التي تمتلكها المؤسسة والموجودة في صندوقها الخاص أو البنك أو مركز الصكوك البريدية، والتي تستطيع استخدامها فورا"[3]، وهي تحسب بالعلاقة التالية[4]:

- الخزينة الصافية = القيم الجاهزة – السلفات المصرفية

أو:

- الخزينة الصافية = رأس مال العامل الصافي – احتياجات رأس مال العامل

---

[1] مليكة زغيب، ميلود بوشنقير، مرجع سابق، ص 52.

[2] نفس المرجع الأنف الذكر، ص53.

[3] إسماعيل عرباجي، "**اقتصاد المؤسسة**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001، ص148.

[4] ناصر دادي عدون، مرجع سابق، ص51.

3-2- الحالات الممكنة للخزينة:

ينجم عن العلاقة الخاصة بتحديد مستوى الخزينة ثلاث حالات هي[1]:

الحالة الأولى:

الخزينة سالبة: وهذا يعني أن المؤسسة فضلت توظيف السيولة في دورة الاستغلال بحثا عن زيادة الربحية، لكنها ضحت بالاحتياط للوفاء بديونها، مما قد ينتج عن الوضعية مخاطر مالية مثل العسر المالي (الغني)، وعلى العموم تعبر هذه الوضعية عن اختلال في التوازن المالي للمؤسسة.

الحالة الثانية:

الخزينة موجبة: وفي هذه الحالة تكون المؤسسة قد أبقت أموالا جامدة غير مستغلة في دورة الاستغلال، وتسرع المسيرين في الاحتفاظ بالسيولة لغرض الوفاء بالديون، يحرم المؤسسة من اقتناص فرص أو اكتساب مزايا تنافسية وعلى العموم تعبر هذه الوضعية عن توازن مالي مبالغ فيه.

الحالة الثالثة:

الخزينة معدومة: كلما حققت المؤسسة هذه الوضعية كلما استطاعت أن تسير أموالها بالطريقة الأمثل (توازن مالي أمثل)، حيث أنها في هذه الحالة استطاعت توظيف كل السيولة في دورة الاستغلال، وتسديد كل التزاماتها قصيرة الأجل في نفس الوقت، وفي الواقع من الصعب تحقيق هذه الوضعية.

[1] إسماعيل عرباجي، مرجع سابق، ص149.

المطلب الثالث: النسب المالية

تعتبر النسب المالية من الأدوات المهمة في التحليل المالي وذلك لأنها تسمح بإعطاء تفسير دقيق وصادق لنتائج السياسات المتخذة من طرف المؤسسة وذلك سواء كانت هذه السياسات تخص الأداء المالي أو غيره.

1- تعريف النسب المالية:

توجد عدة تعريفات للنسب المالية من بينها نذكر ما يلي:

"النسب المالية عبارة عن علاقات بين القيم المحاسبية الواردة في الكشوفات (القوائم) المالية مرتبة ومنظمة لتكون أداة لقياس وتحليل نشاط معين عن نقطة زمنية معينة"[1].

2- أنواع النسب المالية:

ومن بين هذه النسب ما يلي:

2-1- نسب السيولة:

"تستخدم نسب السيولة كأداة لتقييم المركز الائتماني للمؤسسة، حيث تقف هذه النسب على مدى مقدرة أصول المؤسسة المتداولة على مسايرة استحقاقية الديون القصيرة الأجل"، وتنقسم هذه النسب بدورها، إلى ما يلي:

2-1-1- نسبة السيولة العامة:

وتسمى كذلك بنسبة التداول، حيث تقيس مدى كفاية الأصول المتداولة المتوقع تحويلها إلى نقدية في فترة زمنية قصيرة لتغطية متطلبات الدائنين القصيرة الأجل، ويتم حساب هذه النسبة كما يلي[2]:

- $\text{نسبة التداول} = \frac{\text{الأصول المتداولة الصافية}}{\text{الديون قصيرة الأجل}} \times 100$

وتعتبر نسبة التداول من المؤشرات التقريبية لدراسة وتحليل السيولة والقابلية الافائية، ويعود سبب ذلك إلى أن هذه النسبة تعتمد في حسابها على مجموع الأصول المتداولة (الصافية) ومجموع الخصوم الجارية دون الاهتمام بدرجة سيولة فقرات تلك الأصول أو تواريخ استحقاق تلك الخصوم.

2-1-2- نسبة السيولة السريعة:

وتسمى أيضا بنسبة السيولة المنخفضة، وهي تعتمد على الأصول سريعة التحول إلى نقدية لقياس درجة السيولة التي تتمتع بها المؤسسة، ويتم حسابها وفقا للعلاقة التالية[3]:

---

(1) عدنان تايه النعيمي، أرشد فؤاد التميمي، مرجع سابق، ص83.

(2) حمزة محمود الزبيدي، "**التحليل المال، تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل**"، مؤسسة الوراق، عمان، 2004، ص104.

(3) علي عباس، "**الإدارة المالية في منظمات الأعمال**"، الطبعة الأولى، مكتبة الرائد، عمان، (سنة النشر غير محددة)، ص87.

- نسبة السيولة السريعة = $\frac{\text{الأصول المتداولة} - \text{المخزونات}}{\text{الديون قصيرة الأجل}} \times 100$

فإذا كانت هذه النسبة تساوي الواحد أو أكبر منه فإن المخزونات غير ممولة عن طريق الديون القصيرة الأجل، أي أنها في هذه الحالة ممولة عن طريق رأس المال العامل الصافي فقط، وعلى العموم تعتبر هذه النسبة مقبولة إذا كانت محصورة بين 30% و50%.

2-1-3- نسبة السيولة الجاهزة:

تعتبر نسبة السيولة الجاهزة أكثر النسب صرامة لتقييم أداء المؤسسة من ناحية السيولة، حيث تبين مدى القدرة على تسديد كل الديون قصيرة الأجل بالاعتماد على السيولة الموجودة تحت التصرف، دون اللجوء إلى كل قيمة غير جاهزة.

ويتم حساب هذه النسبة وفق العلاقة التالية[1]:

- نسبة السيولة الجاهزة = $\frac{\text{القيم الجاهزة}}{\text{الديون قصيرة الأجل}} \times 100$

حيث إن ارتفاع هذه النسبة يعني وجود فائض في النقديات غير مستغل وعرضة للتدهور في القيمة، وعلى العموم تعتبر هذه النسبة مقبولة إذا كانت محصورة بين 20% و30%.

2-2- نسب النشاط:

تستخدم هذه النسب لتقييم مدى نجاح المؤسسة في إدارة أصولها حيث تقيس مدى كفاءتها ومدى قدرتها على تحقيق أكبر حجم ممكن من المبيعات، وكذا أكبر ربح ممكن، وفيما يلي أهم هذه النسب:

2-2-1- معدل دوران مجموع الأصول:

يقيس هذا المعدل مدى استغلال الموجودات على اختلاف أنواعها في توليد المبيعات، وليس هناك معدل نمطي لجميع المؤسسات، فهو يختلف من واحدة إلى أخرى، ويمكن مقارنة معدل مؤسسة معينة مع معدل النشاط الذي تنتمي إليه فإذا وجد معدل تلك المؤسسة أعلى فإن ذلك يشير إلى نقص الاستثمار في الأصول أو الاستغلال الكبير لهذه الأصول، وفي حالة انخفاضه يعتبر دليلا على عدم استغلال الأصول بشكل جيد، أي أن هناك زيادة في الأصول لا ضرورة لها، ويحسب هذا المعدل بالعلاقة التالية[2]:

- معدل دوران مجموع الأصول الصافية = $\frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{مجموع الأصول الصافية}}$

---

[1] مليكة زغيب، ميلود بوشنقير، مرجع سابق، ص38.

[2] عبد الحليم كراجة وآخرون، "**الإدارة والتحليل المالي (الأسس والمفاهيم والتطبيقات)**"، الطبعة الثانية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص195.

2-2-2- معدل دوران الأصول الثابتة:

إن هذا المعدل يوضح عدد المرات التي تتحول فيها الأصول الثابتة الصافية إلى مبيعات فكلما زاد كلما كان أفضل.

ويحسب معدل دوران الأصول الثابتة بالعلاقة التالية[1]:

- معدل دوران الأصول الثابتة الصافية = $\frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{مجموع الأصول الثابتة الصافية}}$

2-2-3- معدل دوران الأصول المتداولة:

"يقيس هذا المعدل مدى كفاءة المؤسسة في استخدام الأصول المتداولة (الصافية) في توليد المبيعات"، ويتم حسابه وفقا للعلاقة التالية[2]:

- معدل دوران الأصول الثابتة الصافية = $\frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{مجموع الأصول المتداولة الصافية}}$

فكلما زاد عدد مرات الدوران كلما زادت إنتاجية الدينار الواحد المستثمر في الأصول المتداولة الصافية وقدرته في خلق المبيعات، وفي ذلك تعظيم للأداء التشغيلي.

2-2-4- دوران الزبائن:

ويحسب بالعلاقة التالية[3]:

- مهلة التحصيل من الزبائن = $\frac{\text{الزبائن+أوراق القبض}}{\text{صافي المبيعات}} \times 360$ يوم

فهذه المهلة تمثل المدة المتوسطة للبيع الآجل أو متوسط مدة التحصيل من الزبائن حيث من الضروري أن لا تتعدى مهلة التسديد للموردين ويفضل عادة أن لا تزيد عن 90 يوم.

2-2-5- دوران الموردين:

ويحسب بالعلاقة التالية[4]:

- مهلة التسديد للموردين = $\frac{\text{الموردين+أوراق الدفع}}{\text{المشتريات الصافية}} \times 360$ يوم

---

[1] سمير محمد عبد العزيز، "**اقتصاديات الاستثمار والتمويل والتحليل المالي**"، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 1997، ص247.

[2] عاطف وليم، "**التمويل والإدارة المالية للمؤسسات**"، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2006، ص98.

[3] مبارك لسلوس، مرجع سابق، ص48.

[4] عاطف وليم، مرجع سابق، ص99.

وهي تمثل المدة المتوسطة للشراء الآجال أو المدة المتوسطة التي تملكها المؤسسة للوفاء بالتزاماتها اتجاه الموردين، حيث من الضروري أن تكون أكبر من مهلة التحصيل من الزبائن.

2-3- نسب التمويل:

تسمح هذه النسب من اكتشاف مدى مساهمة كل مصدر تمويلي في تمويل الأصول بصفة عامة والأصول الثابتة بصفة خاصة، ومن أهمها نجد ما يلي:

2-3-1- نسبة التمويل الخارجي:

تبين هذه النسبة المدى الذي ذهبت إليه المؤسسة في تمويل أصولها من أموال الغير، حيث يترتب على انخفاض هذه النسبة انخفاض المخاطر التي يتعرض لها المقرضون والمؤسسة على حد سواء، أما ارتفاع هذه النسبة فيشير إلى صعوبات ستتعرض لها المؤسسة منها:

- صعوبة الحصول على أموال مقترضة إضافية، حيث أن المقرضين سوف يمتنعون عن تقديم قروض إضافية للمؤسسة؛
- صعوبات ناشئة عن احتمالات عدم القدرة على تسديد القروض وفوائدها، مما يعرض المؤسسة إلى احتمالات العسر المالي؛
- صعوبات مرتبطة بزيادة المخاطر التي يتعرض لها الملاك، وهي تتمثل على الخصوص في احتمال عدم القدرة على استرجاع القروض (وفوائدها)؛

يتم حساب نسبة التمويل الخارجي كما يلي[1]:

- نسبة التمويل الخارجي = $\frac{\text{مجموع الديون}}{\text{مجموع الأصول الصافية}} \times 100$

2-3-2- نسبة التمويل الدائم:

تشير هذه النسبة إلى مستوى تغطية الأصول الثابتة الصافية بالأموال الدائمة، فإذا كانت هذه النسبة أقل من الواحد الصحيح، فإن رأس المال العامل يكون سالبا، وهذا ما يدل على أن جزء من الأصول الثابتة ممول عن طريق الديون قصيرة الأجل، أما إذا كانت هذه النسبة أكبر من الواحد فهذا يدل على أن الأصول الثابتة ممولة بالأموال الدائمة، ويتم حساب هذه النسبة وفق الصيغة التالية[2]:

- نسبة التمويل الدائم = $\frac{\text{الأموال الدائمة}}{\text{الأصول الثابتة الصافية}} \times 100$

[1] مبارك لسلوس، مرجع سابق، ص44.

[2] نفس المرجع الأنف الذكر، ص45.

2-3-3- نسبة التمويل الخاص:

تقيس هذه النسبة مدى تغطية المؤسسة لأصولها الثابتة الصافية بأموالها الخاصة، أي مدى قدرة أموال المساهمين وما يلحق بها على تغطية الأصول الثابتة، فكلما كانت هذه النسبة أكبر من الواحد كلما دل ذلك على أن المؤسسة استطاعت تمويل أصولها الثابتة بواسطة أموالها الخاصة، وهذه الوضعية تسمح للمؤسسة بالحصول على قروض إضافية بسهولة كلما أرادت ذلك، والعكس صحيح.

ويتم حساب هذه النسبة وفق الصيغة التالية[1]:

- نسبة التمويل الخاص = $\frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{الأصول الثابتة الصافية}} \times 100$

2-4- نسب المردودية:

تعكس نسب المردودية نتائج النسب السابقة، حيث تعبر عن محصلة نتائج السياسات والقرارات التي اتخذتها إدارة المؤسسة فيما يتعلق بالأداء المالي وغيره، ومن أبرز نسب المردودية يمكن ذكر ما يلي:

2-4-1- نسبة مردودية الأموال الخاصة:

"تمثل هذه النسبة المردودية المالية للمؤسسة وبعبارة أخرى هي النتيجة المتحصل عليها من استخدام أموال المساهمين، فنتيجة هذه النسبة تمثل ما تقدمه الوحدة الواحدة المستثمر من أموال المساهمين من ربح صافي، وتعبر هذه النسبة أهم النسب المالية لأن الهدف من التسيير المالي هو تعظيم الربح وحقوق المساهمين، وكلما كانت هذه النسبة مرتفعة زادت أهمية وجاذبية أسهم المؤسسة"، وهي تحسب كما يلي[2]:

- نسبة مردودية الأموال الخاصة = $\frac{\text{نتيجة السنة المالية}}{\text{الأموال الخاصة}} \times 100$

حيث أن ارتفاع هذه النسبة قياسا بمؤشر المقارنة دليل على تحسن ربحية الدينار الواحد من المبيعات، ومبرر لتأكيد قوة المؤسسة من ناحية الأداء والذي هو انعكاس لكل سياساتها وقراراتها المالية وحتى تلك المرتبطة بالإنتاج أو التسويق أو التسعير أو غيرها، في حين يكون انخفاضها مبررا لتأكيد حالة الضعف.

---

[1] نفس المرجع الأنف الذكر، ص45.

[2] Bernard COLAASE, «La rentabilité de l'entreprise ; analyse ; Prévision et contrôle», 3éme édition, DUNOD, Paris ; 1982, p21.

2-4-2- نسبة المردودية الاقتصادية:

" تهتم المردودية الاقتصادية بالنشاط الرئيسي للمؤسسة وتستبعد النشاطات الثانوية وذات الطابع الاستثنائي، حيث تحمل مكوناتها عناصر دورة الاستغلال ممثلة بنتيجة الاستغلال مثلا، في جدول حسابات النتائج والأصول الاقتصادية (أو مجموع الأصول) في الميزانية"[1].

وتسمى المردودية الاقتصادية أحيانا "بمردودية الاستعمالات أو مردودية الاستغلال، حيث تعبر عن قدرات نشاط الاستغلال للمؤسسة، خلال فترة معينة، غالبا ما تكون السنة المالية الواحدة"[2].

ويمكن أن تقاس بعدة نسب، منها مثلا:

- نسبة المردودية الاقتصادية e_1 [3] $= \frac{\text{الفائض الخام للاستغلال}}{\text{مجموع الأصول الصافية}} \times 100$

حيث تعبر هذه النسبة عن قدرات نشاط الإنتاج والبيع، على خلق الأرباح قبل تأثير العمليات المالية ومخصصات الاهتلاك والعمليات الاستثنائية (خارج الاستغلال) والضريبة على الأرباح.

- نسبة المردودية الاقتصادية e_2 [4] $= \frac{\text{نتيجة السنة المالية+التكاليف المالية}}{\text{مجموع الأصول الصافية}} \times 100$

وتعبر المردودية الاقتصادية، في هذه الحالة، عن قدرات نشاط المؤسسة على خلق الأرباح، بمعزل عن تأثير العمليات المالية.

- نسبة المردودية الاقتصادية e_3 [5] $= \frac{\text{نتيجة السنة المالية}}{\text{مجموع الأصول الصافية}} \times 100$

أما هذه النسبة، فتقيس المردودية الاقتصادية للمؤسسة، بعد تأثير كل العمليات، وتسمح بمعرفة مدى قدرة كل وحدة نقدية مستعملة في شكل أصول صافية على خلق الأرباح الصافية.

2-4-3- العلاقة بين المردودية المالية والمردودية الاقتصادية:

من خلال المثال التالي سنقوم بتحليل أثر الرفع المالي لنقف على كيفية تأثير كل من المردودية الاقتصادية ودرجة المديونية الكلية (أو الاقتراض الكلي) على المردودية المالية للمؤسسة والاقتصادية، خلال فترة زمنية معينة (السنة المالية الواحدة).

ويتلخص هدا التحليل فيما يلي[6]:

---

(1) G. DEPALLENS : « Gestion financière de l'entreprise », Sirey, Paris, 1980, p255.
(2) P.A. DUFIGOUR, A. GAZENGEL : « introduction à la finance de l'entreprise », DUNOD, Paris, 1983, p25.
(3) P. CONSO : « la gestion financière de l'entreprise » ; 7éme édition ; DALLOZE ; Paris ; 1992 ; p513.
(4) Bernard Colasse : « gestion financière de l'entreprise » ; P.U.F ; Paris ; 1992 ; p51.
(5) J. BARREAU ; J. DELAHAYE : « Gestion financière » ; 7éme édition ; DUNOD ; Paris ; 1998 ; p102.
(6) S. GRIFFITHS : « Gestion financière » ; éditions CHIHAB ; Alger ; 1996 ; p83.

لتكن:

K: الأموال الخاصة.

D: مجموع الديون (الطويلة والمتوسطة والقصيرة الأجل).

I: معدل الفائدة (أو المعدل المتوسط المرجح لتكلفة الديون D).

بحيث: $I = \frac{FF}{D}$

FF: المصاريف (أو التكاليف) المالية، (المترتبة عن كل القروض).

ولتكن:

R: نتيجة السنة المالية (بعد اقتطاع الضريبة على الأرباح وقبل توزيع R)

A.T: مجموع الأصول الصافية.

ولتكن:

e_2 : المردودية الاقتصادية (محسوبية بعد اقتطاع الضريبة على الأرباح ولكن قبل المصاريف المالية FF).

بحيث: $e_2 = \frac{(R+FF)}{A.T}$

بالتالي نلاحظ أن المردودية الاقتصادية (e_2) في هذا النموذج تقاس انطلاقا من نتيجة السنة المالية (R)، ولكن بإضافة المصاريف المالية (FF) إلى هذه الأخيرة، باعتبار أن المردودية الاقتصادية تقاس مبدئيا، وفي أغلب الحالات قبل تأثير العمليات كل من المردودية الاقتصادية (e_2) والمديونية في آن واحد وبمعزل عن تأثير العوامل الأخرى (مخصصات الاهتلاك، الضريبة على الأرباح ...) على المردودية المالية (F) للمؤسسة الاقتصادية.

فإذا كانت:

F: المردودية المالية بحيث:

$$F = \frac{R}{K}$$

فإن هذه العلاقة يمكن أن تكتب على النحو التالي:

$$F = \frac{(R + FF) - FF}{K} = \frac{(R + FF) - ID}{K}$$

$$F = \frac{\left[\frac{R + FF}{AT}\right] \times AT - ID}{K}$$

وبما أن:

e_2: المردودية الاقتصادية حسب هذا النموذج، ما يلي: $e_2 = \frac{R+FF}{AT}$

علما أن: $AT = K + D$

إذن "F" يمكن كتابتها على النحو التالي:

$$F = \frac{(e_2 \times A.T) - ID}{K} = \frac{[e_2 \times (K + D)] - ID}{K} = \frac{(e_2 \times K)}{K} + \left[\frac{(e_2 \times D) - ID}{K}\right]$$

$$F = e_2 + (e_2 - 1) \times (\frac{D}{K})$$

من المثال السابق يتضح لنا جليا أن للمردودية المالية للمؤسسة الاقتصادية ارتباطا وثيقا بمردوديتها الاقتصادية وبمديونيتها الكلية في آن واحد، بحيث:

- إذا كانت نسبة المردودية الاقتصادية (e_2) موجبة، فإن نسبة المردودية المالية (F) تتحدد بالدرجة الأولى تبعا لإشارة المقدار: ($e_2 - I$) بحيث:

حيث يكون ($e_2 - I$) موجبا، أي في حالة ما يكون إذا كانت المردودية الاقتصادية (e_2) أكبر من معدل الفائدة (I) فإن نسبة المردودية المالية (F) تزداد كلما زادت نسبة المديونية الكلية (D/K) وبالتالي يكون أثر الرفع المالي إيجابيا(*)، (أي أثر الاقتراض إيجابيا).

وحيث يكون ($e_2 - I$) سالبا، أي في حالة ما إذا كانت المردودية الاقتصادية (e_2) أصغر من معدل الفائدة (I) فإن نسبة المردودية الملية (F) تنخفض كلما زادت نسبة المديونية الكلية (D/K) ويكون بالتالي أثر الرفع المالي سالبا(*)، (أي أثر الاقتراض سالبا).

- أما في حالة ما إذا كانت نسبة المردودية الاقتصادية (e_2) سالبة فإن نسبة المردودية المالية (F) لا يمكن لها أن تكون إلا سالبة أيضا، (وذلك بغض النظر عن مستوى المديونية الكلية).

(*) يمكن للمؤسسة أن تقترض أكثر لكي ترفع مستوى المديونية المالية أكثر.

(*) كلما اقترضت المؤسسة أكثر يؤدي ذلك إلى تراجع مستوى المردودية المالية.

خلاصة الفصل الأول

يعتبر التحليل المالي عملية استخلاص المعلومات من البيانات المحاسبية و المالية المتوفرة من أجل الكشف عن الوضعية المالية للمؤسسة واتخاذ القرارات السليمة لتحسين الأداء المالي (وغيره) في المستقبل، ومن خصائص التحليل المالي أنه عملية مستمرة ويشمل كافة الأنشطة والمستويات الإدارية في الواقع وأنواعه عديدة تبعا لعدة معايير، كما تستفيد من مخرجاته عدة أطراف، أولها المؤسسة نفسها، ثم ملاكها ودائنونها، بالإضافة إلى متعاملين آخرين مثل البنوك وشركات التأمين وغير ذلك.

ويتطلب التحليل المالي المرور على مراحل متتالية وجمع المعلومات الضرورية له إلى استخدام أدوات التحليل المناسبة وتفسير النتائج التي يتوصل إليها ثم الخروج بحكم حول الوضعية المالية للمؤسسة، وذلك بهدف تحقيق أهداف معينة أبرزها تحديد نسبة نجاح ومدى فعالية المؤسسة في تحقيق أهدافها ومساعدتها في اتخاذ القرارات المالية (وغيرها) المناسبة بأقل التكاليف الممكنة.

ومن أهم أدوات التحليل المالي (من منظور السيولة والاستحقاق) نجد أولا القوائم المالية المتمثلة أساسا في الميزانيات المالية وجداول حسابات النتائج وغير ذلك، بالإضافة إلى مؤشرات التوازن المالي (كرأس المال العامل الصافي واحتياجات رأس المال العامل والخزينة) ثم النسب المالية (مثل نسب السيولة والنشاط والتمويل والمردودية) وهي كثيرة وتختلف الحاجة إليها باختلاف أغراض المحلل وأهدافه.

الفصل الثاني:

علاقة التحليل المالي باتخاذ القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية

تمهيد

المبحث الأول: مفهوم القرارات المالية

المطلب الأول: تعريف القرارات وأنواعها

المطلب الثاني: تعريف القرارات المالية وأنواعها

المطلب الثالث: مراحل اتخاذ القرارات المالية وأهدافها

المبحث الثاني: القرارات المالية المترتبة عن التحليل المالي

المطلب الأول: في حالة التحليل المالي بواسطة مؤشرات التوازن المالي

المطلب الثاني: في حالة التحليل المالي بواسطة النسب المالية

المطلب الثالث: في حالة التحليل المالي بواسطة أدوات أخرى

خلاصة الفصل الثاني

تمهيد:

ازدادت أهمية التحليل المالي في ظل توسع وتشابك أنشطة المؤسسة الاقتصادية إذ أصبح أهم الوسائل التي يستعان بها في اتخاذ القرارات المالية وغيرها، وقد ازدادت هذه الأهمية بتزايد التعقيد الذي يصاحب عملية صناعة القرارات الإدارية في مجالات التشغيل والاستثمار وغيرها، فلم يعد يعتمد على الخبرات الذاتية للمسير وحدها، ولم تعد الأرقام المطلقة وحدها قادرة على تقديم العون بدون الاستناد خصوصا على نتائج التحليل المالي وتوقعاته.

ومن أجل الكشف عن الدور الذي يؤديه التحليل المالي في اتخاذ القرارات المالية (وغيرها) في المؤسسة الاقتصادية، سنتناول بالدراسة في هذا الفصل، المحورين الرئيسيين التاليين:

- مفهوم اتخاذ القرارات بشكل عام، (بما فيها القرارات المالية وغيرها)؛
- ثم القرارات المالية المترتبة عن مخرجات التحليل المالي؛

المبحث الأول: مفهوم القرارات المالية

من أجل توضيح مفهوم القرارات المالية سنتطرق أولا في هذا المبحث إلى تعريف القرارات بشكل عام بالإضافة إلى تعداد أنواعها الرئيسية، حيث سنرى أن القرارات المالية تعد من أهم هذه القرارات وهي من اختصاص الإدارة المالية بالدرجة الأولى في المؤسسة الاقتصادية، وبعد ذلك سننتقل إلى تعريف القرارات المالية تحديدا وتصنيفها حسب طبيعتها ثم سنقوم بشرح المراحل الأساسية التي تتطلبها عملية اتخاذ هذه القرارات وكذا أبرز أهدافها.

المطلب الأول: تعريف القرار وأنواعه:

لقد قدمت للقرار عدة تعاريف كما أنه يصنف إلى عدة أنواع، وذلك ما هو موضح فيما يلي:

1- تعريف القرار:

يعرف القرار بأنه عبارة عن "اختيار بين بديلين أو أكثر"[1].

كما يعرف أيضا بأنه: "الاختيار المدرك بين البدائل المتاحة في موقف معين أو هو عملية المفاضلة بين حلول بديلة لمواجهة مشكلة معينة واختيار الحل الأمثل من بينها"[2].

ومن خلال تعريف القرار يمكن أن نعرف عملية اتخاذ القرار كما يلي:

"هي عملية تنتهي إلى تفضيل بديل أو حل مناسب من بين عدد من البدائل المتاحة"[3]، أو أنها: "مجموعة الخطوات التي يقوم بها متخذ القرار من أجل الوصول إلى الهدف الذي يسعى من أجله"[4].

2- أنواع القرار:

تختلف أنواع القرار باختلاف معايير التصنيف المعتمدة، وذلك على النحو التالي[5]:

---

(1) حسين حريم، "**مبادئ الإدارة الحديثة (النظريات – العمليات الإدارية – ووظائف المنظمة)**"، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص87.

(2) خليل محمد العزاوي، "**إدارة اتخاذ القرار الإداري**"، الطبعة الأولى، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص21.

(3) محمد عبد الفتاح ياغي، "**مبادئ الإدارة العامة**"، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص85.

(4) مؤيد الفضل، "**الأساليب الكمية في الإدارة**"، الطبعة العربية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص26.

(5) لجي مصطفى عليان، "**أسس الإدارة المعاصرة**"، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص ص 79، 82.

2-1- القرارات الفردية والقرارات الجماعية:

وهي تشمل:

2-1-1- القرارات الفردية:

هي تلك القرارات التي يتخذها المدير مثلا على أسس فردية بحته دون أي تشاور أو مشاركة في العاملين في المؤسسة.

2-1-2- القرارات الجماعية:

وهي تلك القرارات التي يتخذها المدير بعد أن يقوم بالتشاور مع زملائه الإداريين ومشاركتهم في اتخاذها وصناعتها، وتعبر هذه القرارات عن أسلوب المشاركة الجماعية في الإدارة، وللقرارات في هذه الحالة ايجابية كثيرة مقارنة بنمط القرارات الفردية.

2-2- القرارات التنظيمية القرارات الشخصية:

وهي كما يلي:

2-2-1- القرارات التنظيمية:

هي القرارات التي يتخذها المدراء في إصدار أوامرهم الرسمية لمرؤوسيهم وتتعلق عادة بالأمور التي تسير العمل.

2-2-2- القرارات الشخصية:

هي القرارات التي لها علاقة بالمدير كفرد (شخص) وليس كعضو في المؤسسة ومن أمثلتها قرار المدير أخد إجازة أو عطلة أو الاستقالة من العمل.

2-3- القرارات الروتينية والقرارات غير الروتينية:

وهي تعني ما يلي:

2-3-1- القرارات الروتينية:

إن هذه القرارات تعالج القضايا ومسائل يومية متكررة كالإجازات والشكاوي والتعيين وتوزيع العمل وغيرها وعادة تتخذ وفق قواعد وإجراءات وسياسات مرسومة مسبقا.

2-3-2- القرارات غير الروتينية:

أما هذه فتعالج قضايا ومشكلات لا تحدث يوميا وإنما على نحو طارئ وهي عادة مفاجئة وناتجة عن مشكلة ليست عادية، ولذلك تستدعي الوقت الكافي لجمع البيانات والمعلومات وتحليلها، كما تتطلب إتباع طرق تفكير جديدة ومبتكرة لحلها ومن أمثلتها حدوث اضطراب مفاجئ عن العمل.

2-4- القرارات على أساس الوظائف الرئيسية:

وتتمثل أساسا في:

2-4-1- قرارا وظيفة الإنتاج:

هي قرارات تتعلق بالإنتاج (حجم الإنتاج، حجم المصنع، موقع المصنع....).

2-4-2- قرارات وظيفة التسويق:

وتتعلق بالمبيعات، (تحديد الأسواق، موقع مكاتب البيع، تغليف المنتجات...).

2-4-3- قرارات وظيفة التمويل:

هي قرارات مالية بالدرجة الأولى (تخصص التمويل، الهيكل المالي، شروط الائتمان، مقدار رأس المال العامل....).

2-4-4- قرارات وظيفة الموارد البشرية:

وتتعلق بالأفراد، (مصادر الحصول على القوى العاملة، أساليب اختيار العاملين وتدريبهم وتحليل العمل وتقييمه....).

2-5- القرارات وفق مدى توفر المعلومات:

وتتضمن ما يلي:

2-5-1- القرارات في حالة التأكد التام:

تفترض هذه الحالة أن لدى متخذ القرار معلومات تامة وكاملة عن النتائج الخاصة بالقرار وأن يكون متأكد من كل بديل من البدائل المتاحة.

2-5-2- القرارات في حالة المخاطرة:

تفترض هذه الحالة أن متخذ القرار يعلم احتمالات حدوث عدة نتائج، لكنه لا يعلم أي من هذه النتائج سوف تحدث، وبذلك في وضع تسوده درجة معينة من المخاطرة في اتخاذ القرارات.

2-5-3- القرارات في حالة عدم التأكد:

أما هذه الحالة فتفرض أن متخذ القرار يعلم بكل النتائج المحتملة ولكنه لا يعلم باحتمالات حدوث كل من هذه النتائج، أي أنه سيكون في وضع يسوده عدم التأكد التام ويكون عادة من الصعب اتخاذ القرار الصائب في هذه الحالة.

2-6-القرارات المتعلقة بتحقيق الربح:

تشكل هذه القرارات في أغلبها ما يسمى بالقرارات المالية، وهي تتخذ خصوصا على مستوى الوظيفة المالية وأشهرها ما يلي:

- قرارات الاستثمار؛
- قرارات التمويل؛
- وقرارات أخرى متنوعة وكثيرة تخص على سبيل الذكر توزيع الأرباح، تسيير حالات الإفلاس أو الاندماج أو التصفية، وقرارات للتخطيط والرقابة المالية وغير ذلك؛

وبما أن هذه القرارات تتصل مباشرة بموضوع هذا البحث فإننا سنتوسع أكثر في شرحها لاحقا(*).

المطلب الثاني: تعريف القرارات المالية وأنواعها

بعد أن عرفنا القرارات بشكل عام واستعرضنا أنواعها، حيث رأينا أن القرارات لمالية تعتبر جزءا هاما منها، سنقوم فيما يلي بتركيز الدراسة على هذه الأخيرة وذلك بتعريفها وتصنيفها بشكل أوسع ودقيق قدر الإمكان.

1- تعريف القرارات المالية:

تعرف القرارات المالية بأنها: "اختيار البديل الأمثل من بين العديد من المواقف المالية والذي يترتب عليه زيادة القيمة السوقية للمؤسسة خلال فترة زمنية معينة، حيث يقوم المدير المالي بتحليل القوائم المالية والتقارير المالية والبحث عن المعلومات المحاسبية والمالية وتحليلها وتعديلها لتساعده في اتخاذ القرارات المالية"(1).

نلاحظ من خلال هذا التعريف أن القرارات المالية تتخذ من قبل المدير المالي أساسا، وهي تستند إلى النتائج المترتبة عن التحاليل المالية، والغرض منها هو ترشيد الأداء المالي ودفعة نحو أمثل مستوى مكن له لزيادة القيمة السوقية للمؤسسة وتعظيمها قدر الإمكان.

(*) أنظر المطلب الثاني من هذا المبحث (في العنوان الفرعي: 2- أنواع القرارات المالية).

(1) عبد الغفار حنفي، "**أساسيات التمويل والإدارة المالية**"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص207.

2- أنواع القرارات المالية:

من أهم القرارات المالية نجد على التوالي ما يلي:

2-1- قرار التمويل:

يعتبر قرار التمويل من أهم القرارات في المؤسسة حيث يعرف كعملية "البحث عن الأموال واختيارها مهما كان مصدرها (داخلية أم خارجية) تقوم بها أطراف مختلفة وتشغلها بوسائل وطرق مختلفة (استثمار، استغلال) من أجل تحقيق أهداف مختلفة تحت طائلة مجموعة من القيود" [1].

ويمكن تصنيف قرارات التمويل تبعا لمصادر التمويل الممكنة كما يلي[2]:

2-1-1- قرارات التمويل بواسطة الموارد طويلة الأجل:

وهي تلك المصادر التي تكون مدتها أكثر من سنة وتستخدم في الاستثمارات طويلة الأجل، ولتلبية الاحتياجات الدائمة لبعض الأصول المتداولة وتقسم إلى نوعين هما: مصادر التمويل الخارجية ومصادر التمويل الداخلية.

2-1-2- قرارات التمويل بواسطة الموارد قصيرة الأجل:

وهي ذلك النوع من التمويل الذي يستخدم في العمليات الجارية، أو لتغطية الاحتياجات المالية الموسمية وقصيرة الأجل الخاصة بتنفيذ الأنشطة الجارية وتكون فترة التمويل عادة أقل من سنة.

2-2- قرار الاستثمار:

هو القرار الذي "يهدف إلى تحديد مبلغ الأموال التي تستثمر، وكذا اختيار نوع الأصول التي تكون موضوع هذه الاستثمارات، وقد يترتب عن قرار الاستثمار أخطاء بسبب أن الآثار والنتائج المستقبلية للمشاريع الاستثمارية لا تكون معروفة بدقة"[3].

وتنقسم قرارات الاستثمار إلى[4]:

---

[1] عبد العزيز ميلودي: "**نموذج قياسي، مقارنة لمحددات اتخاذ قرار التمويل بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتورة في العلوم الاقتصادية، تخصص الاقتصاد الكمي، جامعة الجزائر 03، الجزائر، (سنة النشر غير محددة)، ص34

[2] دريد كمال آل شبيب، "**مبادئ الإدارة المالية**"، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص101.

[3] نفس المرجع الآنف الذكر، ص121.

[4] حمزة محمود الزبيدي: "**الإدارة المالية المتقدمة**"، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص ص 70- 71.

2-2-1- القرارات الاستثمارية قصيرة الأجل:

تدور هذه المجموعة من القرارات حول الاستثمار في الموجودات المتداولة والتي تشكل جزءا مهما من حركة الاستثمار الداخلي في المؤسسات، بل أن الجزء الأكبر من مسؤوليات الإدارة المالية سوف ينحصر في تحديد حجم الاستثمار في الموجودات المتداولة وفقراتها الرئيسية مثل النقد والاستثمارات المؤقتة والذمم المدينة والمخزون السلعي لارتباط هذا الجزء بحركة الدورة التشغيلية وبقدرة المؤسسة في تحقيق وتعظيم عوائدها وفي تحديد وضمان السيولة المطلوبة.

2-2-2- القرارات الاستثمارية طويلة الأجل:

تهتم هذه المجموعة من القرارات بالإنفاق الاستثماري الطويل الأجل والمتمثل بالاستثمار في الموجودات الثابتة، كما يعرف عن هذا النوع من القرارات بأنه يعتبر من أخطر وأصعب القرارات المالية لكونه يرتبط بنوع من الاستثمار يتصف بكبر المبالغ التي يحتويها ويضمن عوائد سنوية لفترات طويلة في المستقبل.

2-3- قرارات توزيع الأرباح:

يقصد بتوزيع الأرباح "مجموعة الأدلة المرشدة للإدارة المالية عند اتخاذ قرارات توزيع الأرباح وكيفية قيام المؤسسة بوضع سياستها بما يتلاءم مع أهدافها، وهي تلك الدفعات النقدية من توزيعات الملكية لحملة الأسهم من الأرباح الحالية وفقا لربحية المؤسسة أو المتراكمة عن سنوات سابقة وفقا لسيولتها" [1].

وتنقسم قرارات توزيع الأرباح إلى ثلاث أنواع رئيسية هي[2]:

2-3-1- قرارات توزيع الأرباح الثابتة:

في هذه الحالة فإن المؤسسة تحافظ على نسبة ثابتة من الأرباح الموزعة سنويا.

2-3-2- قرارات التوزيعات الثابت:

أما في هذه الحالة فإن المؤسسة توزع مبلغا محددا وثابتا لكل سهم من سنة إلى أخرى ويمكن لمبلغ التوزيعات أن يزيد أو يقل فقط إذا اقتنعت المؤسسة بأنه لا يمكن المحافظة على المستوى الحالي للتوزيعات في ظل التوقعات القائمة.

2-3-3- قرارات توزيع الأرباح منخفضة القيمة:

وتهدف هذه القرارات إلى خلق الانطباع لدى المستثمر بأن التوزيعات ليست متكررة أو منتظمة، غير أن هذا الهدف ربما يكون من الصعب تحقيقه إذا توقع المستثمر دفع التوزيعات بصورة منتظمة.

---

[1] عدنان تايه النعيمي، أرشد فؤاد التميمي، مرجع سابق، ص368.

[2] فايز تميمي، "**مبادئ الإدارة المالية**"، الطبعة الثالثة، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص265.

2-4- قرارات الإفلاس والتصفية:

عندما تجد المؤسسة نفسها في أضعف الأوضاع الممكنة مع عدم القدرة على المنافسة وفي صناعة ذات عملاء قليلون ومستقبل غير مبشر فإنها قد تلجئ إلى اتخاذ القرارات التالية [1]:

2-4-1- قرار الإفلاس:

يتضمن الإفلاس التوقف عن إدارة المؤسسة والتنازل في ذلك إلى المحاكم لتسديد المستحقات والوفاء بالالتزامات الخاصة بالمؤسسة للغير.

2-4-2- قرار التصفية:

التصفية هي الإنهاء الفعلي لحياة المؤسسة والتنازل عن كل موجوداتها الحقيقية، والميزة التي تنفرد بها التصفية بالمقارنة بالإفلاس هي أن مجلس الإدارة وكذلك الممثلين لأصحاب رأس المال يقومون باتخاذ القرارات بدلا من قيام المحكمة بذلك.

2-5-قرارات الاندماج:

ويتم تنفيذ هذه القرارات "باندماج مؤسستين (أو أكثر) معا لتكوين مؤسسة جديدة، بينما تختفي الصفة القانونية للمؤسستين أو المؤسسات السابقة"[2].

وللاندماج عدة أغراض، أهمها ما يلي [3]:

- تحسين الكفاءة الإدارية؛
- تخفيض الأعباء الإضافية؛
- تعظيم الحصة السوقية؛
- تحقيق مزايا الإنتاج الكبير؛
- تحقيق وفورات ضريبية؛
- التأثير على السعر السوقي للسهم (بالارتفاع)، ...، الخ؛

---

[1] محمد عطية مطر، "**تظرية المحاسبة وإقتصاد المعلومات**"، دار حنين للنشر، عمان، 1996، ص315.

[2] أحمد القنطامين، "**الإدارة الإستراتيجية، مفاهيم وحالات تطبيقية**"، الطبعة الأولى، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2002، ص108.

[3] محمد عطية مطر، مرجع سابقن ص315.

2-6-قرارات التخطيط والرقابة المالية:

ويكون ذلك وفق ما يلي[1]:

2-6-1- قرار التخطيط المالي:

يركز قرار التخطيط المالي أساسا على كيفية الحصول على الأموال من مصادرها المختلفة وكيفية استثمارها وإنفاقها بحيث يتم الحصول على أكبر فائدة من وراء ذلك.

كما أن قرار التخطيط المالي يلعب دورا كبيرا في مجالات متعددة أخرى، منها:

- التخطيط للأرباح وكيفية توزيعها؛
- التخطيط للتنازل عن الاستثمارات عند الضرورة؛
- التخطيط لتسديد الالتزامات، ...، الخ؛

2-6-2- قرار الرقابة المالية:

إن التخطيط عملية تسبق الرقابة، والرقابة عملية ضرورية لمتابعة تنفيذ الخطط وبالتالي لا يحقق التخطيط المالي أهدافه ما لم يكن قد اقترن بنظام رقابي فعال، ومن هنا أتت دواعي استعمال الرقابة المالية وأصبحت من الوظائف الرئيسية للمدير المالي.

ويقصد بالرقابة المالية تقييم القرارات التي أخذت بشأن التخطيط المالي بعد تحديد المعايير التي يمكن استخدامها لمقارنة ما أنجز فعلا بما هو مخطط له، أي اكتشاف الانحراف وتصحيحه ومتابعة هذا التصحيح بمعنى أن الرقابة لكي تكون فعالة يجب أن تتوفر لها عناصر أهمها:

- وجود خطة؛
- وجود معايير للمقارنة بواسطتها مع الإنجاز؛
- اكتشاف السبب الحقيق للانحراف (بين الخطة والإنجاز)؛
- اتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيح الانحراف؛
- متابعة تنفيذ الإجراء اللازم للتصحيح وتقرير مدى فعاليته؛

[1] زياد سليم رمضان، "**أساسيات الإدارة المالية**"، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، 1996، ص239.

المطلب الثالث: مراحل اتخاذ القرارات المالية وأهدافها:

تمر عملية اتخاذ القرارات المالية بالعديد من المراحل المتتالية وهي ترمي إلى تحقيق أهداف محددة، وذلك كما هو موضح فيما يلي:

1- مراحل اتخاذ القرارات المالية:

يمكن تلخيص المراحل الرئيسية لعملية اتخاذ القرارات المالية، على النحو التالي[1]:

1-1- الوعي بالمشكلة:

تبدأ عملية صنع القرار المالي من منطلق إحساس المدير المالي وانتباهه إلى أن هناك مشكلة أو حاجة إلى اتخاذ القرار، ومن ثم ينبغي عليه أن يسعى إلى التعرف عليها وتحديدها، ويهمل كثير من القادة هذه الخطوة لسبب أو لآخر، وربما يكون السبب الشائع هو الخوف اللاشعوري من التعرف على المشاكل والوعي بها، لأن الوعي يعني ضرورة المواجهة، مما يضاعف من أعبائهم التي لا يريدون تحملها دون إدراك، وذلك قد يؤدي إلى تفاقم المشكلة وتعقدها ومضاعفة الجهد في حلها، لذا يتعين على القائد أن يدرك أن الوعي بالمشكلة ومواجهتها هو السبيل الأفضل له وللمؤسسة.

ويتحقق الوعي بالمشكلة من خلال بعض الأعراض أو المؤشرات أو البوادر التي تنم عن وجود مشكلة لافتة للنظر، وقد تكون هذه المؤشرات تقليدية أو روتينية، معدة مسبقا لتحذير صاحب سلطة اتخاذ القرار بوجود المشكلة مثل التقارير الإدارية حول معدلات الغياب والتأخير أو الإصابات أو الاستقالات، وكذلك معدلات الأداء والتقدم في تنفيذ الخطط وشكاوي العاملين والمتعاملين مع المؤسسة، وغير ذلك من المؤشرات.

1-2- تشخيص وتحديد المشكلة:

أي دراسة كافة المعلومات المتصلة بالمشكلة بكل دقة للتوصل إلى تحديد واضح ودقيق لها، وذلك بوضع أكثر من تعريف وتشخيص لتلك المشكلة والتمييز بين الأعراض والمشاكل، والأسباب والنتائج، ومراجعة النفس أكثر من مرة للتأكد من الحقيقة وتشخيصها، إذ أن نصف الحل وفعاليته يكمن في سلامة التشخيص ودقة المعلومات بغض النظر عن أسلوب ولغة عرضها، فمن المؤكد أن عملية اتخاذ القرار تتصل بأوضاع حدثت في الماضي، وانصرفت نتائجها إلى الحاضر في صورة مشكلة تتطلب مواجهة موقف معين في المستقبل من خلال تشخيصها وتحديدها.

---

[1] سامي جمال الدين: "**الإدارة والتنظيم الإداري**"، مؤسسة حورس الدولية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2004، ص ص 258، 261.

1-3- تحليل المشكلة:

بعد التعرف على أسباب المشكلة يتعين تعريفها وتحدد طبيعتها قبل الاهتمام بحلها، وذلك بحصر العوامل المحيطة بها والمتغيرات المتصلة بها والقوى المؤثرة فيها، وذلك من خلال استغلال المعلومات الدقيقة عنها وتصنيف هذه المعلومات وتحليلها تمهيدا للتعمق والتركيز في التفكير أكثر بشأنها، ولا يجوز للقائد في هذه المرحلة أن يعتمد كليا على خبراته الشخصية، وذلك لضعف الذاكرة نسبيا، وإلحاح الحاجة إلى الاستعانة بمعلومات وخبرة الآخرين.

1-4- تحديد الحلول البديلة للمشكلة:

من النادر أن يكون للمشكلة حل وحيد دون غيره، ومن شأن تحليل كل سبب للمشكلة أن تتعدد البدائل ذات العلاقة بها، وبالتالي يتعين حصر البدائل المتاحة الممكنة والاستعانة في ذلك بأساليب بحوث العمليات والطرق الإحصائية المتطورة وإجراء عمليات الإضافة والاستبعاد والتعديل، بحيث ننتهي إلى تحديد كافة البدائل الممكنة تحديدا دقيقا، ومن ثم تقييم كل منها وتعريفها على حدة، وخاصة من حيث النتائج المرتبطة بها سلبا وإيجابا، في ضوء المعلومات المتصلة بالآثار المستقبلية لكل بديل، وذلك من أجل اختيار الأنسب لاحقا.

1-5-تقييم البدائل واختيار الأنسب منها:

يعقب تحديد البدائل مرحلة تقييمها لاختيار الأفضل أو الأمثل منها وهو البديل المناسب للموقف الذي يعالجه القائد، وذلك بتحديد معايير التقييم، المادية منه وغير المادية أو لا، ثم يلي ذلك اختبار كل بديل من حيث مزاياه وعيوبه والأغراض التي يخدمها والتكاليف التي يتطلبها والنتائج المترتبة على اختياره واحتمالات نجاحه، وكل ذلك بالمقارنة مع البدائل الأخرى، بحيث يتم استبعاد البدائل التي لا تقابل الحد الأدنى المطلوب بحسب المعايير المقررة، ثم وضع التقدير النهائي للبدائل الباقية كل على حدة، للمساعدة على المقارنة والاختيار بينها، وبالتالي التوصل إلى أفضل هذه البدائل أو أنسبها أو أحسنها في ظل ظروف محددة وخلال فترة زمنية معينة.

1-6-تنفيذ القرار وتحليل نتائج التنفيذ:

بعد اختيار البديل المناسب من المفترض وضع خطة لتنفيذ القرار على خطوات، وتجربته في مجال معين قبل تعميمه في المؤسسة، وقد يكون الأمر سهلا في كثير من الأحوال، وخاصة عندما لا يتعلق بمسائل سلوكية أو فنية كشراء آلات أو معدات مثلا، أما في مشكلات أخرى مثل إعادة توزيع اختصاصات العمل أو تغيير معاييره أو لحل نزاع في المؤسسة أو مواجهة صراع فيها، فإن الأمر يختلف كثيرا، ولذلك يلزم وضع برنامج يوضح خطوات التنفيذ.

2- أهداف اتخاذ القرارات المالية:

ترمي عملية اتخاذ القرارات المالية إلى تحقيق عدة أهداف، من أهمها ما يلي[1]:

2-1- هدف تعظيم الأرباح:

في اقتصاد السوق ينظر إلى هدف تعظيم الأرباح بأنه الهدف الذي تسعى إلى تحقيقه كل المؤسسات الاقتصادية وذلك لأن هذا الهدف يركز على الاستخدام الأمثل والكفء للموارد (المواد الأولية الخام، الموجودات، التكنولوجيا، الطاقة، المعلومات، ... الخ)، فضلا عن الأسباب الآتية:

* تعتبر الأرباح ضرورية لمواجهة المخاطر التي قد تتعرض لها المؤسسة وحتى تستمر في ممارسة نشاطها وتحقيق نموها؛
* إن الأرباح ضرورية لمكافأة ملاك المؤسسة وحتى مستخدميها؛
* إن الأرباح ضرورية للحصول على رأس المال اللازم في أحسن الظروف الممكنة؛
* تقيس الأرباح المجهودات التي بدلت في تحقيقها وتزيد من القيمة السوقية للمؤسسة؛

2-2- هدف تعظيم ثروة المالكين:

بالرغم من قناعة عدد من رجال الأعمال وأصحاب رؤوس الأموال بهدف تعظيم الأرباح إلا أنه تعرض لعدد من الانتقادات من قبل العديد من المنظرين في العلوم المالية وبالتالي عرض بدلا منه هدف تعظيم ثروة المساهمين والذي يعتبر تحقيق الأرباح المعقولة جزءا منه.

[1] أسعد حميد العلي، "**الإدارة المالية، الأسس العلمية والتطبيقية**"، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص ص 20، 21.

المبحث الثاني: القرارات المالية المترتبة عن التحليل المالي في المؤسسة الاقتصادية:

للتحليل المالي دورا كبيرا في اتخاذ القرارات المالية الرامية أساسا إلى ضمان صحة الوضع المالي للمؤسسة والسماح لها بالاستمرارية والقدرة على تنفيذ استراتيجيتها وتحقيق أهدافها.

وبعد أن قمنا في المبحث السابق بتوضيح مفهوم القرارات المالية، سنحاول من خلال هذا المبحث الثاني أن نكشف عن العلاقة التي تربط التحليل المالي (من منظور السيولة والاستحقاق) بعملية اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية، بشكل عام، حيث سنركز الدراسة على أهم القرارات التي قد تترتب عن التحليل بواسطة مؤشرات التوازن المالي والتحليل بواسطة النسب المالية، ثم عن التحليل بواسطة أدوات أخرى، وذلك كما هو موضح فيما يلي:

المطلب الأول: في حالة التحليل المالي بواسطة مؤشرات التوازن المالي:

إن مؤشرات التوازن المالي والمتمثلة في رأس المال العامل (بأنواعه المختلفة) والاحتياجات من رأس المال العامل وكذا مؤشر الخزينة، تعتبر من أفضل أدوات التحليل المالي التي تسمح باتخاذ عدة قرارات مالية (وغيرها) في عدة مجالات، منها على سبيل الذكر وليس الحصر ما يلي[1]:

1- في مجال التوازن المالي:

يسمح التحليل المالي في هذا الإطار، بمعرفة درجة تغطية الأصول الثابتة (الصافية) بواسطة رؤوس الأموال الدائمة، وبالتالي اتخاذ القرارات والإجراءات التصحيحية اللازمة عند الضرورة لإعادة التوازن المالي والحفاظ عليه.

2- في مجال التمويلات الدائمة:

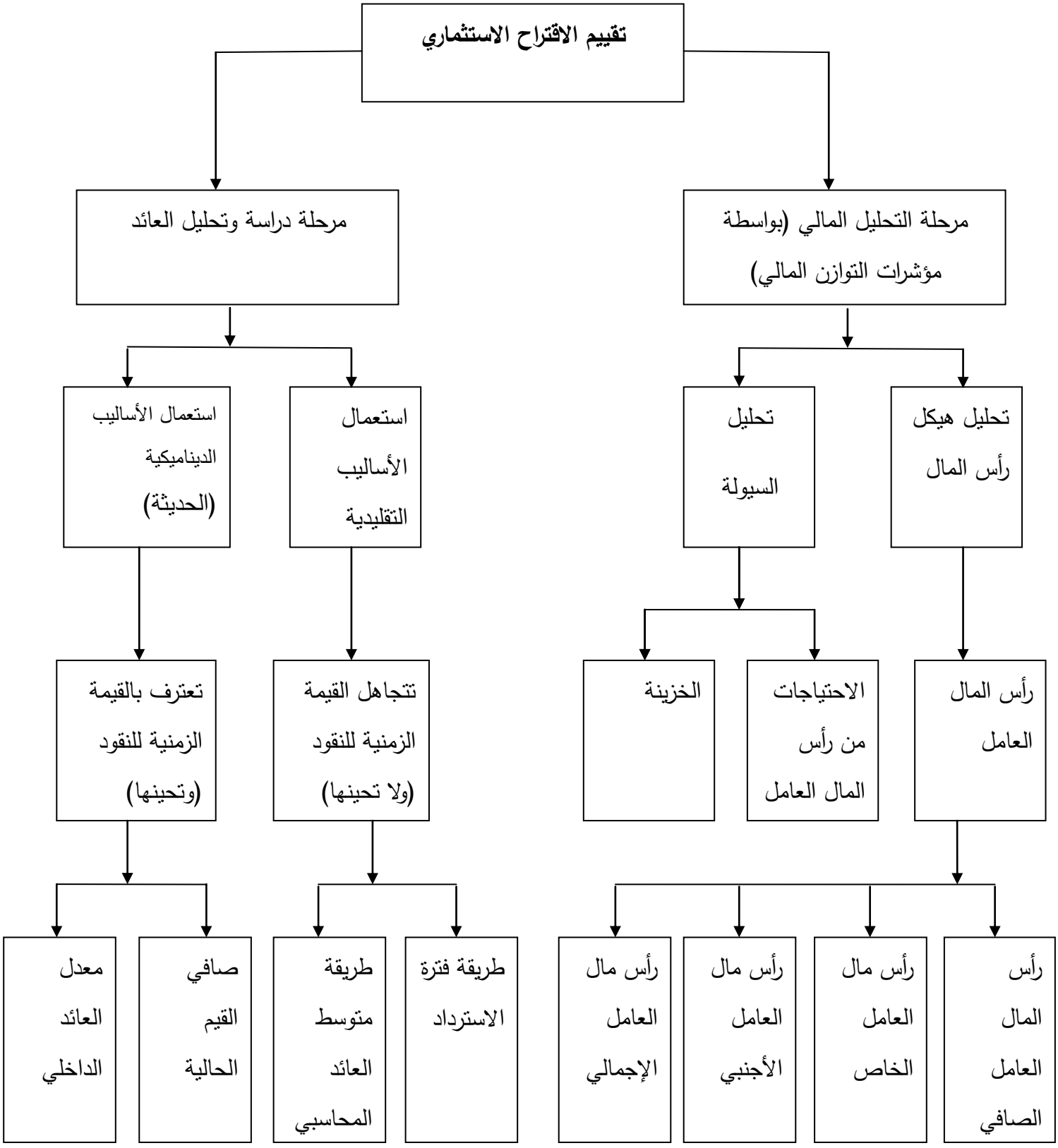
وتترتب عن هذا التحليل المالي عدة استنتاجات تخص مدى كفاية رؤوس الأموال الدائمة (الأموال الخاصة والخصوم غير الجارية) وبالتالي معرفة القرارات والإجراءات الكفيلة بتصحيح الاختلالات في الهيكل المالي.

3- في مجال الاستثمارات:

يساعد التحليل المالي في هذا المجال، على اتخاذ القرارات الأنسب لاختيار أفضل وأمثل المقترحات الاستثمارية، وذلك كما هو موضح في الشكل التالي:

[1] إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سابق، ص312.

الشكل رقم (01): مراحل تقييم المقترح الاستثماري.



المصدر: عبد الغفار حنفي، مرجع سابق، ص22.

نلاحظ أن التحليل المالي بواسطة مؤشرات التوازن المالي (وخاصة منها رأس المال العامل، الاحتياجات من رأس المال العامل والخزينة)، إذ تم تطبيقه إلى جانب دراسة وتحليل العائد يساهم بشكل فعال في تقييم الاقتراحات الاستثمارية المطروحة كخيارات أمام الإدارة المالية وغيرها، مما يؤدي إلى تفضيل الاستثمار الذي سيحقق أمثل عائد ممكن للمؤسسة.

4- في مجال السيولة:

كما أن التحليل المالي في هذه الحالة، يساهم في معرفة وضعية الخزينة ومدى قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزامات التسديد وغير ذلك.

المطلب الثاني: في حالة التحليل المالي بواسطة النسب المالية

إن التحليل المالي بواسطة النسب المالية يرمي أساسا إلى فهم البيانات الواردة في القوائم و التقارير المالية لتكوين قاعدة من المعلومات الضرورية لمساعدة متخذ القرار في القيام بمهامه التسييرية والإدارية وبالتالي تحقيق أهداف الأداء المالي (وغيره) في المؤسسة الاقتصادية.

ومن أبرز المجالات التي يساهم فيها التحليل المالي بالمساعدة في اتخاذ القرارات السليمة والصائبة، نذكر ما يلي[1]:

1- في مجال التمويل:

يكشف التحليل المالي بواسطة نسب التمويل عن تركيبة الهيكل المالي وبالتالي حاجيات التمويل على المدى الطويل والمتوسط وحتى القصير، مما يساعد في اختيار مصادر التمويل المناسبة ومعالجة اختلالات الهيكل المالي إن وجدت، كما يسمح هدا التحليل بتحديد مدى استقلالية المؤسسة على دائنيها من الناحية المالية ومدى قدرتها على الاستدانة عند الضرورة وغير ذلك.

2- في مجال النشاط:

ويلعب التحليل المالي بواسطة نسب النشاط أدوار هامة في تقييم نشاط المؤسسة عامة، وخاصة مدى فعاليتها في إدارة مبيعاتها وموجوداتها (دوران الأصول)، كما يساهم في الحكم على مدى فعالية

[1] عبد الغفار حنفي، " **الإدارة المالية، مدخل للاتخاذ القرارات** "، الجامعة الإسكندرية، 2007، ص ص 357.

سياساتها في مجال القروض التجارية وعلاقاتها بزبائنها وموردیها، مما يسمح بتصحيح الأخطاء وترشيد الأداء في الكثير من مجالات النشاط.

3- في مجال السيولة:

تقوم نسب السيولة بتقييم الطاقة أو القدرة المالية للمؤسسة ومدى كفايتها لمواجهة استحقاقات التسديد على المدى القصير، بحيث تلعب أدوارا هامة في تهيئة المناخ المناسب لاتخاذ القرارات اللازمة لتصحيح الأخطاء في هذا المجال وتفاديها عند الضرورة في المستقبل.

4- في مجال المردودية:

تساعد نسب المردودية عند استعمالها كأدوات في التحليل المالي على التوصل إلى عدة استنتاجات تعتبر كمحصلة لمختلف القرارات المالية (وغيرها) التي تتخذ من قبل المؤسسة في مستوياتها الإدارية المتعددة مثل الإدارة المالية، حيث أنها تكشف مثلا عن مدى قدرة النشاط الرئيسي (الاستغلال) على خلق الأرباح ومدى قدرة كل أنشطة المؤسسة، مجتمعة على مكافأة الملاك أو رؤوس الأموال الخاصة وغير ذلك، وبالتالي اتخاذ القرارات والإجراءات التصحيحية الضرورية لمعالجة الأخطاء وتقويم الأداء المالي وغيره وإذا استلزم الأمر ذلك.

5- في مجال الإنفاق الاستثماري:

يمكن كذلك أن تستخدم نتائج التحليل المالي في تقدير التدفق النقدي وتقوم عملية استخدام التدفق النقدي الإضافي في مجال الموازنة الرأسمالية على تقدير التدفقات النقدية الخارجية لرأس المال ثم التدفق النقدي الداخل لرأس المال نتيجة تنفيذ الاقتراح الاستثماري وترتبط التدفقات الداخلة والخارجة لرأس المال بالتوسعات الإنتاجية والتي تتطلب زيادة بنود النقدية والذمم، والمخزون نتيجة تنفيذ هذا الاقتراح وقد يتضمن الاقتراح الاستثماري في كثير من الأحوال إدخال منتجات جديدة أو عملية إنتاجية مختلفة أو نظام توزيعي جديد أو غير ذلك.

المطلب الثالث: في حالة التحليل المالي بواسطة أدوات أخرى

إلى جانب الأدوات السابقة الذكر، يعتبر تحليل الاستغلال وعتبة المردودية من الأدوات التي يمكن أن يعتمد عليها التحليل المالي في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية، وذلك كما هو موضح فيما يلي:

1- في حالة تحليل الاستغلال:

يحدد تحليل الاستغلال الوظيفي المسؤوليات حسب الوظائف، وبالتالي يحدد الوظائف التي لها أكثر مساهمة في تحقيق النتيجة، كما أنه يساعد على تحديد السياسات الاستغلالية على حدى وتقسيمها في نهاية الدورة، وبالتالي" يساعد على اتخاذ القرارات المتعلقة بالإنتاج كقرار التخلي عن منتوج معين لا يساهم بدرجة كبيرة في خلق النتيجة ويساعد أيضا على الرقابة واتخاذ القرارات التصحيحية[1]ولتحليل الاستغلال دورا في اتخاذ القرارات في مجالات أخرى، مثل:

- قرار التوسع في حجم العمليات الاستغلالية؛
- قرار التغيير(من إنتاج سلعة معينة إلى إنتاج سلعة أخرى)؛
- قرارات البيع؛
- والمساعدة على توقع التكاليف لأغراض القرارات التخطيطية،.....الخ؛

2- في حالة تحليل عتبة المرد ودية:

تعرف عتبة المردودية بنقطة التعادل، وهي من أدوات التحليل المالي التي تساعد على اتخاذ القرارات المالية وغيرها، ومن أهم هذه القرارات نذكر ما يلي[2]:

---

[1] عبد الحي مرعي: "**المعلومات المحاسبية، وبحوث العمليات في اتخاذ القرارات**"، مؤسسة دار الجامعة، الإسكندرية، 1993، ص 221.

[2] خلدون إبراهيم شريفات:"**إدارة وتحليل مالي**"، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص169.

2-1- قرار إدخال منتوج جديد:

عندما تريد المؤسسة إدخال منتوج جديد فإنها تلجأ لمعرفة حجم الإنتاج المباع اللازم لتغطية التكاليف بعد تحقيق الأرباح، وبتحديد هذا الحجم مقدما فإنه يمكن اتخاذ القرار الذي يحمي المؤسسة من الوقوع في أخطاء تكون تكلفتها أكبر من منافعها.

2-2- قرار التوسع في العمليات:

في العديد من الأحيان تواجه المؤسسة مشكلة التوسع في العمليات الإنتاجية والبيعية، وقد يزيد هذا التوسع حجم التكاليف الثابتة والمتغيرة بنسب معينة ويزيد أيضا من حجم المبيعات، ولهذا يمكن الاستفادة من عتبة المردودية في دراسة مدى تأثير التوسع على التكاليف وعلى الربح (أو الخسارة) .

2-3- قرار تحيد وسائل الإنتاج:

إن تطور تكنولوجيا وسائل الإنتاج بشكل مستمر يجعل المؤسسة تتخذ قرارات تحديث وتبديل وسائل الإنتاج الحالية بأخرى أكثر تحديث، وهذا التحديث قد يزيد من التكاليف الثابتة ويخفض من التكاليف المتغيرة وهذا يؤثر على حجم الإنتاج والتكاليف والأرباح (أو الخسائر).

2-4- قرار التسعير:

في ظل التنافس المستمر تلجأ المؤسسة إلى اتخاذ قرار التسعير وإعادة التسعير، حيث يستفاد من نقطة التعادل في اتخاذ هذا القرار من حيث الزيادة والنقصان في سعر البيع.

وبالإضافة إلى ذلك فهي تعتبر من الأدوات الهامة لتحليل الخطر الاستغلالي وهو ما يعرف بالخطر المرتبط بعدم اليقين من إيرادات دورة الاستغلال.

2-5- قرار اختيار الموقع:

تحاول المؤسسة أن تختار مواقع وحداتها الإنتاجية بالاعتماد عدة عوامل، منها دراسة التكاليف المرتبطة بكل موقع واختيار أنسبها (أقلها) استنادا إلى تحليل نقطة التعادل لكل موقع مقترح والمفاضلة فيما بينها.

خلاصة الفصل الثاني

يمكن القول أن القرار بشكل عام، هو الاختيار المدرك والواعي لبديل معين من بين مجموعة من البدائل المتاحة للمؤسسة، بشرط أن يستند هذا الاختيار ويقوم على أسس علمية، وللقرار عدة أصناف، تبعا لعدة معايير، من أهمها القرارات المالية التي تشمل على سبيل الذكر قرارات الاستثمار والتمويل وكذا قرارات الاستئجار وتوزيع الأرباح والاندماج والإفلاس والتصفية وغير ذلك.

وتتطلب عملية اتخاذ القرارات المالية المرور بعدة مراحل متتالية هي مرحلة إجراء البحوث والدراسات والاستقصاء المنظم عن البيانات والمعطيات التي تخص موضوع القرار والتي تستعمل كمدخلات لهذه العملية ثم القيام بمرحلة التحليل لاتخاذ القرار المعني وبعدها مرحلة التخطيط له ومراقبة تنفيذه للتأكد من سلامته وفعاليته في تحقيق الأهداف المرجوة منه والمتمثلة أساسا في تعظيم أرباح المؤسسة وكذا تعظيم ثروة مالكيها، في نهاية كل سنة مالية.

كما تأكد لنا أن التحليل المالي (من منظور السيولة والاستحقاق) يلعب دورا هاما في عملية اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية، فعلى سبيل المثال تستخدم مؤشرات التوازن المالي في هذا التحليل من أجل معرفة الوضعية المالية (الهيكلة المالية) الحقيقية للمؤسسة.

كما أن هذه المؤشرات تسمح بتقييم الأداء المالي وتقدم معلومات دقيقة وصادقة لاتخاذ عدة قرارات متعلقة بمصادر التمويل المثلى وقرارات للتخطيط للاستثمارات وغير ذلك ومن جهتها تستخدم النسب المالية (نسب السيولة والتمويل والنشاط والمردودية) أساسا في فهم البيانات الواردة في القوائم المالية (الميزانية المالية وجدول حسابات النتائج وغير ذلك) واتخاذ عدة قرارات تخص التمويل والاستثمار والتخطيط المالي وكذا الرقابة المالية والمحافظة على توازن الهيكل المالي والاستقلالية المالية والقدرة على التسديد وغير ذلك من القرارات المالية (وغير المالية كذلك).

كما رأينا أن أدوات إضافية مثل تحليل الاستغلال الوظيفي وعتبة المردودية بإمكانها أن تستخدم أيضا إلى جانب أدوات التحليل المالي السابقة الذكر لتدعيم وتعزيز نتائج هذا التحليل أكثر فأكثر وبالتالي المساعدة في اتخاذ قرارات عديدة أخرى تخص مثلا التوسع في حجم عمليات الاستغلال، تغيير منتوج بآخر أو إدخال منتوج جديد وكذا التسعير واختيار موقع وحدات الإنتاج وتكنولوجيا وسائل الإنتاج اللازمة وغير ذلك.

الفصل الثالث:

دراسة حالة "مؤسسة عياشي سعيد للبلاط"

تمهيد

المبحث الأول: تقديم مؤسسة "عياشي سعيد للبلاط"

المطلب الأول: نشأة المؤسسة وموقعها

المطلب الثاني: مجال نشاط المؤسسة وأهدافها

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للمؤسسة وحجمها

المبحث الثاني: علاقة التحليل المالي باتخاذ القرارات المالية في "مؤسسة عياشي سعيد للبلاط"

المطلب الأول: عرض الميزانيات المالية

المطلب الثاني: التحليل المالي بواسطة مؤشرات التوازن المالي

المطلب الثالث: التحليل المالي بواسطة النسب المالية

خلاصة الفصل الثالث

تمهيد:

بعد أن تناولنا بالدراسة، في الفصلين النظريين السابقين، ماهية التحليل المالي وأوضحنا علاقته بعملية اتخاذ القرارات المالية في المؤسسات الاقتصادية عامة، سننتقل في هذا الفصل التطبيقي إلى دراسة حالة "مؤسسة عياشي سعيد للبلاط"، التي قمنا باختيارها بشكل عشوائي كعينة تمثل المؤسسات الاقتصادية (*) في ولاية جيجل، وذلك بغرض الكشف عن طبيعة وأهمية الدور الذي يمكن أن يؤديه التحليل المالي (من منظور السيولة والاستحقاق) في اتخاذ القرارات المالية على مستوى هذه المؤسسة.

ومن أجل انجاز هذا العمل قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى:

- محور أول لتقديم "مؤسسة عياشي سعيد للبلاط"، (موضوع الدراسة)؛
- ومحور آخر لتوضيح علاقة التحليل المالي باتخاذ القرارات المالية في هذه المؤسسة.

(*)التي تتجانس معها من حيث النشاط والحجم خاصة.

المبحث الأول: تقديم "مؤسسة عياشي سعيد للبلاط"

يجدر بنا من الناحية الموضوعية أن نستهل هذا الفصل بتقديم المؤسسة محل الدراسة، وذلك من خلال التطرق إلى نشأتها وتحديد موقعها، بالإضافة إلى التعريف بنشاطها الرئيسي وأهدافها وكذا عرض وشرح هيكلها التنظيمي وحجمها.

المطلب الأول: نشأة المؤسسة وموقعها

عرفت مؤسسة "عياشي سعيد للبلاط" عدة تطورات منذ نشأتها وهي تحتل موقعا جغرافيا مميزا، كما هو موضح فيما يلي:

1. نشأة المؤسسة.

تم إنجاز المؤسسة موضوع الدراسة سنة 1997 وكانت في بداية نشاطها تعتمد على استعمال آلة صغيرة، طاقتها الإنتاجية تقدر بـ 300 متر مربع يوميا من البلاط، تم استبدال هذه الآلة بآلة أخرى جديدة سنة 2000، ذات طاقة إنتاجية أكبر تقدر بـ 800 متر مربع يوميا، وفي سنة 2011 تم تنويع النشاط عن طريق اقتناء آلة جديدة مختصة في إنتاج نوع جديد من البلاط، وتعتبر المؤسسة من شركات الأشخاص التابعة للقطاع الخاص، حيث أن شكلها القانوني هو تحديدا شركة تضامن (SNC)، يملك الجزء الأكبر من حصصها الاجتماعية السيد عياشي سعيد، وبذلك فإنه يعد المساهم ذو الأغلبية في هذه المؤسسة التي تحمل اسمه في عنوانها الرئيسي الرسمي "مؤسسة عياشي سعيد لإنتاج البلاط (SNC)"، ويقدر رأسمالها الإجمالي حاليا بـ 15000000 دج.

2. موقع المؤسسة:

يتواجد المقر الاجتماعي للمؤسسة موضوع الدراسة بالمنطقة الصناعية "أولاد صالح" التابعة إقليميا لبلدية الأمير عبد القادر، وهي تقع جنوب شرق مدينة جيجل، بحوالي 15 كلم، وشمال غرب مدينة الطاهير التي لا تفصلها عنها سوى مسافة 2,5 كلم، كما أنها لا تبعد عن مطار فرحات عباس إلا بـ 0,5 كلم، وعن الطريق الوطني رقم 27 (الرابط بين مدينتي جيجل وقسنطينة مرورا بولاية ميلة)، وكذلك ميناء جن جن، لا تفصل عنهما إلا مسافة 3 كلم، أما محطة السكة الحديدية ببازول فهي تبعد عنها بحوالي 4 كلم فقط.

وهذا الموقع الجغرافي المميز بالقرب من التجمعات السكانية الهامة بولاية جيجل وبالقرب أيضا من طرق المواصلات الرئيسة (البرية والسكة الحديدية والجوية والبحرية)، يسهل كثيرا اتصال المؤسسة بمختلف أسواقها (أسواق عوامل إنتاج من رأس مال وأيدي عاملة وتجهيزات إنتاجية ومواد أولية ، وذاك أسواق تصريف المنتجات) مما يعتبر عاملا مشجعا على تحقيق النتائج الإيجابية.

وللعلم فإن المؤسسة تتربع على مساحة إجمالية تقدر بـ 9624 كلم^2 موزعة على النحو التالي:

- 3200 م^2: مساحة مغطاة، وهي تضم مباني صناعية وتجارية و إدارية؛
- والباقي 6424 م^2: مساحة غير مغطاة وتضم طرقات وممرات معبدة، وكذلك حظائر لتوقف المركبات بمختلف أنواعها وقطع أرضية تستخدم كمخازن للمواد الأولية والمنتجات؛

المطلب الثاني: مجال نشاط المؤسسة وأهدافها

يمكن تلخيص أهم الجوانب المتعلقة بالنشاط الرئيسي للمؤسسة وكذا إبراز أهدافها فيما يلي:

1. مجال نشاط المؤسسة:

تنتمي المؤسسة موضوع الدراسة إلى القطاع الثاني (الصناعة)، وتحديدا إلى فرع "إنتاج وتسويق مواد البناء"، وتشمل أهم مدخلاتها في عملية الإنتاج (موادها الأولية)، وأهم مخرجاتها (منتجاتها) ما يلي:

1-1-أهم المواد الأولية:

وتتمثل خصوصا فيما يلي:

- **الرمل:** تمونها به مؤسسة "EURLCARRIERE GHOBANE" من ولاية قسنطينة.
- **الحصى العادي بأنواعه المختلفة:**

(15/25، 8/15، 3/5، 3/8.....الخ) وتتحصل عليه من عدة مؤسسات مثل: SARL "ADRAR" "AMELAL"، "ENG"، "CARRIREK"، من ولايات قسنطينة، البويرة، وهران وتلمسان.

- **الحصى الرخامي بأنواعه المختلفة:**

(1/5، 3/8، 8/15) وبعض المواد الكيميائية ، تمونها بها المؤسسة "ENA MARBRE" من ولاية سكيكدة وكذلك "FILPP IDES. SA" من خارج الوطن (اليونان).

1-2-أهم منتجات المؤسسة:

تتمثل المنتجات الرئيسة لهذه المؤسسة في نوعين رئيسيين من البلاط، هما:

- **الصنف الأول: "Le Monocouche"**

وهو قياس 33,33 سم^2، إلا أنه لا يتكون إلا من طبقة واحدة (خلافا للصنف الثاني الذي يتكون من طبقتين)، واستعمالاته متعددة مثل الصنف الثاني، إلا أنه يعتبر أكثر جودة وأكثر تطورا منه.

ويتم تصريف كل منتجات المؤسسة على مستوى الأسواق المحلية والجهوية أي في ولايات جيجل، ميلة، بجاية، سكيكدة، وسطيف، وكذلك الوادي، الجزائر العاصمة، وهران، مستغانم، سعيدة، الشلف، تيارت، البليدة، تيبازة، بومرداس، البويرة، ورقلة، سوق أهراس، خنشلة، الطارف، عنابة وتبسة.

- **الصنف الثاني: "LE BICOUCHE"**

وهو كذلك قياس 33.33 سم^2، موجه إلى الزبائن لتبليط البنايات والأرصفة وغيرها، وهو يشمل النماذج التالية:

G2، G3، G4، G5، G6، G7، G8، G12، G22، G25، G27، G23، G34 .

2- أهداف المؤسسة:

يمكن حصر أهداف المؤسسة موضوع الدراسة فيما يلي:

- تغطية الأسواق المحلية والجهوية من البلاط، حيث أن المؤسسة تحوز على حصة سوقية كبيرة في هذا المجال واكتسحت منتجاتها العديد من الولايات.
- تلبية حاجيات المواطنين من خلال تقديم منتجات ذات مستوى عال الجودة والنوعية تعمل على إشباع رغباتهم انطلاقا من قاعدة أن المستهلك لا يشتري السلعة فقط بقدر ما يشتري الرضا والإشباع.
- التكيف مع التحولات التي تعرفها الساحة الاقتصادية، وذلك عن طريق تطوير منتجاتها وإبداع منتجات جديدة، انطلاقا من رغبات المستهلكين.
- التطلع إلى الأسواق الخارجية من خلال التصدير إلى البلدان الأجنبية (المؤسسة بصدد القيام بعمليات تصدير إلى تونس وبريطانيا).
- تحقيق الأرباح وتعظيمها من أجل ضمان البقاء والنمو أكثر فأكثر.
- المساهمة في خلق الثروة ورفع الناتج الداخلي الخام.
- المساهمة في تحسين مستوى معيشة المستخدمين.
- المساهمة في دفعة عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية عامة.

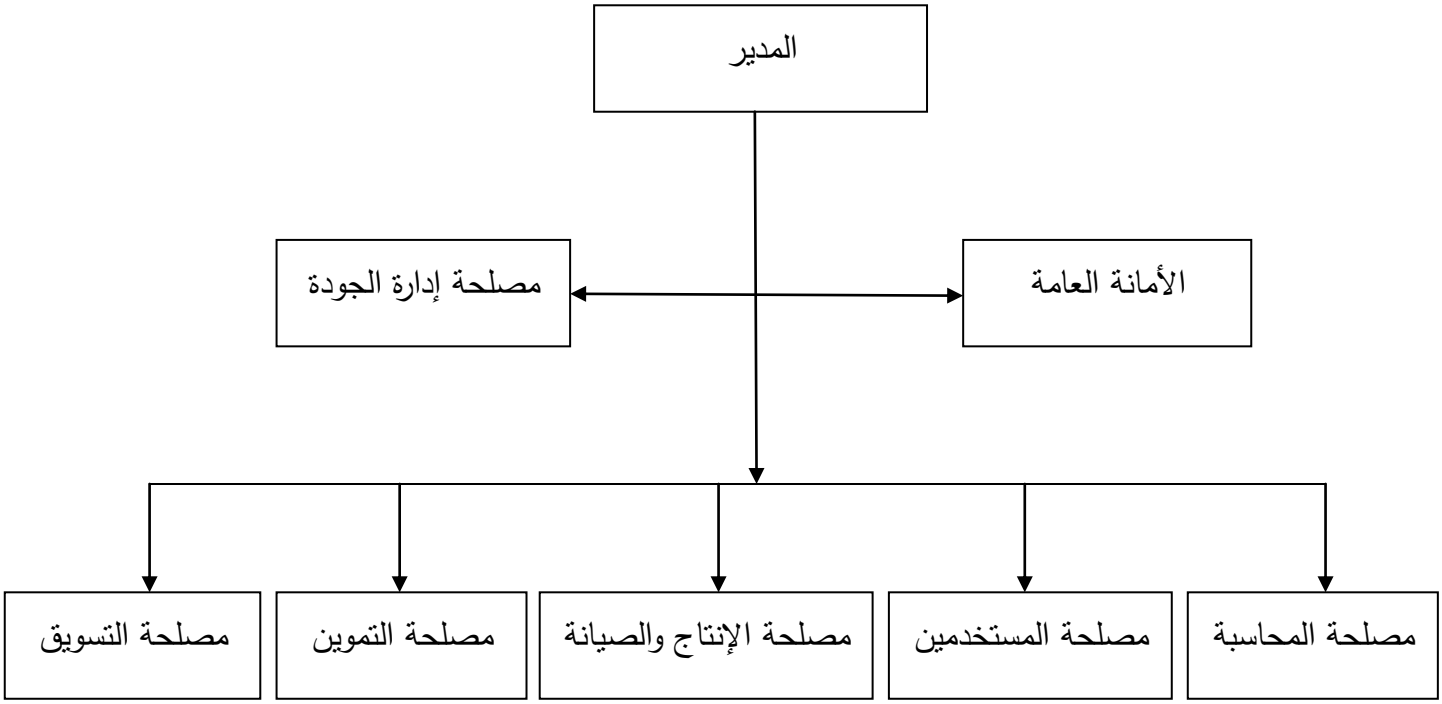
المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للمؤسسة وحجمها

اعتمدت "مؤسسة عياشي سعيد للبلاط"، هيكلا تنظيميا يتماشى مع حجمها ويتناسق كذلك مع شكل السلطة فيها ومحيطها وغير ذلك.

1- الهيكل التنظيمي للمؤسسة:

يأخذ الهيكل التنظيمي (*) للمؤسسة الشكل التالي:

الشكل رقم:(02) :الهيكل التنظيمي لمؤسسة عياشي السعيد للبلاط.



المصدر: مصلحة المستخدمين.

نلاحظ من الشكل أعلاه ما يلي:

1-1- مدير المؤسسة:

يعتبر المسؤول الأول عن إدارة وتسير المؤسسة بكافة أقسامها وتساعده في بعض مهامه الأمانة العامة.

(*) يمكن القول أن هذا الهيكل "وظيفيا" لأنه مقسم حسب الوظائف الرئيسية للمؤسسة.

1-2- الأمانة العامة:

تتمثل مهامها الرئيسية فيما يلي:

- تسجيل المراسلات الصادرة والواردة من وإلى المدير العام؛
- استقبال المكالمات الهاتفية وتحويلها غلى المصالح المعنية؛
- تبليغ الأوامر الصادرة عن المدير لمراكز المسؤولية المعنية.....الخ؛

1-3- مصلحة إدارة الجودة:

تتمثل مهامها فيما يلي:

- المحافظة على معايير جودة المنتوج بشكل دائم وتطويرها أكثر؛
- التنبؤ باحتياجات العملاء في مجال الجودة والنوعية؛
- ضمان تواصل الإمدادات من المواد الأولية ذات الجودة المطلوبة من خلال الاختيار السليم للموردين والمواد الأولية؛
- متابعة عمليات التصدير والاستيراد ومراقبة جودة المواد والمنتجات؛

1-4- مصلحة المحاسبة:

ولها مهام تتمثل في:

- مسك السجلات المحاسبية (اليومية، دفتر الأستاذ،.....الخ)؛
- إعداد الميزانية المحاسبية المالية وجداول حسابات النتائج والوثائق الملحقة الأخرى (القوائم المالية الأخرى)؛
- القيام بعمليات الجرد الدائم للمخزونات (والموجودات الأخرى)؛
- تسيير خزينة المؤسسة (الصندوق والحسابات البنكية والبريدية)؛

1-5- مصلحة المستخدمين:

وتقوم بما يلي:

- متابعة الحالة القانونية والمهنية للعمال؛
- تكوين العمال ورسكلتهم بصورة دائمة؛
- إعداد الأجور؛
- توظيف الأيدي العاملة ذات المهارات المهنية المطلوبة، .....الخ؛

1-6- مصلحة التسويق:

وتتولى خصوصا ما يلي:

- استقبال الطلابيات من الزبائن؛

- إعلام الزبائن وتقديم الإرشادات والنصائح لهم؛
- القيام بعمليات البيع والشحن (نقل المبيعات إلى الزبائن)؛
- تسير مخزون المؤسسة من المنتجات؛
- المساهمة في برمجة الإنتاج اليومي وفق طلبات الزبائن؛
- الترويج لمنتجات المؤسسة وتوسيع حصتها السوقية؛

1-7- مصلحة التموين:

وتقوم أساسا بما يلي:

- شراء المواد الأولية وقطع الغيار وكل اللوازم القابلة للاستهلاك؛
- مراقبة جودة المواد الأولية بالتنسيق مع مصلحة إدارة الجودة؛
- تخزين المواد الأولية واللوازم وتسير مخزوناتها.....الخ؛

1-8- مصلحة الإنتاج والصيانة:

تشمل هذه المصلحة على فرعين هما:

1-8-1- قسم الإنتاج: يشرف مباشرة على تسيير ورشات الإنتاج، حيث يتكفل بعمليات الإنتاج عبر مختلف مراحله.

1-8-2- قسم الصيانة: ويهتم بإجراء الفحوصات الدورية للتجهيزات الإنتاجية بمختلف أنواعها، بالإضافة إلى التدخل عند وقوع أعطاب بها قصد إصلاحها وضمان السير العادي لعمليات الإنتاج والنشاط عامة في المؤسسة موضوع الدراسة.

2- حجم المؤسسة:

يمكن القول أن المؤسسة موضوع الدراسة صغيرة الحجم باعتبار أنها تستخدم حاليا 71 أجيرا وهم يتوزعون على أقسامها (وظائفها الرئيسية) على النحو التالي:

الجدول رقم (02): توزيع المستخدمين حسب الأقسام (الوظائف الرئيسية) في مؤسسة عياشي سعيد للبلاط

الأقسام (الوظائف الرئيسية)	عدد المستخدمين
- الإدارة العليا	1
- مصلحة الأمانة العامة	1
- مصلحة إدارة الجودة	13
- مصلحة المحاسبة	2
- مصلحة المستخدمين	2
- مصلحة الإنتاج والصيانة	36
- مصلحة التموين	14
- مصلحة التسويق	2
المجموع	71

المصدر: مصلحة المستخدمين في المؤسسة.

نلاحظ أن المؤسسة وظفت المؤسسة نسبة كبيرة من المستخدمين حوالي (50,7%) في مصلحة الإنتاج والصيانة وهذا يشير إلى وجود مستوى ضعيف نسبيا من المكننة المستعملة في المؤسسة، فعلى ما يبدو يتم التركيز بشكل أكبر على العمالة بدلا من الاعتماد على عنصر رأس المال التقني.

المبحث الثاني: علاقة التحليل المالي باتخاذ القرارات المالية في "مؤسسة عياشي سعيد للبلاط"

بعد تقديم المؤسسة موضوع الدراسة سننتقل في هذا المبحث إلى إجراء عملية التحليل المالي (من منظور السيولة والاستحقاق) أي باستعمال أدواته المتمثلة أساسا في:

- القوائم المالية (الميزانية المالية وجدول حسابات النتائج)؛
- مؤشرات التوازن المالي؛
- ثم النسب المالية؛

والغرض من ذلك هو الكشف عن العلاقة بين المتغير الأول والمتمثل في التحليل المالي والمتغير الثاني (التابع الأول) المتمثل في اتخاذ القرارات المالية وبالتالي توضيح طبيعة وأهمية الدور الذي يؤديه الأول في التأثير على الثاني وتحديده، وذلك خلال فترة السنوات [*] المالية 2020، 2021 و2022.

المطلب الأول: عرض الميزانيات المالية (المختصرة):

استنادا إلى البيانات[**] المقدمة لنا من قبل مصلحة المحاسبة في المؤسسة موضوع الدراسة قمنا بإعداد الميزانيات المالية المختصرة، للسنوات المالية محل الدراسة، وتحصلنا على ما يلي:

1- جانب الأصول (الصافية):

إن الجدول التالي يلخص لنا عناصر الأصول (الصافية) المستخدمة من قبل المؤسسة خلال فترة الدراسة:

[*] خلال فترة تربصنا الميداني لم تكن القوائم المالية الخاصة بالسنة المالية 2023 جاهزة (حيث كانت في طور الإعداد)، ولذلك استثنينا هذه السنة من الدراسة.

[**] أنظر الملاحق (الميزانيات المحاسبية المالية وجدول حسابات النتائج الخاصة بالسنوات المالية 2020، 2021 و2023).

الجدول رقم (03): الميزانية المالية المختصرة "لمؤسسة عياشي سعيد للبلاط" في نهاية السنوات المالية 2020، 2021 و2022:

أولا: من جانب الأصول (الصافية):

العناصر	المبالغ (و.ق: 1000دج)		
	2020	2021	2022
I. الأصول الثابتة (غير الجارية)			
أ- الاستثمارات	38733560200	33699603500	30137760100
ب- الحقوق الطويلة ومتوسطة الآجال			
مجموع الأصول الثابتة	387335602	336996035	301377601
II. الأصول المتداولة (الجارية)			
ج- قيم الاستغلال (المخزونات)	121521441	132743015	146074722
د- القيم القابلة للتحصيل (التحقيق)	2706013	1409641	2410514
على المدى القصير (الحقوق قصيرة الأجل)			
هـ- القيم الجاهزة (السيولة)	13824903	15766427	14264375
مجموع الأصول المتداولة	138052357	149919083	162749611
المجموع العام للأصول	525387959	486915118	464127212

المصدر: من إعداد الطالبتين استنادا إلى المعطيات التي تم جمعها من مصلحة المحاسبة.

من الجدول أعلاه، نلاحظ أن استخدامات المؤسسة اتجهت (في مجموعها) إلى الانخفاض من سنة إلى آخرى، وذلك يعود إلى تراجع الأصول الثابتة الصافية (الاستثمارات أساسا) بمعدل أكبر من معدل تزايد الأصول المتداولة الصافية.

2- جانب الخصوم:

أما الجدول الموالي فيلخص لنا عناصر الخصوم (الهيكل المالي) للمؤسسة خلال نفس الفترة المدروسة:

الجدول رقم (04): الميزانية المالية المختصرة "لمؤسسة عياشي سعيد للبلاط" في نهاية السنوات المالية 2020، 2021 و2022

ثانيا: جانب الخصوم:

العناصر	المبالغ (و.ق: 1000دج)		
	2020	2021	2022
III. رؤوس الأموال الدائمة			
و- الأموال الخاصة	188970287	196186248	201557221
الخصوم غير الجارية			
ز- الديون الطويلة ومتوسطة الآجال	3089906	00	00
مجموع رؤوس الأموال الدائمة	192060193	196186248	201557221
IV. الخصوم الجارية			
الديون قصيرة الأجل	333327766	290728870	262569991
مجموع الخصوم الجارية	333327766	290728870	262569991
المجموع العام للخصوم	525387959	486915118	464127212

المصدر: من إعداد الطالبتين استنادا إلى المعطيات التي تم جمعها من مصلحة المحاسبة.

وبالنسبة لمجموع الخصوم، نلاحظ من الجدول أعلاه أنها اتجهت إلى الانخفاض من سنة إلى أخرى بسبب تراجع الديون قصيرة الآجال بمعدل أكبر من معدل تزايد رؤوس الأموال الدائمة (الأموال الخاصة أساسا).

المطلب الثاني: التحليل المالي بواسطة مؤشرات التوازن المالي

يسمح قياس مؤشرات التوازن المالي باستخلاص أهم القرارات المالية التي يمكن اتخاذها بناء على التحليل المالي بواسطة هذه الأدوات، ولقد كانت النتائج على النحو التالي:

1- قياس مؤشرات التوازن المالي:

إن مؤشرات التوازن المالي المعتمدة في هذا التحليل تتمثل في:

- رأس المال العامل؛
- الاحتياجات من رأس المال العامل؛
- والخزينة الصافية؛

1-1- رأس المال العامل:

إذا قمنا بقياس رأس المال العامل الصافي من أعلى الميزانية فإننا نلاحظ ما يلي:

الجدول رقم (05): رأس المال العامل الصافي المحقق في مؤسسة "عياشي سعيد للبلاط" خلال السنوات المالية 2020، 2021 و2022

السنوات / العناصر	2020	2021	2022
1 - رؤوس الأموال الدائمة ... (دج)	192060193	196186248	201557221
2- الأصول الثابتة ... (دج)	387335602	336996035	301377601
رأس المال العامل = (1- 2)	-195275409 (دج)	-140809787 (دج)	-999820380 (دج)

المصدر: من إعداد الطالبتين استنادا إلى المعطيات التي تم جمعها من مصلحة المحاسبة.

نعلم أنه كلما كان رأس المال العامل (الصافي) موجبا دل ذلك أن وضعية المؤسسة من حيث التوازن المالي سليمة، والعكس صحيح، حيث نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن أدنى شروط التوازن المالي غير محققة لأن رأس المال العامل (الصافي) ظل سالبا في كل سنة مدروسة بالرغم من تراجع سلبيته من سنة إلى أخرى، وهذا يؤكد عجز المؤسسة عن تمويل أصولها الثابتة بواسطة مواردها المالية الدائمة بل إن جزءا من الأصول الثابتة (وخاصة منها الاستثمارات) ظل ممولا بواسطة الديون قصيرة الأجل (أي أن الهيكلة المالية غير سليمة).

1-2- الاحتياجات في رأس المال العامل:

بلغت الاحتياجات من رأس المال العامل الصافي المستويات التالية:

الجدول رقم (06): احتياجات رأس المال العامل في "مؤسسة عياشي سعيد للبلاط" خلال السنوات المالية 2020، 2021 و2022

السنوات / العناصر	2020	2021	2022
1- (الأصول المتداولة- السيولة) ... (دج) 2- (الديون قصيرة الأجل- السلفات البنكية) ... (دج)	124227454 333327766	134152656 290728870	148485236 262569991
احتياجات رأس المال العامل = (1- 2)	-209100312 (دج)	-156576214 (دج)	-114084755 (دج)

المصدر: من إعداد الطالبتين استنادا إلى المعطيات التي تم جمعها من مصلحة المحاسبة.

مبدئيا، يجب على المؤسسة أن تتمكن على الأكثر خلال كل دورة للاستغلال، من تغطية مخزوناتها وحقوقها قصيرة الأجل (احتياجات الدورة) بواسطة الديون قصيرة الأجل (موارد الدورة) وإذا استندنا إلى الجدول أعلاه نلاحظ أن احتياجات رأس المال العامل كانت سالبة خلال كل سنة مدروسة (ولو أن هذه السلبية اتجهت إلى التراجع من سنة إلى أخرى) ومعنى ذلك أن الديون قصيرة الأجل كانت فعلا كافية لتمويل الأصول المتداولة (الصافية) ولكنها زادت عن اللزوم وعن الحاجة إلى درجة أنها استعملت كذلك لتمويل جزء من الأصول الثابتة (الصافية).

وهذه النتيجة تؤكد لنا مرة أخرى اختلال التوازن المالي إلى جانب عدم القدرة على التسديد على المدى القصير في كل سنة مدروسة.

1-3- الخزينة:

وبلغت الخزينة (الصافية) المستويات التالية:

الجدول رقم (07): الخزينة الصافية في "مؤسسة عياشي سعيد للبلاط" خلال سنوات المالية 2020، 2021 و2022

السنوات / العناصر	2020	2021	2022
1- رأس المال العامل (الصافي) ... (دج)	-195275409	-140809787	-999820380
2- الاحتياجات من رأس المال العامل... (دج)	-209100312	-156576214	-114084755
الخزينة الصافية = (1- 2)	+13824903 (دج)	+15766427 (دج)	+14264375 (دج)

المصدر: من إعداد الطالبتين استنادا إلى المعطيات التي تم جمعها من مصلحة المحاسبة.

نلاحظ أن الخزينة الصافية كانت موجبة خلال كل سنة مدروسة، وهذا يعني في هذه الحالة أنها تتشكل من سيولة مصدرها الأساسي هو الديون قصيرة الأجل (باعتبارها أنها زادت عن حاجة تمويل الأصول المتداولة كما رأينا ذلك سابقا) وهذه الموارد المالية ظلت متروكة في الحسابات البنكية والبريدية والصندوق بدون أي استعمال مفيد للمؤسسة.

2- القرارات المالية التي يمكن اتخاذها:

استنادا إلى القياسات السابقة التي أجرينها بواسطة مؤشرات التوازن المالي، يمكن لنا تخليص أهم القرارات المالية (وغيرها) التي يمكن أن تترتب عن هذه القياسات، على النحو التالي:

2-1-قرارات التمويل:

- من أجل إعادة التوازن المالي (على الأقل، إعادة تحقيق أدنى شروط هذا التوازن عندما تتساوى الأصول الثابتة الصافية مع رؤوس الأموال الدائمة) وكذلك استرجاع القدرة على التسديد على المدى القصير يجب على المؤسسة أن تلجأ إلى التمويل بواسطة الموارد المالية الدائمة التالية:

* زيادة الأموال الخاصة (زيادة المساهمات النقدية للشركاء مثلا).

* و/أو زيادة الديون الطويلة ومتوسطة الآجال، (الاستدانة من البنوك التجارية مثلا)، بشرط أن لا يؤدي ذلك إلى فقدان الاستقلالية[*] المالية اتجاه الدائنين لأجل.

- وبالمقابل لذلك يجب أن تعمل المؤسسة على:

* التوقف تماما عن اللجوء إلى مصادر التمويل قصيرة الآجال.
* الإسراع في تسديد الديون قصيرة الأجل، قدر الإمكان.

- حيث أن هذه القرارات أكدتها على الخصوص نتائج القياس والتحليل بواسطة:

* رأس المال العامل (الصافي).
* والاحتياجات من رأس المال العامل.

2-2-قرارات التنازل عن الاستثمارات:

- إلى جانب القرارات التمويلية السابقة الذكر، يمكن للمؤسسة أن تتخذ قرارات أخرى لاستعادة التوازن المالي والقدرة على التسديد على المدى القصير، وهذه القرارات تتعلق بالتنازل عن بعض الاستثمارات[*]، من تغيرات الإنتاج والتجهيزات الاجتماعية التالية:

* العاطلة عن العمل كليا.
* التي تتوقف كثيرا عن العمل وأصبحت لا تؤدي مهامها على أكمل وجه.
* المتقادمة والخردة.

- حيث أن هذه القرارات أكدتها على الخصوص القياسات والتحاليل بواسطة:

* رأس المال العامل (الصافي).
* والاحتياجات من رأس المال العامل.

---

[*] أي يجب أن يبقى حاصل العلاقة: $\frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{الديون الطويلة ومتوسطة الآجال}}$ (المحددة للاستقلالية المالية) يساوي الواحد (1) أكثر من الواحد، قدر الإمكان.

[*] السلع الاستثمارية ذات القيم المحاسبية الموجبة.

2-3-قرارات أخرى:

- كما يجب أن تتخذ المؤسسة قرارات مالية (وغير مالية) أخرى حتى تتجنب ترك الموارد المالية قصيرة الأجل في حسابات الخزينة دون أن تستعمل بشكل يفيدها ويسمح بتغطية تكاليفها ومن هذه القرارات نذكر خاصة ما يلي:

* تمويل شراء المواد الأولية واللوازم القابلة للاستهلاك بما يسمح باستعمال السيولة الزائدة عن اللوازم وتوسيع حجم النشاط (الإنتاج والبيع) وإيراداته قدر الإمكان.
* القيام بتوظيفات مالية قصيرة الأجل (في البنوك التجارية مثلا) إن أمكن ذلك.

- وهذه القرارات أكدتها على الخصوص القياسات والتحاليل بواسطة:

* الخزينة (الصافية).

المطلب الثالث: التحليل المالي بواسطة النسب المالية

إن قياس النسب المالية يسمح من جهته، باستنتاج أهم القرارات المالية التي تترتب عن التحليل المالي بواسطة هذه الأدوات، حيث كانت النتائج على النحو التالي:

1- قياس النسب المالية:

تتمثل النسب المالية المعتمدة في هذا التحليل، فيما يلي:

- نسب السيولة؛
- نسب التمويل؛
- نسب النشاط؛
- ونسب المردودية؛

1-1- نسب السيولة:

بلغت نسب السيولة خلال السنوات المالية المدروسة، المستويات التالية:

1-1-1- نسبة السيولة العامة:

وتحسب هذه النسبة كما يلي:

الجدول رقم (08): نسبة السيولة العامة في مؤسسة عياشي سعيد للبلاط خلال السنوات المالية 2020، 2021 و2022

السنوات / العناصر	2020	2021	2022
1- الأصول المتداولة ... (دج) 2- الديون قصيرة الأجل ... (دج)	138052357 333327766	149919083 290728870	162749611 262569991
السيولة العامة = $(\frac{1}{2})$	0,4142 مرة	0,5157 مرة	0,6198 مرة

المصدر: من إعداد الطالبتين استنادا إلى المعطيات التي تم جمعها من مصلحة المحاسبة.

نلاحظ أن نسبة السيولة العامة كانت أقل من 1 مرة خلال كل السنوات المدروسة وهذا يؤكد مرة أخرى سلبية رأس المال العامل (الصافي) وعدم قدرة المؤسسة على تسديد جميع ديونها قصيرة الأجل بواسطة أصولها المتداولة الحقيقية (إذا تمت تصفية المخزونات وتم تحصيل الحقوق قصيرة الآجال إلى جانب استعمال السيولة الجاهزة).

1-1-2- نسبة السيولة السريعة:

وبلغت هذه النسبة ما يلي:

الجدول رقم (09): نسبة السيولة السريعة المحققة في "مؤسسة عياشي سعيد للبلاط" خلال السنوات المالية 2020، 2021 و2022

السنوات / العناصر	2020	2021	2022
1- الأصول المتداولة – المخزونات ... (دج) 2- الديون قصيرة الأجل ... (دج)	16530915 333327766	17176068 290728870	16674889 262569991
السيولة السريعة = $(\frac{1}{2})$	0,0496 مرة	0,0591 مرة	0,0635 مرة

المصدر: من إعداد الطالبتين استنادا إلى المعطيات التي تم جمعها من مصلحة المحاسبة.

نلاحظ من الجدول أعلاه، أن نسبة السيولة السريعة (أو المنخفضة) كانت ضعيفة جدا (أقل بكثير من المستوى المقبول عادة وهو أن تكون محصورة بين 30% و50%) خلال كل السنوات المدروسة، وذلك يؤكد عدم قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزامات التسديد على المدى القصير باستعمال الحقوق قصيرة الآجل (في حالة تحصيلها كلها) والسيولة المتاحة في الخزينة.

1-2- نسبة السيولة الجاهزة:

أما هذه النسبة فقد بلغت ما يلي:

الجدول رقم (10): نسبة السيولة الجاهزة المحققة في "مؤسسة عياشي سعيد للبلاط" خلال السنوات المالية 2020، 2021 و2022

العناصر / السنوات	2020	2021	2022
1- القيم الجاهزة ... (دج) 2- الديون قصيرة الأجل ... (دج)	13824903 333327766	15766427 290728870	14264375 262569991
نسبة السيولة الجاهزة = $(\frac{1}{2})$	0,0415 مرة	0,0542 مرة	0,0543 مرة

المصدر: من إعداد الطالبتين استنادا من المعطيات التي تم جمعها من مصلحة المحاسبة.

كما نلاحظ أيضا، أن نسبة السيولة الجاهزة كانت ضعيفة جدا (أقل بكثير من المستوى المقبول عادة وهو أن تكون محصورة بين 20% و30%) خلال كل السنوات المدروسة، وهذا الأمر يؤكد لنان مرة أخرى، عدم قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزامات التسديد على المدى القصير، في حالة استعمال السيولة المتاحة في الخزينة.

1-2- نسب التمويل:

وبلغت نسب التمويل المستويات التالية:

1-2-1- نسبة التمويل الدائم:

تحسب هذه النسبة كما يلي:

الجدول رقم (11): نسبة التمويل الدائم محققة في مؤسسة "عياشي سعيد للبلاط" خلال السنوات المالية 2020، 2021 و2022

العناصر / السنوات	2020	2021	2022
1- رؤوس الأموال الدائمة ... (دج) 2- الأصول الثابتة ... (دج)	192060193 387335602	196186248 336996035	201557221 301377601
نسبة التمويل الدائم = $(\frac{1}{2})$ x 100	%49,58	%58,22	%66,88

المصدر: من إعداد الطالبتين استنادا إلى المعطيات التي تم جمعها من مصلحة المحاسبة.

نلاحظ أن نسبة التمويل الدائم كانت أصغر من 100%، مما يدل مرة أخرى أن التوازن المالي غير محقق، أي أن رؤوس الأموال الدائمة لا تستطيع أن تغطي جميع الأصول الثابتة، وهذا النقص في الموارد المالية الدائمة يلاحظ في كل سنة مدروسة.

1-2-2- نسبة التمويل الخاص:

بلغت هذه النسبة ما يلي:

الجدول رقم (12): نسبة التمويل الخاص المحققة في مؤسسة "عياشي سعيد للبلاط" خلال السنوات المالية 2020، 2021 و2022

العناصر / السنوات	2020	2021	2022
1- الأموال الخاصة ... (دج) 2- الأصول الثابتة ... (دج)	188970287 387335602	196186248 336996035	201557221 301377601
نسبة التمويل الخاص = $(\frac{1}{2})$ x 100	%48,78	%58,21	%66,87

المصدر: من إعداد الطالبتين استنادا إلى المعطيات التي تم جمعها من مصلحة المحاسبة.

وبطبيعة الحال ، نلاحظ أن الأموال الخاصة لا تستطيع (في كل السنوات المدروسة) أن تغطي سوى جزءا من الأصول الثابتة، لا يتعدى في أحسن الأحوال 66,87% (خلال سنة 2022) من هذه الأخيرة، وهذا يؤكد عدم كفاية الأموال الخاصة في ظل غياب التمويلات (الديون) الطويلة ومتوسطة الآجال.

1-2-3- نسبة الاستقلالية المالية:

تحسب هذه النسبة كما هو مبين في الجدول الآتي:

الجدول رقم (13): نسبة الاستقلالية المالية المحققة في مؤسسة "عياشي سعيد للبلاط" خلال السنوات المالية 2020، 2021 و2022

العناصر / السنوات	2020	2021	2022
1- الأموال الخاصة ... (دج) 2- الديون الطويلة ومتوسطة الآجال ... (دج)	188970287 3089906	196186248 00	201557221 00
نسبة الاستقلالية المالية = $(\frac{1}{2})$ 100x	%6115,73	غير محددة $(+\infty)$	غير محددة $(+\infty)$

المصدر: من إعداد الطالبتين استنادا إلى المعطيات التي تم جمعها من مصلحة المحاسبة.

نلاحظ أن المؤسسة التي تتكون رؤوس أموالها الدائمة أساسا، من الأموال الخاصة تعتبر مستقلة ماليا اتجاه دائنيها لأجل، وهذا يؤكد قدرتها على اللجوء إلى الاستدانة (الاقتراض) على المدى الطويل والمتوسط عند الحاجة، بشرط أن تبقى نسبة الاستقلالية المالية ضمن حدودها المقبولة (وهي أن لا تقل عن 100%) حتى لا تفقد المؤسسة طبعا استقلاليتها المالية اتجاه الدائنين لأجل.

1-2-4- نسبة التمويل الخارجي:

وتحسب كما يلي:

الجدول رقم (14): نسبة التمويل الخارجي المحققة في "مؤسسة عياشي سعيد للبلاط" خلال السنوات المالية 2020، 2021 و2022

العناصر / السنوات	2020	2021	2022
1- مجموع الديون ... (دج) 2- الخصوم ... (دج)	336417670 525387959	290728870 486915119	262569990 644127212
نسبة التمويل الخارجي = $(\frac{1}{2})$ 100 x	%64	%59,70	%56,57

المصدر: من إعداد الطالبتين استنادا إلى المعطيات التي تم جمعها من مصلحة المحاسبة.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن المديونية الكلية التي تتكون أساسا من الديون قصيرة الآجال، تعتبر مرتفعة نسبيا، إذ أن نسبتها إلى مجموع الخصوم فاقت 50% في كل سنة مدروسة، وهذا الأمر يؤكد مرة أخرى أن الديون قصيرة الأجل كانت فعلا زائدة عن اللزوم خلال الفترة المدروسة.

1-3- نسب النشاط:

تكمن أهمية حساب هذه النسب في كونها أداة لقياس مدى فعالية إدارة المؤسسة في استغلال مواردها وإدارة موجوداتها، ولقد اخترنا من هذه النسب ما يلي:

- مدة التحصيل من الزبائن؛
- مدة التسديد للموردين؛
- ومعدل دوران الأصول؛

1-3-1- مدة التحصيل من الزبائن:

وتحسب كما يلي:

الجدول رقم (15): مدة التحصيل من الزبائن في "مؤسسة عياشي سعيد للبلاط" خلال السنوات المالية 2020، 2021 و2022

السنوات / العناصر	2020	2021	2022
1- (الزبائن + أوراق القبض) ... (دج)	00,00	00,00	00,00
2- المبيعات السنوية (خارج الرسم) ... (دج)	154993852	146874991	116167671
مدة التحصيل من الزبائن = $(\frac{1}{2})$x360 يوم	00,00 يوم	00,00 يوم	00,00 يوم

المصدر: من إعداد الطالبتين استنادا إلى المعطيات التي تم جمعها من مصلحة المحاسبة.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن مهلة دوران الزبائن منعدمة أي أن أغلبية مبيعات المؤسسة تحصل فورا ونقدا، وهذا المؤشر يعتبر إيجابيا، خاصة وأن هذه المهلة أكبر بكثير من المهلة التي يمنحها الموردون للمؤسسة حتى تقوم بتسديد ما عليها من ديون اتجاه هؤلاء.

1-3-2- متوسط فترة تسديد الموردين:

وتحسب هذه المهلة كما يلي:

الجدول رقم (16): مدة التسديد للموردين في "مؤسسة عياشي سعيد للبلاط" خلال السنوات المالية 2020، 2021 و2022

العناصر / السنوات	2020	2021	2022
1- (الموردون + أوراق الدفع) ... (دج)	46647076	33085414	32343721
2- المشتريات السنوية (خارج الرسم) ... (دج)	+64681121	+70912400	+45395037
تسديد الموردين = [($\frac{1}{2}$) x 360 يوم]	259.62 يوم	167.96 يوم	256.49 يوم

المصدر: من إعداد الطالبتين استنادا إلى المعطيات التي تم جمعها من مصلحة المحاسبة.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن مهلة دوران الموردين فترة طويلة جدا خلال كل سنة مدروسة، حيث تعدت بكثير الحد المطلوب عادة (وهو 90 يوما)، كما أنها أكبر من مهلة دوران الزبائن (المنعدمة)، وهذا الأمر في صالح المؤسسة، لأنها تتوفر على الوقت الكافي لتحصيل حقوقها مما يسمح لها مبدئيا بجمع السيولة لتسديد ديونها دون تأخير.

1-3-3- معدل دوران الأصول:

يحسب معدل دوران الأصول كما يلي:

الجدول رقم (17): معدل دوران الأصول في "مؤسسة عياشي سعيد للبلاط" خلال السنوات المالية 2020، 2021 و2022

السنوات / العناصر	2020	2021	2022
1- المبيعات السنوية (خارج الرسم)... (دج)	154993852	146874991	116167671
2- مجموع الأصول الصافية ... (دج)	525387959	486915118	464127212
معدل دوران الأصول = $(\frac{1}{2})$	0,295	0,301	0,250

المصدر: من إعداد الطالبتين استنادا إلى المعطيات التي تم جمعها من مصلحة المحاسبة.

نلاحظ أن معدل دوران الأصول خلال السنوات الثلاث ظل منخفضا، بسبب انخفاض مستوى المبيعات وارتفاع الأصول (وخاصة منها الأصول المتداولة)، حيث أن كل دينار من الأصول الصافية المستعملة لا يؤدي إلى تحقيق سوى 0.301 دج من المبيعات في أحسن الحالات (وهي سنة 2021)، وهذا الأمر يدل على عدم كفاءة المؤسسة في إدارة موجوداتها خلال فترة السنوات المدروسة.

1-4- نسب المردودية:

من أهم نسب المردودية نجد ما يلي:

* نسبة المردودية الاقتصادية؛
* نسبة المردودية المالية؛

1-4-1- نسب المردودية الاقتصادية:

يمكن حسابها كما يلي:

الجدول رقم (18): نسبة المردودية الاقتصادية المحققة في مؤسسة "عياشي سعيد للبلاط" خلال السنوات المالية 2020، 2021 و2022

العناصر / السنوات	2020	2021	2022
1- الفائض الخام للاستغلال (دج)	53821719	40198169	31689775
2- نتيجة السنة المالية.... (دج)	9299630	7215960	5370973
3- مجموع الأصول الصافية ... (دج)	525387959	486915118	464127212
نسبة المردودية الاقتصادية e_1= $100\times(\frac{1}{3})$	0,1024 ≈ 10,24%	0,0826 ≈ 08,26%	0,0672 ≈ 06,72%
نسبة المردودية الاقتصادية e_2 = $100\times(\frac{2}{3})$	0,0177 ≈%01,77	0,0148 ≈%01,48	0,0116 ≈%01,16

المصدر: من إعداد الطالبتين استنادا إلى المعطيات التي تم جمعها من مصلحة المحاسبة.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن النتائج التي تتحصل عليها المؤسسة تتجه إلى الانخفاض من سنة إلى أخرى، حيث أن نسبة المردودية الاقتصادية e_1 لم تتعدى في أحسن الحالات 10.24% (خلال سنة 2020) وهي تعبر عن عدم كفاءة نشاط الاستغلال الرئيسي وعدم قدرته على خلق الأرباح بالقدر اللازم، قبل تأثير العمليات المالية والعمليات الاستثنائية (خارج الاستغلال) والاهتلاكات والمؤونات والضريبة على الأرباح.

كما أن نسبة المردودية الاقتصادية e_2 المحسوبة بعد تأثير كل العمليات (مهما كانت طبيعتها) وبعد الضريبة على الأرباح تؤكد مرة أخرى فشل المؤسسة في تحقيق مردودية اقتصادية مرضية باعتبار أن نسبة هذه الأخيرة (e_2) لم تتعدى في أحسن الحالات 01.77 % (خلال سنة 2020).

1-4-2- نسب المردودية المالية:

وبلغت هذه النسبة المستويات التالية:

الجدول رقم (19): نسبة المردودية المالية المحققة في "مؤسسة عياشي سعيد للبلاط" خلال السنوات المالية 2020، 2021 و2022

السنوات / العناصر	2020	2021	2022
1- نتيجة السنة المالية ... (دج)	9299630	7215960	5370973
2- الأموال الخاصة .... (دج)	188970287	196186248	201557221
نسبة المردودية المالية = $(\frac{1}{2}) \times 100$	0,0492 ≈ 04.92%	0,0368 ≈ 03,68%	0,0266 ≈ 02.66%

المصدر: من إعداد الطالبتين استنادا إلى المعطيات التي تم جمعها من مصلحة المحاسبة.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن المردودية المالية للمؤسسة في انخفاض مستمر، من سنة إلى أخرى، بسبب انخفاض الأرباح الصافية بالمقابل لارتفاع الأموال الخاصة، ولو بشكل طفيف، من سنة إلى أخرى.

وعلى العموم يمكن القول أن نسبة المردودية المالية ظلت منخفضة كثيرا ولم تتخطى عتبة 04.92 % في أحسن الحالات (خلال سنة 2020)، مما يؤكد عدم فعالية وعدم كفاءة نشاط المؤسسة بالقدر الكافي، الذي يسمح بمكافأة ملاك المؤسسة (الشركاء) وتعظيم ثروتهم (خاصة وأن البعض يبحث عن تحقيق نسبة للمردودية المالية لا تقل عن 100 %).

2- القرارات المالية التي يمكن اتخاذها:

إذا استندنا إلى القياسات التي قمنا بها بواسطة النسب المالية يمكن لنا أن نستخلص أبرز القرارات المترتبة عن هذه القياسات كما يلي:

2-1-قرارات التمويل:

- حتى تتمكن المؤسسة من تحقيق التوازن المالي وكذلك استرجاع القدرة على التسديد على المدى القصير، يجب عليها أن تلجأ إلى التمويل بواسطة الموارد المالية الدائمة التالية:

* زيادة الأموال الخاصة (زيادة المساهمات النقدية للشركاء مثلا).

* و/ أو زيادة الديون الطويلة ومتوسطة الآجال (الاستدانة من البنوك التجارية مثلا) ولكن لا يجب أن يؤدي ذلك إلى فقدان الاستقلالية المالية اتجاه الدائنين لأجل (حيث رأينا أن هذه الاستقلالية محققة).

- حيث أن هذه القرارات أكدتها مرة أخرى القياسات والتحاليل بواسطة الأدوات التالية:

* نسب السيولة (العامة، السريعة والجاهزة).
* نسبة التمويل الدائم ونسبة التمويل الخاص.

- وبالموازاة لذلك يجب على المؤسسة أن تعمل على:

* التوقف تماما، عن الاستدانة على المدى القصير.
* وضرورة الإسراع في تسديد الديون قصيرة الآجال، قدر الإمكان، إذ يمكن في هذا الإطار تقليص مهلة[1] التسديد للموردين واستعمال السيولة المتروكة في الخزينة (مصدرها التمويلات قصيرة الآجال) لتسديد الديون قصيرة الآجال الزائدة[2] عن اللزوم.

2-2- قرارات التنازل عن الاستثمارات:

- في إطار إعادة التوازن المالي، تؤكد لنا مرة أخرى أنه إلى جانب القرارات التمويلية السابقة الذكر، يمكن للمؤسسة أن تتخذ قرارات أخرى تتعلق بالتنازل عن بعض الاستثمارات [*] من تجهيزات الإنتاج والتجهيزات الاجتماعية التالية:

* العاطلة تماما عن العمل.
* التي تتوقف كثيرا عن العمل وأصبحت غير فعالة.
* المتقادمة والخردة.

- وهذه القرارات ناتجة أساسا عن القياس والتحليل بواسطة:

* نسبة التمويل الدائم.
* ونسبة التمويل الخاص (في ظل ضعف أو غياب التمويل الخارجي الطويل ومتوسط الآجال).

2-3- قرارات أخرى:

وبالإضافة إلى القرارات المالية السابقة الذكر، يمكن للمؤسسة أن تتخذ قرارات أخرى، تتلخص فيما يلي:

---

[1] يمكن ذلك طالما أن هذه المهلة ستظل أقل من مهلة التحصيل من الزبائن.

[2] لقد أكدت لنا نسبة التمويل الخارجي أن الديون قصيرة الآجال كانت فعلا زائدة عن اللزوم.

[*] من السلع الاستثمارية ذات القيم المحاسبية المتبقية الموجبة.

– تقليص مهلة التسديد للموردين (على أن لا تقل عن مهلة التحصيل من الزبائن) لتسريع تسديد أكبر قدر ممكن من الديون قصيرة الآجال وبالتالي تقليص حجمها الزائد عن اللزوم.

حيث أن هذا القرار ناتج عن القياس والتحليل بواسطة:

* مدة التسديد للموردين وهي من نسب النشاط.

– رفع حجم النشاط الرئيسي (الإنتاج والبيع) أكثر من أجل تحسين فعاليته وكفاءته ورفع حجم إيراداته (مع ضرورة التحكم في التكاليف وضغطها قدر الإمكان) وبالتالي تعظيم الأرباح (الصافية)، مع العلم أن القرارات التي تدخل ضمن هذا الباب ناتجة عن القياسات والتحاليل بواسطة:

* معدل دوران مجموع الأصول (الصافية).
* نسب المردودية (المتمثلة في نسبة المردودية الاقتصادية ونسبة المردودية المالية).

خلاصة الفصل الثالث

على إثر الدراسة الميدانية التي أجريناها على مستوى "مؤسسة عياشي سعيد للبلاط" والتي خصت السنوات المالية 2020، 2021 و 2022، تؤكد لنا أن التحليل المالي يلعب فعلا دورا هاما في الكشف عن الوضعية المالية للمؤسسة ويسمح بتحديد نقاط القوة ونقاط الضعف فيها، وذلك يساعد على اتخاذ القرارات المالية السليمة والصائبة، التي من شأنها أن تعالج نقاط الضعف وتصحح الأخطاء في الأداء المالي وترشده أكثر حتى يتمكن من تحقيق أهدافه بفعالية أكبر.

ولقد ارتكز هذا التحليل على استعمال الأدوات الأساسية التالية:

- القوائم المالية [*] خاصة الميزانيات المالية وجداول حسابات النتائج.
- مؤشرات التوازن المالي.
- والنسب المالية.

وكانت مخرجاته تتمثل خصوصا فيما يلي:

أولا: الوضعية المالية للمؤسسة كانت غير سليمة خلال كل السنوات المدروسة، حيث اتضح لنا ما يلي:

أ- اختلال في التوازن المالي (نقص في الموارد المالية الدائمة المتمثلة في الأموال الخاصة وكذا الديون أو التمويلات الطويلة ومتوسطة الآجال).

ب- عدم القدرة على التسديد على المدى القصير.

وهذه الاستنتاجات [1] أكدها التحليل المالي بواسطة:

* رأس المال العامل (الصافي).
* الاحتياجات من رأس المال العامل.
* نسبة السيولة العامة.
* نسبة السيولة السريعة.
* نسبة السيولة الجاهزة.
* نسبة التمويل الدائم.
* ونسبة التمويل الخاص.

ج- الديون أو التمويلات قصيرة الآجال كان زائدة عن اللزوم (حتى أنها غطت جزءا من الأصول الثابتة).

---

[*] المصدر الرئيسي للمعلومات ذات الطابع المحاسبي والمالي.

[1] الاستنتاجان: أ وب.

د- الخزينة تتشكل من سيولة (قيم جاهزة) متروكة بدون أي استعمال مفيد ومصدرها التمويلات قصيرة الآجال حيث أن هذه الاستنتاجات [1] أكدها التحليل المالي بواسطة:

* الخزينة الصافية.
* ونسبة التمويل الخارجي.

هـ- عدم كفاءة المؤسسة في إدارة موجوداتها بشكل عام، وعدم فعالية نشاطها العادي (الاستغلال) بشكل خاص (حيث كانت إيراداتها المتأتية من البيع وكذا أرباحها الصافية ضعيفة وغير مرضية).

أما هذا الاستنتاج [2] فقد أكده التحليل المالي بواسطة:

* معدل دوران مجموع الأصول.
* نسبة المردودية الاقتصادية.
* ونسبة المردودية المالية.

ثانيا: بالاستناد إلى كل هذه الاستنتاجات السابقة الذكر، يمكن أن تتخذ عدة قرارات مالية (وغيرها) من أجل معالجة نقاط الضعف الملاحظة وتفادي استمرارها أو تكرارها في المستقبل. وهذه القرارات تتلخص فيما يلي:

أ. قرارات تتعلق بالتمويل:

- يجب أن تلجأ المؤسسة إلى التمويل بواسطة رؤوس الأموال الدائمة (الأموال الخاصة و/أو الديون الطويلة والمتوسطة الآجال) بالقدر الذي يحقق لها التوازن المالي من جهة والقدر على التسديد على المدى القصير من جهة أخرى، ولكن بشرط أن لا تفقد استقلاليتها المالية.
- كما يجب عليها أن تتوقف تماما عن اللجوء إلى مصادر التمويل قصيرة الآجال، لأنها كانت زائدة عن حاجتها، وبالموازاة لذلك يمكن لها أن تسرع عملية تسديد الديون قصيرة الآجال (تقلص مهلة التسديد للزبائن مثلا، دون أن تصبح أقل من مهلة التحصيل من الزبائن).

ب. قرارات تتعلق بالاستثمار:

- في إطار إعادة التوازن المالي، يمكن للمؤسسة أن تلجأ إلى التنازل عن الاستثمارات التي يمكن التنازل عنها (مثل التي تكون قيمها المحاسبية المتبقية موجبة وهي عاطلة عن العمل بشكل كلي أو كذلك المتقادمة وغير ذلك).

---

[1] الاستنتاجان: ج ود.

[2] الاستنتاج: هـ.

- كما يجب أن تعمل على استعمال السيولة المتروكة في الخزينة بدون أي استعمال مفيد (علما أن مصدرها هو التمويلات قصيرة الآجال) في تسديد الديون قصيرة الآجال مثلا (لتقليص حجمها قدر الإمكان) أو أن تستعملها في شكل توظيفات قصيرة الآجال في البنوك التجارية أو غيرها.

ج. قرارات أخرى:

وإلى جانب القرارات المالية السابقة الذكر، يجب على المؤسسة موضوع الدراسة، أن تفكر بشكل جدي في اتخاذ القرارات التالية:

- تحسين فعالية وكفاءة النشاط الرئيسي (الإنتاج والبيع) من خلال رفع حجمه وإيراداته مع ضرورة التحكم في التكاليف وضغطها قدر الإمكان، وبالتالي تعظيم الأرباح (الصافية) وتحقيق نسب مرضية من المردودية (الاقتصادية ثم المالية).

الخاتمة

يمكن القول أن التحليل المالي هو عملية استخلاص المعلومات من البيانات المحاسبية والمالية المتوفرة من أجل الكشف عن الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية ومساعدة إدارتها (المالية وغيرها) في اتخاذ القرارات السليمة لتحسين الأداء المالي (وغيره) في المستقبل.

ومن أبرز أدوات التحليل المالي (من منظور السيولة والاستحقاق) نجد القوائم المالية، مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية.

أما القرار بما في ذلك القرار المالي فإنه ذلك الاختيار المدرك والواعي لبديل معين من بين مجموعة من البدائل المتاحة أمام المؤسسة، حيث أن القرارات ذات الطابع المالي تشمل على الخصوص قرارات التمويل والاستثمار (وقرارات أخرى مثل توزيع الأرباح والاندماج والإفلاس والتصفية وغيرها).

وعلى إثر دراسة حالة "مؤسسة عياشي سعيد" لفترة النشاط الممتدة من السنة المالية 2020 إلى السنة المالية 2022، تمكننا من الوصول إلى عدة نتائج تتلخص أهمها فيما يلي:

I- نتائج الدراسة التطبيقية:

أولا: تأكد لنا أن هذه المؤسسة تتوفر على كل الأدوات اللازمة لأغراض التحليل المالي (من منظور السيولة والاستحقاق) مما يسمح لها بتطبيق هذا التحليل والاستفادة من مخرجاته في اتخاذ القرارات المالية (وغيرها) اللازمة والضرورية لترشيد الأداء المالي (وغيره) وبلوغ أهدافه بفعالية كاملة.

حيث أن هذه الأدوات هي أساسا:

* القوائم المالية (مثل الميزانيات المالية وجداول حسابات النتائج وغيرها) التي تمتاز بجودة عالية يوفرها نظام المعلومات المحاسبي للمؤسسة.
* مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية المتعارف عليها في هذا المجال المعرفي.

وهذا الاستنتاج يؤكد لنا صحة الفرضية الأولى الموضوعة في مقدمة هذا البحث.

ثانيا: كما تأكد لنا أن مخرجات التحليل المالي تسمح فعلا بالكشف عن نقاط القوة ونقاط الضعف في الأداء المالي (وغيره) للمؤسسة، وتسمح باتخاذ القرارات التالية:

* **قرارات تتعلق بالتمويل:**

حيث يجب على المؤسسة أن تعمل على ما يلي:

- اللجوء إلى التمويل بواسطة رؤوس الأموال الدائمة (الأموال و/أو التمويلات [1] الطويلة ومتوسطة الآجال) وذلك حتى تستعيد توازنها المالي وقدرتها على التسديد على المدى القصير.
- التوقف تماما عن اللجوء إلى التمويلات قصيرة الآجال لأنها كانت زائدة عن اللزوم وساهمت في اختلال التوازن المالي.
- الإسراع في تسديد الديون قصيرة الآجال لتقليص حجمها، قدر الإمكان وبالتالي المساعدة على إعادة التوازن المالي.

* **قرارات تتعلق بالاستثمار:**

- التنازل عن الاستثمارات التي يمكن التنازل عنها (من بين التي تكون قيمها المحاسبية المتبقية موجبة وهي عاطلة كليا عن العمل، والمتقادمة وغيرها) وذلك للمساعدة على إعادة التوازن المالي.
- استعمال السيولة [2] الجاهزة المتروكة في الخزينة (بدون أي استعمال مفيد) في شكل توظيفات مالية قصيرة الأجل (في البنوك التجارية مثلا) والاستفادة بالتالي من عوائدها الممكنة.

* **قرارات أخرى:**

- توسيع حجم النشاط الرئيسي (الإنتاج والبيع) من أجل رفع إرادته قدر الإمكان.
- تحسين القدرة على إدارة الموجودات من أجل توسيع تسريع دوران الأصول بشكل عام.
- التحكم في التكاليف وضغطها أكثر.
- ولعل هذه القرارات ستساهم في تحسين فعالية وكفاءة النشاط الرئيسي للمؤسسة وستؤدي إلى تعظيم الأرباح وبالتالي تحقيق مستويات مرضية من المردودية (الاقتصادية والمالية).

وهذه الاستنتاجات تؤكد لنا من جهتها صحة الفرضية الثانية الموضوعة في مقدمة هذا البحث.

II- الاقتراحات:

ومن أجل أن تتمكن المؤسسة موضوع الدراسة، من الاستفادة من التحليل المالي (من منظور السيولة والاستحقاق) في المستقبل، نقترح عليها ما يلي:

- أخذ النتائج التي توصلنا إليها على إثر الدراسة التطبيقية، بعين الاعتبار والتفكير جديا بتطبيقها على أرض الواقع، إذا كانت المؤسسة تعيش نفس الوضعية المالية حاليا.

---

[1] بشرط أن لا تفقد المؤسسة استقلاليتها المالية اتجاه دائنيها لأجل.

[2] علما أن مصدرها هو التمويلات قصيرة الأجل.

- استعمال الأدوات [1] التي سبق وأن أوضحنا كيفية استعمالها في إطار التحاليل المالية لمساعدة الإدارة المالية (وغيرها) على اتخاذ القرارات المالية (وغيرها) السليمة والصائبة.
- توظيف الموارد البشرية المؤهلة مهنيا للإشراف على التحاليل المالية والتسيير المالي عامة أو الاستعانة عند الضرورة بخبراء أكفاء في هذا المجال من خارج المؤسسة.
- يجب اعتبار التحليل المالي من التقنيات الكمية التي تستخدم كأداة للتسيير المالي (وغيره)، والتي من الضروري تطبيقها بصفة دورية لأجل معرفة الوضعية المالية للمؤسسة واتخاذ القرارات المالية (وغيرها) اللازمة لتحسينها باستمرار.

[1] القوائم المالية ومؤشرات التوازن المالي والنسب المالية، على الخصوص.

المراجع

أولا: قائمة الكتب:

I. الكتب باللغة العربية:

1- أسعد حميد العلي، "**الإدارة المالية، الأسس العلمية والتطبيقية**"، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2009.

2- بوفليح نبيل ، "**دروس وتطبيقات في التحليل المالي (حسب نظام S.C.F)**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2019.

3- دادي عدون ناصر ، "**تقنيات مراقبة التسيير**"، الجزء الأول، دار المحمدية العامة، الجزائر،1988.

4- دريد كمال آل شبيب، "**مبادئ الإدارة المالية**"، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2006.

5- وليد ناجي الحيالي:"**الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي**"، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2004.

6- زغيب مليكة ، بوشنقير ميلود ،"**التسيير المالي**"، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011.

7- زياد سليم رمضان، "**أساسيات الإدارة المالية**"، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، 1996.

8- حريم حسين، "**مبادئ الإدارة الحديثة (النظريات – العمليات الإدارية – ووظائف المنظمة)**"، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2006.

9- حمزة محمود الزبيدي: "**الإدارة المالية المتقدمة**"، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2004.

10- حمزة محمود الزبيدي، "**التحليل المال، تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل**"، مؤسسة الوراق، عمان، 2004.

11- حنفي عبد الغفار، " **الإدارة المالية، مدخل للاتخاذ القرارات** "، الجامعة الإسكندرية، 2007.

12- حنفي عبد الغفار، "**أساسيات التمويل والإدارة المالية**"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002.

13- كراجة عبد الحليم وآخرون، "**الإدارة والتحليل المالي (الأسس والمفاهيم والتطبيقات)**"، الطبعة الثانية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2006.

14- لجي مصطفى عليان، "**أسس الإدارة المعاصرة**"، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2007.

15- لسلوس مبارك ، "**التسيير المالي**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.

16- لطرش الطاهر، " **تقنيات البنوك**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001.

17- محمد عبد الفتاح ياغي، "**مبادئ الإدارة العامة**"، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2011.

18- محمد عطية مطر، "**نظرية المحاسبة واقتصاد المعلومات**"، دار حنين للنشر، عمان، 1996.

19- محمد هيثم الزغيبي، "**الإدارة والتحليل المالي**"، الطبعة الأولى، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، 2000.

20- مرعي عبد الحي: "**المعلومات المحاسبية، وبحوث العمليات في اتخاذ القرارات**"، مؤسسة دار الجامعة، الإسكندرية، 1993.

21- مفلح محمد عقل، "**مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي**"، الطبعة الثانية، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، 2009.

22- مفلح محمد عقل، "**مقدمة في الإدارة والتحليل المالي**"، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2000.

23- مؤيد الفضل، "**الأساليب الكمية في الإدارة**"، الطبعة العربية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2004.

24- مؤيد عبد الرحمن الدوري، نور الدين أديب أبو زناد، "**التحليل المالي باستخدام الحاسوب**"، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، 2003.

25- سامي جمال الدين: "**الإدارة والتنظيم الإداري**"، مؤسسة حورس الدولية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2004.

26- سمير محمد عبد العزيز، "**اقتصاديات الاستثمار والتمويل والتحليل المالي**"، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 1997.

27- سيد عطا الله السيد، "**التدريب المحاسبي والمالي**"، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2012.

28- عاطف وليم، "**التمويل والإدارة المالية للمؤسسات**"، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2006.

29- عدنان تايه النعيمي، أرشد فؤاد التميمي، "التحليل والتخطيط المالي واتجاهات معاصرة"، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.

30- عرباجي إسماعيل ، "**اقتصاد المؤسسة**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001.

31- علي عباس، "**الإدارة المالية في منظمات الأعمال**"، الطبعة الأولى، مكتبة الرائد، عمان، (سنة النشر غير محددة).

32- القنطامين أحمد ، "**الإدارة الإستراتيجية، مفاهيم وحالات تطبيقية**"، الطبعة الأولى، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2002.

33- تميمي فايز ، "**مبادئ الإدارة المالية**"، الطبعة الثالثة، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2013.

34- خلدون إبراهيم شريفات: "**إدارة وتحليل مالي**"، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2000.

35- خليل محمد العزاوي، "**إدارة اتخاذ القرار الإداري**"، الطبعة الأولى، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان، 2006.

ثانيا: البحوث العلمية: (أطروحة دكتوراه):

1- ميلودي عبد العزيز: "**نموذج قياسي، مقارنة لمحددات اتخاذ قرار التمويل بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتورة في العلوم الاقتصادية، تخصص الاقتصاد الكمي، جامعة الجزائر 03، الجزائر، (سنة النشر غير محددة).

II. باللغة الأجنبية (كتب):

1. BARREAU. J; DELAHAYE .J: « Gestion financière » ; 7éme édition ; DUNOD ; Paris ; 1998.
2. Bernard COLASSE, «Gestion financière de l'entreprise », P.U.F, Paris ; 1992.
3. Bernard COLASSE, «La rentabilité de l'entreprise ; analyse ; Prévision et contrôle», 3éme édition, DUNOD, Paris ; 1982.
4. CONSO. P : « la gestion financière de l'entreprise » ; 7éme édition ; DALLOZE ; Paris ; 1992.
5. DEPALLENS. G : « Gestion financière de l'entreprise », Sirey, Paris, 1980.
6. DUFIGOUR. P.A ; GAZENGEL. A : « introduction à la finance de l'entreprise », DUNOD, Paris, 1983.
7. GRIFFITHS .S : « Gestion financière » ; éditions CHIHAB ; Alger ; 1996.

الملاحق

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION | N.I.I | 0 | 9 | 9 | 7 | 1 | 8 | 0 | 6 | 0 | 5 | 1 | 5 | 8 | 2 | 1 | | | | |

Désignation de l'entreprise: SNC AYACHI SAID ET SON ASSOCIE

Activité: FABRICATION DE CARRELAGE GRANITO

Adresse: ZI OULED SALAH TAHER JIJEL

Exercice clos le 31/12/20

BILAN (ACTIF)

ACTIF	2020			2019
	Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS				
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif				
Immobilisations incorporelles	49 169		49 169	49 169
Immobilisations corporelles				
Terrains	5 810 586		5 810 586	5 810 586
Bâtiments	77 053 960	25 061 771	51 992 189	55 294 963
Autres immobilisations corporelles	736 376 815	406 893 157	329 483 657	353 749 790
Immobilisations en concession				
Immobilisations encours				
Immobilisations financières				
Titres mis en équivalence				
Autres participations et créances rattachées				
Autres titres immobilisés				
Prêts et autres actifs financiers non courants				
Impôts différés actif				
TOTAL ACTIF NON COURANT	**819 290 531**	**431 954 929**	**387 335 602**	**414 904 509**
ACTIF COURANT				
Stocks et encours	121 521 441		121 521 441	126 016 126
Créances et emplois assimilés				
Clients				
Autres débiteurs	252 148		252 148	379 899
Impôts et assimilés	2 453 863		2 453 863	2 160 930
Autres créances et emplois assimilés				
Disponibilités et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants				
Trésorerie	13 824 903		13 824 903	18 217 627
TOTAL ACTIF COURANT	**138 052 356**		**138 052 356**	**146 774 583**
TOTAL GENERAL ACTIF	**957 342 888**	**431 954 929**	**525 387 959**	**561 679 093**

الملحق رقم: 01

RIME DESTINE A L'ADMINISTRATION | N.I.F 0 9 9 7 1 8 0 6 0 5 1 5 8 2 1

gnation de l'entreprise: SNC AYACHI SAID ET SON ASSOCIE

Activité: FABRICATION DE CARRELAGE GRANITO

Adresse: ZI OULED SALAH TAHER JIJEL

Exercice clos le 31/12/20

BILAN (PASSIF)

	2020	2019
CAPITAUX PROPRES		
Capital émis	15 000 000	15 000 000
Capital non appelé		
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)		
Ecart de réévaluation		
Ecart d'équivalence (1)		
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)	9 299 630	10 365 460
Autres capitaux propores - Report à nouveau	164 670 656	156 274 633
Part de la société consolidante (1)		
Part des minoritaires (1)		
TOTAL I	**188 970 287**	**181 640 093**
PASSIFS NON-COURANTS		
Emprunts et dettes financières	3 089 906	14 853 700
Impôts (différés et provisionnés)		
Autres dettes non courantes		
Provisions et produits constatés d'avance		
TOTAL II	**3 089 906**	**14 853 700**
PASSIFS COURANTS:		
Fournisseurs et comptes rattachés	46 647 076	50 792 609
Impôts	2 244 334	814 515
Autres dettes	284 079 749	309 451 160
Trésorerie passif	356 604	4 127 013
TOTAL III	**333 327 764**	**365 185 298**
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)	**525 387 959**	**561 679 093**

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d''états financiers consolidés

الملحق رقم 02

IME DESTINE A L'ADMINISTRATION | N I F 0 9 9 7 1 8 0 6 0 5 1 5 8 2 1

gnation de l'entreprise: SNC AYACHI SAID ET SON ASSOCIE

Activité: FABRICATION DE CARRELAGE GRANITO

Adresse: ZI OULED SALAH TAHER JIJEL

Exercice du 01/01/20 au 31/12/20

COMPTE DE RESULTAT

RUBRIQUES		2020		2019	
		DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)
Ventes de marchandises					
Production vendue	Produits fabriqués		154 993 852		172 835 665
	Prestations de services				
	Vente de travaux				
Produits annexes					
Rabais, remises, ristournes accordés					
Chiffre d'affaires net des Rabais, remises, ristournes			154 993 852		172 835 665
Production stockée ou déstockée			6 958 314		1 992 927
Production immobilisée					
Subventions d'exploitation					
I-Production de l'exercice			161 952 166		174 828 592
Achats de marchandises vendues					
Matières premières		53 546 996		57 753 132	
Autres approvisionnements		11 134 125		11 945 398	
Variations des stocks					
Achats d'études et de prestations de services					
Autres consommations		8 049 912		9 450 034	
Rabais; remises, ristournes obtenus sur achats					
Services extérieurs	Sous-traitance générale				
	Locations	420 840		451 334	
	Entretien, réparations et maintenance	541 435		318 400	
	Primes d'assurances	1 336 708		1 326 748	
	Personnel extérieur à l'entreprise				
	Rémunération d'intermédiaires et honoraires			715 000	
	Publicité	204 110		723 940	
	Déplacements, missions et réceptions				
Autres services		1 005 964		3 151 980	
Rabais, remises, ristournes obtenus sur services extérieurs					
II-Consommations de l'exercice		76 240 092		85 835 970	
III-Valeur ajoutée d'exploitation (I-II)			85 712 074		88 992 622
Charges de personnel		29 933 990		28 434 920	
Impôts et taxes et versements assimilés		1 956 304		2 882 579	
IV-Excédent brut d'exploitation			53 821 779		57 675 122
Autres produits opérationnels			14 970 293		14 044 344
Autres charges opérationnelles		150 000		50 000	
Dotations aux amortissements		58 599 445		59 424 873	
Provision					
Pertes de valeur					

الملحق رقم: 03

../.. la suite sur la page suivante

RIME DESTINE A L'ADMINISTRATION | N.I.F 0 9 9 7 1 8 0 6 0 5 1 5 8 2 1

gnation de l'entreprise: SNC AYACHI SAID ET SON ASSOCIE

Activité: FABRICATION DE CARRELAGE GRANITO

Adresse: Z.I OULED SALAH TAHER JIJEL

Exercice du 01/01/20 au 31/12/20

COMPTE DE RESULTAT ../..

RUBRIQUES	2020		2019	
	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)
Reprise sur pertes de valeur et provisions				
V-Résultat opérationnel		**10 042 626**		**12 244 593**
Produits financiers		52 673		
Charges financières	795 668		1 879 133	
VI-Résultat financier	**742 995**		**1 879 133**	
VII-Résultat ordinaire (V+VI)		9 299 630		10 365 460
Eléments extraordinaires (produits) (*)				
Eléments extraordinaires (charges) (*)				
VIII-Résultat extraordinaire				
Impôts exigibles sur résultats				
Impôts différés (variations) sur résultats ordinaire				
IX-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		**9 299 630**		**10 365 460**

(*) A détailler sur état annexe à joindre

تابع للمرفق رقم: 03

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION | N.I.F 0 9 9 7 1 8 0 6 0 5 1 5 8 2 1

Désignation de l'entreprise: **SNC AYACHI SAID ET SON ASSOCIE**

Activité: **FABRICATION DE CARRELAGE GRANITO**

Adresse: **ZI OULED SALAH TAHER JIJEL**

Exercice clos le **31/12/21**

BILAN (ACTIF)

ACTIF	2021			2020
	Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS				
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif				
Immobilisations incorporelles	49 169		49 169	49 169
Immobilisations corporelles				
Terrains	5 810 586		5 810 586	5 810 586
Bâtiments	77 053 960	25 061 771	51 992 189	51 992 189
Autres immobilisations corporelles	716 086 096	436 942 005	279 144 091	329 483 657
Immobilisations en concession				
Immobilisations encours				
Immobilisations financières				
Titres mis en équivalence				
Autres participations et créances rattachées				
Autres titres immobilisés				
Prêts et autres actifs financiers non courants				
Impôts différés actif				
TOTAL ACTIF NON COURANT	**798 999 811**	**462 003 776**	**336 996 035**	**387 335 602**
ACTIF COURANT				
Stocks et encours	132 743 015		132 743 015	121 521 441
Créances et emplois assimilés				
Clients				
Autres débiteurs	810 736		810 736	252 148
Impôts et assimilés	598 903		598 903	2 453 863
Autres créances et emplois assimilés				
Disponibilités et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants				
Trésorerie	15 766 427		15 766 427	13 824 903
TOTAL ACTIF COURANT	**149 919 083**		**149 919 083**	**138 052 356**
TOTAL GENERAL ACTIF	**948 918 895**	**462 003 776**	**486 915 119**	**525 387 959**

الملحق رقم: 04

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION N.I.F 0 9 9 7 1 8 0 6 0 5 1 5 8 2 1

Désignation de l'entreprise: SNC AYACHI SAID ET SON ASSOCIE

Activité: FABRICATION DE CARRELAGE GRANITO

Adresse: Z.I OULED SALAH TAHER JIJEL

Exercice clos le **31/12/21**

BILAN (PASSIF)

	2021	2020
CAPITAUX PROPRES		
Capital émis	15 000 000	15 000 000
Capital non appelé		
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)		
Ecart de réévaluation		
Ecart d'équivalence (1)		
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)	7 215 960	9 299 630
Autres capitaux propores - Report à nouveau	173 970 287	164 670 656
Part de la société consolidante (1)		
Part des minoritaires (1)		
TOTAL I	**196 186 248**	**188 970 287**
PASSIFS NON-COURANTS		
Emprunts et dettes financières		3 089 906
Impôts (différés et provisionnés)		
Autres dettes non courantes		
Provisions et produits constatés d'avance		
TOTAL II		**3 089 906**
PASSIFS COURANTS:		
Fournisseurs et comptes rattachés	33 085 414	46 647 076
Impôts	2 470 186	2 244 334
Autres dettes	255 173 270	284 079 749
Trésorerie passif		356 604
TOTAL III	**290 728 870**	**333 327 764**
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)	**486 915 119**	**525 387 959**

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d''états financiers consolidés

الملحق رقم: 05

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION | N.I.F 0 9 9 7 1 8 0 6 0 5 1 5 8 2 1

Désignation de l'entreprise: SNC AYACHI SAID ET SON ASSOCIE

Activité: FABRICATION DE CARRELAGE GRANITO

Adresse: ZI OULED SALAH TAHER JIJEL

Exercice du 01/01/21 au 31/12/21

COMPTE DE RESULTAT

RUBRIQUES		2021		2020	
		DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)
Ventes de marchandises					
Production vendue	Produits fabriqués		146 874 991		154 993 852
	Prestations de services				
	Vente de travaux				
Produits annexes					
Rabais, remises, ristournes accordés					
Chiffre d'affaires net des Rabais, remises, ristournes			146 874 991		154 993 852
Production stockée ou déstockée			14 108 928		6 958 314
Production immobilisée					
Subventions d'exploitation					
I-Production de l'exercice			160 983 920		161 952 166
Achats de marchandises vendues					
Matières premières		52 467 823		53 546 996	
Autres approvisionnements		18 444 577		11 134 125	
Variations des stocks					
Achats d'études et de prestations de services					
Autres consommations		9 121 223		8 049 912	
Rabais; remises, ristournes obtenus sur achats					
Services extérieurs	Sous-traitance générale				
	Locations	420 840		420 840	
	Entretien, réparations et maintenance	479 161		541 435	
	Primes d'assurances	1 264 658		1 336 708	
	Personnel extérieur à l'entreprise				
	Rémunération d'intermédiaires et honoraires				
	Publicité	30 110		204 110	
	Déplacements, missions et réceptions				
Autres services		1 116 550		1 005 964	
Rabais, remises, ristournes obtenus sur services extérieurs					
II-Consommations de l'exercice		83 344 946		76 240 092	
III-Valeur ajoutée d'exploitation (I-II)			77 638 973		85 712 074
Charges de personnel		32 974 552		29 933 990	
Impôts et taxes et versements assimilés		4 466 251		1 956 304	
IV-Excédent brut d'exploitation			40 198 169		53 821 779
Autres produits opérationnels			17 510 110		14 970 293
Autres charges opérationnelles		81 000		150 000	
Dotations aux amortissements		48 688 910		58 599 445	
Provision					
Pertes de valeur					

../.. la suite sur la page suivante

الملحق رقم: 06

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION N.I.F 0 9 9 7 1 8 0 6 0 5 1 5 8 2 1

Désignation de l'entreprise: SNC AYACHI SAID ET SON ASSOCIE

Activité: FABRICATION DE CARRELAGE GRANITO

Adresse: ZI OULED SALAH TAHER JIJEL

Exercice du 01/01/21 au 31/12/21

COMPTE DE RESULTAT ../..

RUBRIQUES	2021		2020	
	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)
Reprise sur pertes de valeur et provisions				
V-Résultat opérationnel		**8 938 369**		**10 042 626**
Produits financiers		**13 066**		**52 673**
Charges financières	**23 843**		**795 668**	
VI-Résultat financier	**10 776**		**742 995**	
VII-Résultat ordinaire (V+VI)		**8 927 592**		**9 299 630**
Eléments extraordinaires (produits) (*)				
Eléments extraordinaires (charges) (*)				
VIII-Résultat extraordinaire				
Impôts exigibles sur résultats	**1 711 632**			
Impôts différés (variations) sur résultats ordinaire				
IX-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		**7 215 960**		**9 299 630**

(*) Mettre un état annexe à joindre

تابع للملحق رقم: 06

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION N.I.F 0 9 9 7 1 8 0 6 0 5 1 5 8 2 1

Désignation de l'entreprise: SNC AYACHI SAID ET CIE

Activité: FABRICATION DE CARRELAGE GRANITO

Adresse: ZI OULED SALAH TAHER JIJEL

Exercice clos le 31/12/22

BILAN (ACTIF)

ACTIF	2022			2021
	Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS				
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif				
Immobilisations incorporelles	49 169		49 169	49 169
Immobilisations corporelles				
Terrains	5 810 586		5 810 586	5 810 586
Bâtiments	91 381 585	25 061 771	66 319 814	51 992 189
Autres immobilisations corporelles	686 831 926	457 633 895	229 198 031	279 144 091
Immobilisations en concession				
Immobilisations encours				
Immobilisations financières				
Titres mis en équivalence				
Autres participations et créances rattachées				
Autres titres immobilisés				
Prêts et autres actifs financiers non courants				
Impôts différés actif				
TOTAL ACTIF NON COURANT	**784 073 267**	**482 695 666**	**301 377 601**	**336 996 035**
ACTIF COURANT				
Stocks et encours	146 074 722		146 074 722	132 743 015
Créances et emplois assimilés				
Clients				
Autres débiteurs	1 653 655		1 653 655	810 736
Impôts et assimilés	756 857		756 857	598 903
Autres créances et emplois assimilés				
Disponibilités et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants				
Trésorerie	14 264 375		14 264 375	15 766 427
TOTAL ACTIF COURANT	**162 749 611**		**162 749 611**	**149 919 083**
TOTAL GENERAL ACTIF	**946 822 879**	**482 695 666**	**464 127 212**	**486 915 119**

الملحق رقم: 07

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION N.I.F 0 9 9 7 1 8 0 6 0 5 1 5 8 2 1

Désignation de l'entreprise: **SNC AYACHI SAID ET CIE**

Activité: **FABRICATION DE CARRELAGE GRANITO**

Adresse: **Z.I OULED SALAH TAHER JIJEL**

Exercice clos le **31/12/22**

BILAN (PASSIF)

	2022	2021
CAPITAUX PROPRES		
Capital émis	15 000 000	15 000 000
Capital non appelé		
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)		
Ecart de réévaluation		
Ecart d'équivalence (1)		
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)	5 370 973	7 215 960
Autres capitaux propores - Report à nouveau	181 186 248	173 970 287
Part de la société consolidante (1)		
Part des minoritaires (1)		
TOTAL I	**201 557 221**	**196 186 248**
PASSIFS NON-COURANTS		
Emprunts et dettes financières		
Impôts (différés et provisionnés)		
Autres dettes non courantes		
Provisions et produits constatés d'avance		
TOTAL II		
PASSIFS COURANTS:		
Fournisseurs et comptes rattachés	32 343 721	33 085 414
Impôts	3 012 929	2 470 186
Autres dettes	220 778 523	255 173 270
Trésorerie passif	6 434 816	
TOTAL III	**262 569 990**	**290 728 870**
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)	**464 127 212**	**486 915 119**

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d''états financiers consolidés

الملحق رقم: 08

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION N.I.F 0 9 9 7 1 8 0 6 0 5 1 5 8 2 1

Désignation de l'entreprise: SNC AYACHI SAID ET CIE

Activité: FABRICATION DE CARRELAGE GRANITO

Adresse: Z.I OULED SALAH TAHER JIJEL

Exercice du 01/01/22 au 31/12/22

COMPTE DE RESULTAT

RUBRIQUES	2022		2021	
	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)
Ventes de marchandises				
Production vendue – Produits fabriqués		116 167 671		146 874 991
Production vendue – Prestations de services				
Production vendue – Vente de travaux				
Produits annexes				
Rabais, remises, ristournes accordés				
Chiffre d'affaires net des Rabais, remises, ristournes		116 167 671		146 874 991
Production stockée ou déstockée		1 039 660		14 108 928
Production immobilisée				
Subventions d'exploitation				
I-Production de l'exercice		117 207 331		160 983 920
Achats de marchandises vendues				
Matières premières	41 945 037		52 467 823	
Autres approvisionnements	3 450 000		18 444 577	
Variations des stocks				
Achats d'études et de prestations de services				
Autres consommations	8 207 314		9 121 223	
Rabais; remises, ristournes obtenus sur achats				
Services extérieurs – Sous-traitance générale				
Services extérieurs – Locations	420 840		420 840	
Services extérieurs – Entretien, réparations et maintenance	132 160		479 161	
Services extérieurs – Primes d'assurances	790 845		1 264 658	
Services extérieurs – Personnel extérieur à l'entreprise				
Services extérieurs – Rémunération d'intermédiaires et honoraires				
Services extérieurs – Publicité	30 110		30 110	
Services extérieurs – Déplacements, missions et réceptions				
Autres services	892 854		1 116 550	
Rabais, remises, ristournes obtenus sur services extérieurs				
II-Consommations de l'exercice	55 869 161		83 344 946	
III-Valeur ajoutée d'exploitation (I-II)		61 338 170		77 638 973
Charges de personnel	29 648 394		32 974 552	
Impôts et taxes et versements assimilés			4 466 251	
IV-Excédent brut d'exploitation		31 689 775		40 198 169
Autres produits opérationnels		11 528 000		17 510 110
Autres charges opérationnelles			81 000	
Dotations aux amortissements	36 589 012		48 688 910	
Provision				
Pertes de valeur				

../.. la suite sur la page suivante

الملحق رقم: 09

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION N.I.F 0 9 9 7 1 8 0 6 0 5 1 5 8 2 1

Désignation de l'entreprise: SNC AYACHI SAID ET CIE

Activité: FABRICATION DE CARRELAGE GRANITO

Adresse: Z.I OULED SALAH TAHER JIJEL

Exercice du 01/01/22 au 31/12/22

COMPTE DE RESULTAT ../..

RUBRIQUES	2022		2021	
	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)
Reprise sur pertes de valeur et provisions				
V-Résultat opérationnel		6 628 762		8 938 369
Produits financiers		3 510		13 066
Charges financières	1 440		23 843	
VI-Résultat financier		2 069	10 776	
VII-Résultat ordinaire (V+VI)		6 630 831		8 927 592
Eléments extraordinaires (produits) (*)				
Eléments extraordinaires (charges) (*)				
VIII-Résultat extraordinaire				
Impôts exigibles sur résultats	1 259 857		1 711 632	
Impôts différés (variations) sur résultats ordinaire				
IX-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		5 370 973		7 215 960

(*) A détailler sur état annexe à joindre

تابع للملحق رقم: 09

ملخص

ترمي هذه الدراسة إلى توضيح مفهوم التحليل المالي أولا، حيث رأينا أنه يعتبر من أفضل التقنيات الكميات للتسيير المالي، وتتمثل أدواته خصوصا في القوائم المالية (الميزانية المالية وجدول حسابات النتائج،.....الخ) ومؤشرات التوازن المالي والنسب المالية وغير ذلك.

كما أن هذه الدراسة ترمي كذلك إلى الكشف عن الدور الهام لهذا التحليل في مساعدة الإدارة المالية (وغيرها) على اتخاذ عدة قرارات مالية (وغيرها) مثل قرارات التمويل والاستثمار،.....الخ.

ولقد اتضح لنا بعد دراسة حالة " مؤسسة عياشي سعيد للبلاط "، أن التحليل المالي سمح فعلا بالاطلاع على الوضعية المالية السيئة لهذه المؤسسة وبإمكانه أن يساعد على تحديد القرارات الواجب اتخاذها من أجل معالجة نقاط الضعف الملاحظة في الأداء المالي وتفادي حدوثها مجددا في المستقبل.

الكلمات المفتاحية:

التحليل المالي، القوائم المالية، مؤشرات التوازن المالي، النسب المالية، الوضعية المالية السيئة، قرارات التمويل، قرارات الاستثمار.

Le résumé :

Cette étude vise, en premier lieu à clarifier le concept d'analyse financière, et ainsi on a vu que cette analyse compte parmi les techniques les plus prisées de la gestion financière et ses outils de préférence sont le bilan financier, le tableau des comptes de résultats,…., les indices de l'équilibre financier et les ratios financiers entre autres.

Et en plus, cette étude vise également à démontrer et expliquer le rôle primordial de cette analyse dans le processus de prise de décision par la direction des finances (et d'autres directions) dans les domaines du financement, de l'investissement,… etc.

Et à la suite de l'étude de cas dont l'entreprise « AYACHI SAID » a fait l'objet on a clairement vu que l'analyse financière a permis de diagnostiquer une situation financière déséquilibrée et malsaine et qu'il fallait, en se basant sur les résultats de cette analyse prendre des décisions urgentes et bien précises dans le but de rectifier et corriger les erreurs de gestion et redresser convenablement les performances financières de cette entreprise à l'avenir.

Les mots clés :

L'analyse financière; Les bilans financiers; Les indices de l'équilibre financier; Les ratios financiers; la situation financière malsaine; les décisions de financement; les décisions d'investissement.